جامعـــــة الأزهـــــر – غـــزة
عمـــادة الدراســـات العليـــا
كليـــــــــة الشريعــــــــــة
ماجستير الحــديث وعلومـــه



العِلَّةُ وَعَلَاقَتُهَا بِعُلُوْمِ الحَدِيْثِ

دراسة تطبيقية من النوع الأول إلى النوع الثاني والعشرين من مقدمة ابن الصلاح

The disorder and its relation to Hadith Science

The application study from the first to the twenty second types from the introduction of IBn Salah Book .

إعداد الباحث

إسماعيل عزمي سليمان الحاج

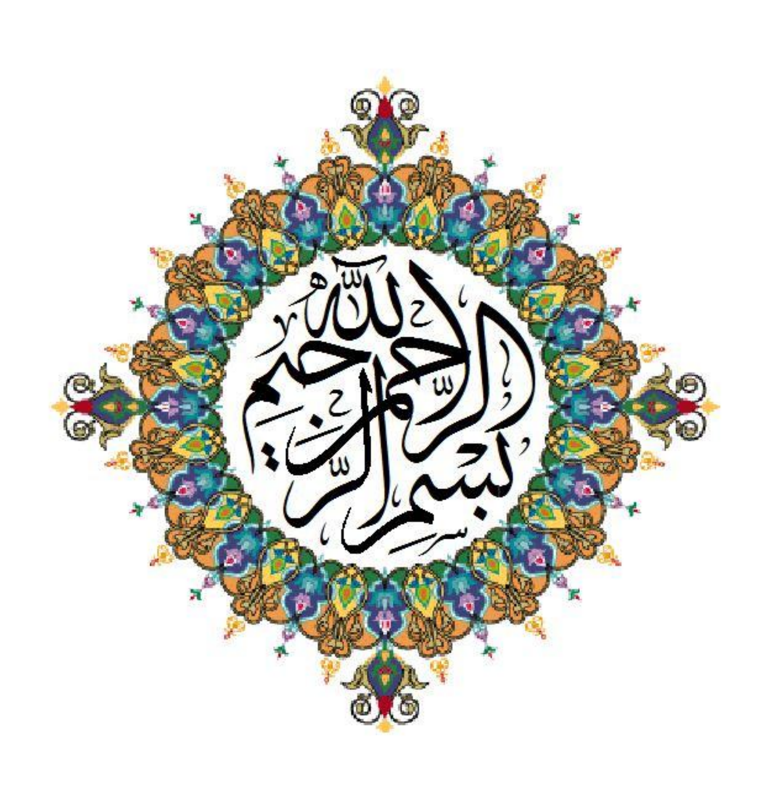
إشراف

الأستاذ الدكتور / محمد مصطفى نجم

أستاذ الحديث الشريف وعلومه في جامعة الأزهر – غزة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحديث الشريف وعلومه من كلية الشريعة بجامعة الأزهر – غزة

١٤٣٧هـ / ٢٠١٥ م


بسم الله الرحمن الرحيم



أهدي هذا الجهد المتواضع إلى :

سيدي، ومولاي، رسول الله ﷺ ، وصحابته الكرام ﷺ ، ومن سار على دربهم بإحسان إلى يوم الدين .

ذلك الرجل، صاحب النفس الحنونة، الذي غرس في نفسي أرقى معاني عزة النفس، والرجولة، وعلمني ألا أحتاج إلا إلى الله سبحانه، إنه والدي العزيز – حفظك الله يا والدي ورعاك – .

تلك التي كانت خير عون ومدد مادي ومعنوي لي بعد الله تعالى، ذلك القلب الحنون، والروح الطاهرة، واليد السخية، واللسان اللاهج بالدعاء، إلى من كان لها الفضل – بعد الله – في وصولي إلى ما وصلت إليه؛ زودتني بدعائها، وأكرمتني بمالها، ويسرت لي صعاب الحياة – ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً – ، إنها سر سعادتي : أمي الغالية – حفظك الله يا أمي ورعاك – .

علماء قسم الحديث الشريف وعلومه داخل الجامعة، وإلى أشياخ قسم الدراسات الإسلامية – حفظكم الله ورعاكم – .

دمي الذي يجري في عروقي، وروحي التي في جسدي، إلى لحمي وعظمي، إخوتي وأخواتي – حفظكم الله تعالى جميعاً – .

أصدقائي وأحبابي، وعائلتي الكريمة – حفظكم الله وسدد خطاكم – .

إليكم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع، وأسأل الله القبول، والسداد .



" وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ " (١)

إن الله – عز وجل – أمرنا بالشكر لمن هم أهل للشكر والعرفان، فقال رسول الله ﷺ : " لا يشكر الله من لا يشكر الناس " (٢) ، ومن هنا أغتنم هذه الفرصة كي أقدم باقات من الشكر الخالص، الممزوجة بالدعاء، والمعطرة بالامتنان بالفضل لأهل الشكر .

بداية أتقدم بالشكر والعرفان إلى ذلك العالم الجهبذ، الذي ما عهدت عليه إلا التواضع، فكان التواضع من سماته، وخدمة الطلبة من ديدنه، والتفاني في العلم الشرعي أهم أهدافه، إنه مشرفي، ذلك العالم الجهبذ : أ. د. محمد مصطفى نجم – حفظه الله ورعاه – ، عميد كلية الشريعة بجامعة الأزهر، الذي ما فتئ يفيض عليَّ من علمه، وتحملني بتواضعه وصبره، فكان نعم المربي، ونعم المعلم، ونعم الأب الحاني على طلبته .

وأتقدم بالشكر أيضاً إلى سماحة المناقش الداخلي : أ. د. علي رشيد النجار – حفظه الله تعالى – ، وسماحة د. نادر نمر وادي – حفظه الله تعالى – ؛ لتفضلهما بقبول مناقشة الرسالة، لإتمام نقصها، كي تصبح على الوجه الأمثل .

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى جامعة الأزهر؛ ذلك الصرح العلمي الكبير، إدارة وعاملين، وإلى عميد الدراسات العليا، وإلى كلية الشريعة؛ على ما بذلوه من جهد لرفعة الجامعة، والمسيرة التعليمية .

والشكر موصول أيضاً إلى أشياخي وأساتذتي – داخل الجامعة وخارجها – ؛ أنتم يا ملح البلد، يا من غرستم في شخصيتي أرقى معالم الوسطية، البعيدة عن التشدد والميوعة، فوالله إن جُلَّ شخصيتي صُقِلَتْ بين أيديكم، وأخص بالذكر منهم أشياخ قسم الحديث الشريف وعلومه،

١- سورة لقمان (آية : ١٢) .

٢- أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب : الأدب، باب (١٢) في شكر المعروف، (ص : ٨٠٤)، حديث رقم : ٤٨١١ ، والترمذي في سننه، في كتاب : البر والصلة، باب (٣٥) ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك، (ص : ٥١٦)، حديث رقم : ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، وقال عقب تخريجه : " هذا حديث حسن صحيح " ، وغيرهما .

وأشياخ قسم الدراسات الإسلامية داخل الجامعة، والشيخ : عبدالإله أبا رحمة، حفظكم الله جميعاً ورعاكم .

وأتقدم بالشكر أيضاً إلى إخوتي وأخواتي : لينا، وعوني، وآيات، وإيمان، ومحمد، وأماني، وأسماء، وأحمد، وأسيل، وعبد الله؛ لما بذلوه من جهد لوصولي إلى هذا المكان .

والشكر كذلك إلى زملائي وزميلاتي داخل قسم الحديث الشريف وعلومه .

ختاماً : أتقدم بالشكر الخالص إلى كل شخص كان له الفضل بعد الله في وصولي إلى هذا المقام؛ سواء بدعم مادي منه أو معنوي .

مع خالص الحب والدعاء لكم جميعاً .



تعد الرسالة دراسة حديثية أصولية – نسبة إلى أصول الحديث – تطبيقية، لأحد أهم الموضوعات الحديثية؛ تهدف إلى بيان علاقة العلة بعلوم الحديث، وغيره من الأهداف، عنونتها بعنوان : " العلة وعلاقتها بعلوم الحديث – دراسة تطبيقية من النوع الأول إلى النوع الثاني والعشرين من مقدمة ابن الصلاح " .

حيث اشتملت الرسالة على : مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة .

اشتملت المقدمة على : أهمية الموضوع، وأهدافه، ومنهج الباحث، والدراسات السابقة، وحدود الرسالة، وهيكلية الرسالة .

أما الفصل الأول فاشتمل على : أحدَ عشرَ مبحثاً متعلقٍ بعلم العلل .

وأما الفصل الثاني فاشتمل على : العلة وعلاقتها بالأنواع الأحد عشر الأولى من مقدمة ابن الصلاح .

وأما الفصل الثالث فاشتمل على : العلة وعلاقتها بالأنواع – من النوع الثاني عشر حتى الثاني والعشرين – من مقدمة ابن الصلاح .

وأنهيت الرسالة بخاتمة سطرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها، وبعضاً من توصياتي للباحثين – طلبة العلم الشرعي – .

ثم ذكرت المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها خلال تسطيري للرسالة .

وختاماً رسمت عدداً من الفهارس؛ لتسهيل التعامل مع صفحات الرسالة، والوصول إلى محتوياتها، وتم البحث ولله الحمد من قبل ومن بعد .



This massage is considered as a study of the basis of hadith – belonging to – the basic of hadith and application for one of the most important hadith subjects that aims to explain the relation between the disorder and hadith science and other aims.

I have given this title for it "the disorder and its relation to hadith science"

This an Applied study from the ١st and 22nd type from the introduction of Ebn Al – Salah .

This massage contains 2 introductions , 3 episodes and a conclusion .

The introduction contained the importance of the subject , its aims , the researcher method , some previous studies , borders of the message and the structure the message .

Then, the first episode involves ١١ searches that belong to the disorder science.

The second episode , involves the disorder and its relation to the First eleven types from the introduction of Ebn Al – Salah .

The third episode involves the disorder and its relation to other types from the 12th type to the 22nd from the introduction of Ebn Al – salah .

I have finished my message with a conclusion that contains the most important results that I reached to and some of my recommendations for the researchers – Al Shareei students - .

There, I have mentioned some sources and references that I used in my message finally, I have drawn some indexes facilitate the dealing with my message pages to reach to its contents .

Thanks Allah before and after .

المقدمة

الحمد لله الذي جعل اتصالنا به غير منقطع ولا معضل، وجعل دعاءنا إليه غير مرسل، وجعل شريعته سالمة من الشذوذ والعلل، خالية من الاضطراب والخلل، وتفضل علينا بالانتماء إلى دينه، والذود عن شريعته، والولاء إلى ذاته، والبراء ممن عادى أولياءه، والانتساب إلى سنة نبيه، فجعلنا من أهل الحديث، أصحاب الحق الحثيث، وأهل الفرقة الناجية، والطائفة المنصورة، وفرسان الشريعة الغراء، وأَوْلَىْ الناس بسيدي أبي الزهراء .

والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين، رسول رب العالمين، الذي دعا لأهل الحديث بالنضرة والسرور إلى يوم الدين، فحمى الله بهم سنة نبيه من الوضاعين، وأظهر بهم حال المدلسين، وعلى آل بيته الطاهرين، وعلى صحابته العدول الميامين، وعلى من سار على دربهم وأخص منهم الضابطين والصدوقين، ومن سلك طريقهم يلتمس حديث إمام المرسلين، واغفر اللهم لأشياخي أجمعين، ولطلبتهم المتعلمين، وبعد :

فإن علم العلل هو أجل علوم الحديث، وأدقها، وأعظمها، وأوعرها مسلكاً، ولا يقوم به إلا النقّاد الجهابذة، أصحاب الفهم والخبرة والحفظ، والاطلاع الواسع، وهذا العلم ما يزال يحتاج إلى عناية فائقة – من الناحية النظرية – فآثرت أن أبين العلاقة بين العلة وعلوم الحديث؛ لما لها من أهمية عظيمة، دارساً – هذه العلاقة – في ضوء التطبيق على مقدمة ابن الصلاح، التي تعد أول كتاب علمي منهجي مفهرس – في علوم الحديث – ، وإن كان ليس أول كتاب ألف في هذا الفن؛ لذا جعله علماء المصطلح قِبلة لهم، فمنهم من نظمه في ألفية كما صنع الحافظ العراقي (ت ٨٠٦هـ)، والسيوطي (ت ٩١١هـ)، ومنهم من اختصره كالطيبي (ت ٧٤٣هـ) في : " الخلاصة في أصول الحديث " ، وابن كثير (ت ٩٧٤هـ) في : " اختصار علوم الحديث "، وغيرهما .

ومنهم من سطر عليه نكتاً كالحافظ الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، والعراقي (ت ٨٠٦هـ)، وابن حجر (ت ٨٥٢هـ) .

ومنهم من علق عليه كما صنع الأبناسي (ت ٨٠٢هـ) في : " الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح " ، والبُلقيني (ت ٨٠٥هـ) في : " محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصَّلاَح " ، ونحو ذلك .

ولمَّا كان علم العلل وكتاب ابن الصلاح بهذه القيمة العلمية الحديثية، حتى قال عنه الإمام النووي (ت ٦٧٦هـ) : " هو كتاب كثير الفوائد، عظيم العوائد، قد نبَّه المصنِّف – رحمه الله – في مواضع من الكتاب وغيره على عظم شأنه، وزيادة حسنه وبيانه، وكفى

بالمشاهدة دليلاً قاطعاً، وبرهاناً صادعاً " [٣] ؛ جاء اختياري لهذا الموضوع المهم الذي جمع بين خيري الأمرين، فقد جمعت فيه بين رأس علوم الحديث، وبين أجل كتاب فيها؛ فوقع اختياري على هذا الموضوع الذي أسميته : " **العلة وعلاقتها بعلوم الحديث – دراسة تطبيقية على الاثنين وعشرين نوعاً الأولى من مقدمة ابن الصلاح** " ؛ كي أسطر فيه رسالة الماجستير، والله أسأل التوفيق والسداد .

أولاً – أهمية الموضوع ودواعي اختياره :

١– تبرز أهمية الموضوع بأنه متعلق بالسنة التي هي المصدر الثاني من مصادر التشريع .
٢– له دور كبير في توضيح العلة على اصطلاحها، أو على إطلاقها .
٣– يجمع العلاقة بين أجل علوم الحديث، وقبلة المحدثين في أصول الحديث .
٤– حاجة هذه الدراسة إلى استقراء، واستنباط، وتطبيق .
٥– احتوائها على معلومات في علم العلل، كافية للمبتدئين فيه .
٦– مجال بحث هذه الدراسة هو أدق علوم الحديث .
٧– يؤكد علاقة العلة بجل أنواع الحديث وأنها : إما علاقة مباشرة، وإما غير مباشرة .
٨– يضيف إضافة علمية جديدة إلى المكتبة الإسلامية .

ثانياً – أهداف الرسالة :

١– دراسة الأنواع الاثنين والعشرين – الأولى – من مقدمة ابن الصلاح، دراسة تطبيقية .
٢– إيجاد مصنف يجمع العلة وعلاقتها بعلوم الحديث .
٣– بيان عدم تقيد علماء الحديث بما اصطلحوه من تعريف للعلة؛ بل أطلقوها على كل ضعف في الحديث، أو خلل، أو وهم، ونحوها .
٤– الجزم بأن علم العلل له علاقة بجل أنواع علوم الحديث .
٥– بيان حاجة كثير من الفوائد الحديثية، إلى من يطرق باب التفتيش عنها .
٦– البحث في علاقة العلة بالتخريج .
٧– توضيح قيمة علم العلل، ومكانته بين علوم الحديث .
٨– ذكر بعض أسباب العلة، وطرق معرفتها .

٣– شرح التبصرة والتذكرة ، تحقيق د. ماهر الفحل (ص : ٦) .

ثالثاً – منهج الباحث :

منهجي في دراسة العلاقة بين العلة وأنواع علوم الحديث :

- اعتمدت في تعريف أنواع الحديث – التي درست العلاقة بينها وبين العلة – على تعريف ابن الصلاح، دون دراسة ذلك التعريف، أو تحليله، أو شرحه، أو نقده، أو التعليق عليه، فقد اكتفيت بذكره، ومن ثَمَّ ذكر العلاقة بين العلة وبين ذلك النوع المُعَرَّف .
- عند دراسة العلاقة بين العلة وأي نوع من أنواع علوم الحديث، فإنني أدرس هذه العلاقة بناء على تعريف ابن الصلاح، ولا أتطرق إلى تعريفات السادة العلماء الآخرين؛ لكون هذه الدراسة مرتبطة بمقدمة ابن الصلاح .

منهجي في ذكر الأمثلة :

- ذكرت بعض الأمثلة التي يتضح من خلالها العلاقة بين العلة، وعلوم الحديث .
- إن كان هناك بعض الأمثلة تصلح للاستدلال في أكثر من موضع، ذكرت ذلك المثال مبيناً موضع الاستشهاد منه، إما من خلال عنوانه – ترجمته – ، أو من خلال التعليق عليه .

منهجي في التخريج :

- إن كان الحديث في الصحيحين اكتفيت بهما، وإن لم يكن فيهما فتوسعت قليلاً بحسب الحاجة؛ خشية الإطالة .
- عند التخريج أذكر مصدر الحديث أولاً، ثم اسم الكتاب، ثم رقم الباب، ثم اسم الباب، ثم رقم الجزء ورقم الصفحة، ثم رقم الحديث، وإن لم يوجد أحد البيانات السابقة، تركته .

منهجي في تواريخ وفاة العلماء :

- أذكر تاريخ وفاة العالم عند ذكره أول مرة، غالباً .

منهجي في النقل من المصادر والمراجع :

- عند إحالة بعض كتب المعاصرين – إلى معلومات – على كتب القدامى، فإنني أنتهل مما انتهلوا منه، وأرجع إلى المصدر الذي أخذوا منه، دون ذكر المصدر المُحِيْل .

- قمت بترتيب أقوال العلماء – للفقرة الواحدة – حسب تواريخ وفاتهم، بدءاً بالأقدم، فالأحدث .
- إذا كان قول العالم يخدمني في أكثر من موضع في بحثي، ذكرت ذلك القول في كل موضع أرى أن ذِكْرَهُ يثري ذلك الموضع .

منهجي في المصادر والمراجع :

- عند سرد المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في بحثي – في قائمة المصادر والمراجع – ذكرت أولاً اسم المصدر أو المرجع، فاسم مؤلفه، فشهرته – إن كانت له شهرة – ، فاسم محقق المصدر، فالناشر، فرقم الطبعة، فسنة النشر .
- إن لم توجد إحدى هذه البيانات، تركتها دون التعليق على عدم إيجادي لها .
- إن كانت المصادر – في الهامش – المتتالية، متشابهة ذكرت المصدر اللاحق بلفظ : " المصدر السابق " ، بشرط أن يكون في الصفحة نفسها.
- إن كان للمعلومة أكثر من مصدر، فإني رتبت تلك المصادر حسب الأقدم وفاة، فبدأت بالأقدم فالأحدث فالأحدث .

رابعاً – الدراسات السابقة :

بعد الاطلاع، وسؤال أهل الاختصاص في علوم الحديث، وبعد البحث الحثيث، لم يتم العثور على أي دراسة تتعلق بالعلة وعلاقتها بعلوم الحديث – دراسة تطبيقية على مقدمة ابن الصلاح، ولكن هناك بعض الدراسات التي تناولت علم العلل بمفهومه النظري، أو العملي، وبعض كتب أصول الحديث التي أشارت إلى بعض هذه العلاقة إشارات قليلة خفية .

خامساً – حدود الرسالة :

مقدمة ابن الصلاح، وشروحها، وما سطر عليها من : تعليقات ونكت، وألفيات، ونحو ذلك من كتب أصول الحديث، وكذلك بعض كتب علل الحديث النظرية، والتطبيقية.

سادساً – هيكلية الرسالة :

هذا، وقد اقتضت طبيعة الرسالة أن يتكون هيكلها من : مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة، وفهارس .

المقدمة : وقد بينت فيها أهمية الموضوع ودواعي اختياره، وأهدافه، ومنهج الباحث فيه، والدراسات السابقة ، وحدوده، وهيكليته .

الفصل الأول – العلة وما يتعلق بها :

وينقسم إلى أحد عشر مبحثاً :-

المبحث الأول – ترجمة مختصرة لابن الصلاح .

المبحث الثاني – تعريف العلة .

المبحث الثالث – تاريخ علم العلل .

المبحث الرابع – أهمية علم العلل .

المبحث الخامس – مكانة علم العلل بين علوم الحديث .

المبحث السادس – كيف تعرف العلة .

المبحث السابع – أسباب العلة .

المبحث الثامن – أقسام العلة .

المبحث التاسع – العلة بين الإطلاق والاصطلاح .

المبحث العاشر – العلة وعلاقتها بالتخريج .

المبحث الحادي عشر – المصنفات في علم العلل .

الفصل الثاني – العلة وعلاقتها بالأنواع الأحد عشر الأولى من مقدمة ابن الصلاح .

وينقسم إلى أحد عشر مبحثاً :-

المبحث الأول – العلة وعلاقتها بالحديث الصحيح .

المبحث الثاني – العلة وعلاقتها بالحديث الحسن .

المبحث الثالث – العلة وعلاقتها بالحديث الضعيف .

المبحث الرابع – العلة وعلاقتها بالحديث المسند .

المبحث الخامس – العلة وعلاقتها بالحديث المتصل .

المبحث السادس – العلة وعلاقتها بالحديث المرفوع .

المبحث السابع – العلة وعلاقتها بالحديث الموقوف .

المبحث الثامن – العلة وعلاقتها بالحديث المقطوع .

المبحث التاسع – العلة وعلاقتها بالحديث المرسل .

المبحث العاشر – العلة وعلاقتها بالحديث المنقطع .

الفصل الثالث – العلة وعلاقتها بالأنواع (من الثاني عشر حتى الثاني والعشرين) من مقدمة ابن الصلاح :

وينقسم إلى أحد عشر مبحثاً :-

المبحث الأول – العلة وعلاقتها بالتدليس .

المبحث الثاني – العلة وعلاقتها بالحديث الشاذ .

المبحث الثالث – العلة وعلاقتها بالحديث المنكر .

المبحث الرابع – العلة وعلاقتها بالاعتبار والمتابعات والشواهد.

المبحث الخامس – العلة وعلاقتها بزيادات الثقات .

المبحث السادس – العلة وعلاقتها بمعرفة الأفراد .

المبحث السابع – العلة وعلاقتها بالحديث المعلل .

المبحث الثامن : العلة وعلاقتها بالحديث المضطرب .

المبحث التاسع – العلة وعلاقتها بالحديث المدرج .

المبحث العاشر – العلة وعلاقتها بالحديث الموضوع .

المبحث الحادي عشر – العلة وعلاقتها بالحديث المقلوب .

الخاتمة : وتشمل أهم النتائج التي توصلت إليها، والتوصيات التي أوصي بها الباحثين – من طلبة العلم الشرعي – .

الفهارس : وتشمل :

١– فهرس المصادر والمراجع .

٢– فهرس الآيات القرآنية .

٣– فهرس الأحاديث الشريفة .



فهرس الموضوعات



الفصل الأول – العلة وما يتعلق بها :

وينقسم إلى أحد عشر مبحثاً :-

المبحث الأول – ترجمة مختصرة لابن الصلاح .

المبحث الثاني – تعريف العلة .

المبحث الثالث – تاريخ علم العلل .

المبحث الرابع – أهمية علم العلل .

المبحث الخامس – مكانة علم العلل بين علوم الحديث .

المبحث السادس – كيف تعرف العلة .

المبحث السابع – أسباب العلة .

المبحث الثامن – أقسام العلة .

المبحث التاسع – العلة بين الإطلاق والاصطلاح .

المبحث العاشر – العلة وعلاقتها بالتخريج .

المبحث الحادي عشر – المصنفات في علم العلل .

المبحث الأول

ترجمة مختصرة لابن الصلاح

اسمه ونسبه :

الإمام، الحافظ، العلَّامة، شيخ الإسلام، تقي الدين، أبو عمرو، عثمان ابن صلاح الدين عبد الرحمن بن عثمان بن موسى بن أبي نصر النَّصْرِي[١] ، الكردي، الشَّهْرُزُوْرِيُّ، الموصلي، الفقيه الشافعي، المعروف بابن الصلاح الشَّرَخَاني[٢] . [٣]

مولده ونشأته العلمية ورحلاته :

ولادته كانت في شرخان، في سنة : سبع وسبعين وخمس مائة .[٤]

سمع الحديث ببلاد الشرق، وتفقه هنالك بالموصل وحلب وغيرها، وكان أبوه مدرساً بحلب، وقد تفقه على يديه، و واقفها أسد الدين شيركوه بن شادي[٥]، وقدم الشام وهو في عداد الفضلاء الكبار. وأقام بالقدس مدة، وتولى التدريس بالمدرسة الناصرية – وتعرف بالصلاحية – بالقدس، المنسوبة إلى الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب – رحمه الله–، وأقام بها مدة واشتغل الناس عليه وانتفعوا به، ولما هُدم سور المدينة نزح إلى دمشق، ودَرَّس بالرواحية التي أنشأها الزكي أبو القاسم هبة الله بن عبد الواحد بن رواحة الحموي، ولما بنى الملك الأشرف ابن الملك العادل بن أيوب – رحمه الله تعالى – دار الحديث بدمشق، والتي تعرف بدار الحديث الأشرفية فوض تدريسها إليه، واشتغل الناس عليه بالحديث، ثم بدار الحديث الأشرفية، وهو أول من وليها

١– النصري : بفتح النون وسكون الصاد المهملة وبعدها راء، هذه النسبة إلى جده أبي نصر المذكور. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٣ / ٢٤٥).

٢– شرخان بفتح الشين المثلثة والراء والخاء المعجمة وبعد الألف نون قرية من أعمال إربل قريبة من شهرزور . وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٣ / ٢٤٤).

٣– انظر إلى : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٣ / ٢٤٣)، تذكرة الحفاظ (٤ / ١٤٣٠)، تاريخ الإسلام (٤٤ / ٤٠٤)، سير أعلام النبلاء (٢٣ / ١٤٠)، العبر في خبر من غبر (٥ / ١٧٧)، طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٣٢٦)، البداية والنهاية (١٣ / ١٩٦)، طبقات الحفاظ (ص : ٥٠٣)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٥ / ٢٢٠)، وغيرها .

٤– انظر إلى : العبر في خبر من غبر (٥ / ١٧٧)، سير أعلام النبلاء(٢٣ / ١٤٠)، طبقات الشافعية الكبرى(٨ / ٣٢٦)، موسوعة الأعلام – أوقاف مصر – ١ / ٣٢١، وغيرها .

٥– هو أحد أمراء نور الدين محمود بن زنكي، وهو مقدم عسكره، وأكبر أمراء دولته، وأشجعهم. الكامل في التاريخ (٥ / ٨٩).

من شيوخ الحديث، وهو الذي صنَّف كتابَ وَقفِهَا، ثم تولى تدريس مدرسة ست الشام – زمرد خاتون بنت أيوب – ، والتي تعرف بالشامية الجوانية – الصغرى – ، فكان يقوم بوظائف الجهات الثلاث[١] من غير إخلال بشيء منها إلا لعذر ضروري لا بد منه، وكان من العلم والدين على قدم حسن. وكان أحد فضلاء عصره في التفسير، والحديث، والفقه، وبرع في مذهب الإمام الشافعي، وأسماء الرجال، وما يتعلق بعلم الحديث، ونقل اللغة، وكانت له مشاركة في فنون عديدة، وكانت فتاويه مسددة، فقد كان مكباً على العلم، عديم النظير في زمانه، وكان ثقةً، دَيِّناً، زاهداً، ورعاً، ناسكاً، جليلاً، على طريق السلف الصالح، كما هي طريقة متأخري أكثر المحدثين، مع الفضيلة التامة في فنون كثيرة، ولم يزل على طريقة جيدة حتى كانت وفاته[٢] .

١– وظيفة التدريس بالمدرسة الرواحية، ثم بدار الحديث الأشرفية، ثم تولى تدريس مدرسة ست الشام .

٢– انظر إلى : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٣ / ٢٤٣)، العبر في خبر من غبر (٥ / ١٧٧)، سير أعلام النبلاء (٢٣ / ١٤٢ ، ١٤٣)، طبقات الشافعية الكبرى (٨ / ٣٢٧)، البداية والنهاية (١٣ / ١٩٦) .

أشياخه[١] :

إن الإمام تقي الدين ابن الصلاح له أشياخ كثر، في بلاد متعددة، فقد سمع من الأشياخ في الموصل، وبغداد، وهمذان، ونيسابور، وحلب، ودمشق، وحران، وغيرها .

فمن أشياخه بالموصل : عبيد الله ابن السمين، ونصر بن سلامة الهيتي، ومحمود بن علي الموصلي، وعبد المحسن ابن الطوسي، وعدة .

ومن أشياخه ببغداد : أبو أحمد بن سكينة، وعمر بن طَبَرْزَذَ .

ومن أشياخه بهمذان : أبو الفضل بن المعزم بهمذان.

ومن أشياخه بنيسابور : أبو الفتح منصور بن عبد المنعم بن الفراوي، والمؤيد بن محمد بن علي الطوسي، وزينب بنت أبي القاسم الشعرية، والقاسم بن أبي سعد الصفار، ومحمد بن الحسن الصرام، وأبو المعالي بن ناصر الأنصاري، وأبو النجيب إسماعيل القارئ، وزينب بنت أبي القاسم الشعرية[٢]، وطائفة .

ومن أشياخه بمرو : أبو المظفر ابن السمعاني .

ومن أشياخه بحلب : أبو محمد ابن الأستاذ، وعدة .

ومن أشياخه بدمشق : الإمامان فخر الدين بن عساكر، وموفق الدين بن قدامة، والقاضي أبو القاسم عبد الصمد بن محمد بن الحرستاني، وعدة .

ومن أشياخه بحران : الحافظ عبد القادر الرهاوي .[٣]

١- أشياخ : جمع شيخ، حيث تجمع كلمة شيخ على : أشياخ، و شيوخ. انظر إلى : لسان العرب (٣ / ٣١).

٢- هذه من شيخات ابن الصلاح - رحمة الله عليه - .

٣- انظر إلى : سير أعلام النبلاء (٢٣ / ١٤٠ ، ١٤١)، العبر في خبر من غبر (٥ / ١٧٧)، تذكرة الحفاظ الذهبي (٤ / ١٤٣٠)، طبقات الشافعية الكبرى (٨ / ٣٢٦)، طبقات الحفاظ (ص : ١٠٤).

تلاميذه :

" حدث عنه : الإمام شمس الدين ابن نوح المقدسي، والإمام كمال الدين سَلَّار، والإمام كمال الدين إسحاق، والقاضي تقي الدين بن رُزَيْن، وتفقهوا به.

وروى عنه أيضاً : العلامة تاج الدين عبدالرحمن، وأخوه الخطيب شرف الدين، ومجد الدين ابن المهتار، وأحمد بن هبة الله بن عساكر، وفخر الدين عمر الكرجي، والقاضي شهاب الدين ابن الخويي، والمحدث عبد الله بن يحيى الجزائري، والمفتي جمال الدين محمد بن أحمد الشريشي، والمفتي فخر الدين عبد الرحمن بن يوسف البعلبكي، وناصر الدين محمد بن عربشاه، ومحمد بن أبي الذكر، والشيخ أحمد بن عبدالرحمن الشهرزوري الناسخ، وكمال الدين أحمد بن أبي الفتح الشيباني، والشهاب محمد بن مشرف، والصدر محمد بن حسن الأرموي، وناصر الدين محمد بن المجد بن المهتار، والقاضي أبو العباس أحمد بن علي الجيلي، والشهاب أحمد بن العفيف الحنفي، وآخرون " [١] .

١- سير أعلام النبلاء (٢٣ / ١٤١ ، ١٤٢)، وانظر إلى : تذكرة الحفاظ (٤ / ١٤٣١)، طبقات الشافعية الكبرى (٨ / ٣٢٦).

ثناء العلماء عليه :

لم يألُ العلماء جهداً في الثناء على هذا العالم الجهبذ، فقد أثنوا عليه ثناءً يدل على عظم قدره، ورزانة عقله، وحسن سمته، وسلامة عقيدته، وفصاحة لغته، وغيرها من الصفات الحميدة التي وصفه سادتي العلماء بها، ومنها :

قول ابن خَلِّكَاْن (ت ٦٨١هـ)(١) : " كان أحد فضلاء عصره في التفسير، والحديث، والفقه، وأسماء الرجال، وما يتعلق بعلم الحديث، ونقل اللغة، وكانت له مشاركة في فنون عديدة، وكانت فتاويه مسددة، وهو أحد أشياخي الذين انتفعت بهم " (٢)

قول الذهبي (ت ٧٤٨هـ)(٣) : وأشغل، وأفتى، وجمع، وألف، تخرج به الأصحاب، وكان من كبار الأئمة، كان ذا جلالة عجيبة، ووقار، وهيبة، وفصاحة، وعلم نافع، وكان متين الديانة، سلفي الجملة، صحيح النحلة، كافّاً عن الخوض في مزلات الأقدام، مؤمناً بالله، وبما جاء عن الله من أسمائه ونعوته، حسن البزة، وافر الحرمة، معظماً عند السلطان، وكان مع تبحره في الفقه مجوداً لما ينقله، قوي المادة من اللغة والعربية، متفنناً في الحديث، متصوناً (٤)، مكباً على العلم، عديم النظير في زمانه .(٥)

وقال أيضاً : " وذكره المحدث عمر بن الحاجب(٦) في معجمه (٧) فقال : إمام ورع، وافر العقل، حسن السمت، متبحر في الأصول، والفروع، بارع في الطلب، حتى صار يضرب به المثل، واجتهد في نفسه في الطاعة والعبادة " (٨) .

١- أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكي، قاضي القضاة، شمس الدين ابن شهاب الدين، توفي سنة : ٦٨١ هـ . طبقات الشافعية الكبرى (٨ / ٣٢).

٢- وفيات الأعيان (٣ / ٢٤٣)، وانظر إلى : قول ابن عماد في شذرات الذهب (٥ / ٢٢١).

٣- محمد بن أحمد بن عثمان، أبو عبد الله شمس الدين الذهبى الحافظ الكبير، توفي سنة : ٧٤٨ هـ . انظر إلى : البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (٢ / ١٠٤).

٤- الصَّوْنُ : أَن تَقِيَ شيئاً أَو ثوباً، وصانَ الشيءَ صَوْناً، وصِيانَةً، وصِيَاناً، فهو يصون نفسة عن كل دنيء . انظر إلى: لسان العرب لابن منظور (٤ / ٢٥٣٠).

٥- انظر إلى : سير أعلام النبلاء (٢٣ / ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣).

٦- الحافظ العالم، المفيد، علم الطلبة، عز الدين، عمر بن محمد بن منصور الأميني الدمشقي، توفي سنة : ٦٣٠ هـ . تذكرة الحفاظ (٤ / ١٤٥٥).

٧- واسمه : المعجم الكبير في أسماء شيوخ ابن الحاجب .

٨- سير أعلام النبلاء (٢٣ / ١٤٢)، المصدر السابق (٤ / ١٤٣١).

قول ابن كثير(ت ٧٧٤هـ)[١] : " وهو في عداد الفضلاء الكبار، وكان ديناً، زاهداً، ورعاً، ناسكاً، على طريق السلف الصالح، كما هو طريقة متأخري أكثر المحدثين، مع الفضيلة التامة في فنون كثيرة، ولم يزل على طريقة جيدة حتى كانت وفاته " [٢] .

قول السبكي(ت ٧٧١هـ)[٣] : " وكان إماماً، كبيراً، فقيهاً، محدّثاً، زاهداً، ورعاً، مفيداً، معلّماً، استوطن دمشق يعيد زمان السالفين ورعا، ويزيد بهجتها بروضة علم جنى كلُّ طالب جناها ورعا، ويفيد أهلها، فما منهم إلا مَن اغترف من بحره، واعترف بدرّه، وحفظ جانب مثله ورعا " [٤].

قول السخاوي(ت ٩٠٢هـ)[٥] : " العلامة، الفقيه، حافظ الوقت، مفتي الفرق، شيخ الإسلام، كان إماماً، بارعاً، حجةً، متبحراً في العلوم الدينية، بصيراً بالمذهب ووجوهه، خبيراً بأصوله، عارفاً بالمذاهب، جيد المادة من اللغة العربية، حافظاً للحديث، متقناً فيه، حسن الضبط، كبير القدر، وافر الحرمة، عديم النظر في زمانه مع الدين، والعبادة، والنسك، والصيانة، والورع، والتقوى، انتفع به خلق، وعوَّلوا على تصانيفه " [٦] .

١- إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير القيسي البصري توفي سنة : ٧٧٤هـ . الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١ / ٤٤٥).

٢- البداية والنهاية (١٣ / ١٩٦).

٣- تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام السبكي الشافعي، توفي سنة : ٧٧١ هـ . شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٦ / ٢٢٠) .

٤- طبقات الشافعية الكبرى السبكي (٨ / ١٨٧ ، ١٨٨).

٥- الحافظ شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي الأصل، القاهري المولد، الشافعي المذهب، توفي سنة : ٩٠٢ هـ . شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٨ / ١٤).

٦- فتح المغيث (١ / ١١ ، ١٢).

مؤلفاته :

ألف الإمام تقي الدين ابن الصلاح مؤلفات كثيرة، جليلة القدر، غزيرة الفائدة، وهذا ما يشهد به السادة العلماء، فمن أقوالهم عن تأليفه :

قول الذهبي : " وأشغل، وأفتى، وجمع وألف ".(١)

وقول السخاوي : " انتفع به خلق، وعولوا على تصانيفه ".(٢)

وقول ابن كثير : " وقد صنف كتبًا كثيرة، مفيدة، في علوم الحديث، والفقه ".(٣)

وقول السبكي : " وله مشاركةٌ في فنون عدة ".(٤)

ومن مؤلفاته:

- " علوم الحديث " (٥) .
- " الأحاديث في فضل الإسكندرية وعسقلان " (٦) .
- " الأحاديث الكلية " (٧) .
- " أدب المفتي والمستفتي " (٨) .
- " الأمالي " (٩) .

١- سير أعلام النبلاء (٢٣ / ١٤١) .

٢- فتح المغيث (١ / ١١ ، ١٢) .

٣- البداية والنهاية (١٣ / ١٩٦) .

٤- طبقات الشافعية الكبرى السبكي (٨ / ١٨٨) .

٥- المعروف بمقدمة ابن الصلاح. انظر إلى : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٣ / ٢٤٤)، طبقات الشافعية لابن قاضي شبهة (٢ / ١١٥)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٥ / ٢٢١)، تاريخ الأدب العربي (٤ / ٢٠٣)، وهذا الكتاب مطبوع .

٦- تاريخ الأدب العربي (٤ / ٢١٠)، وهذا الكتاب مخطوط .

٧- قال صاحب جامع العلوم والحكم - زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي - : " وأملي الإمام الحافظ أبو عمرو بن الصلاح مجلساً، سماه : " الأحاديث الكلية " ، جمع فيه الأحاديث الجوامع، التي يقال : إن مدار الدين عليها، وما كان في معناها من الكلمات الجامعة، الوجيزة، فاشتمل مجلسه هذا على ستة وعشرين حديثاً، ثم إن الفقيه الإمام الزاهد القدوة أبا زكريا يحيى النووي - رحمة الله عليه - أخذ هذه الأحاديث التي أملاها ابن الصلاح وزاد عليها تمام اثنين وأربعين حديثاً، وسمى كتابه : " بالأربعين "، واشتهرت هذه الأربعون التي جمعها، وكثر حفظها، ونفع الله بها ببركة نية جامعها وحسن قصده - رحمه الله تعالى - " . جامع العلوم والحكم (ص : ٥)، وهذا الكتاب غير مطبوع .

٨- البداية والنهاية (١٥ / ٦٧٠)، طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٢ / ١١٥)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٥ / ٢٢١)، تاريخ الأدب العربي (٤ / ٢١٠)، وهذا الكتاب مطبوع .

٩- الأعلام (٤ / ٢٠٧)، وهذا الكتاب مطبوع .

- " شرح مشكل الوسيط " [١] .
- " شرح الورقات في الأصول " [٢] .
- " صلة الناسك في صفة المناسك " [٣] .
- " صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط " [٤] .
- " طبقات الشافعية " [٥] .
- " الفتاوى " [٦] .
- " فوائد الرحلة " [٧] .
- " النكت على المهذب " [٨]، وغيرها .

١- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٣ / ٢٤٤)، طبقات الشافعية الكبرى السبكي (٥ / ١٨٤)، طبقات الشافعية لابن قاضي شبهة (٢ / ١١٥)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٥ / ٢٢١)، وهذا الكتاب مطبوع .

٢- تاريخ الأدب العربي (٤ / ٢١١)، وهذا الكتاب مخطوط .

٣- انظر إلى : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٣ / ٢٤٤)، طبقات الشافعية الكبرى لابن قاضي شبهة (٢ / ١١٥)، تاريخ الأدب العربي (٤ / ٢١٠)، قال ابن خلكان : " وصنف في مناسك الحج فيه أشياء حسنة، يحتاج الناس إليها، وهو مبسوط ". انظر إلى : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان(٣ / ٢٤٤)، وهذا الكتاب غير مطبوع .

٤- تاريخ الأدب العربي (٤ / ٢١١) بعنوان : " صيانة صحيح مسلم " ، و طبع بتحقيق : موفق عبد الله عبد القادر في في دار الغرب الإسلامي سنة "١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ".

٥- طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٢ / ١١٥)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٥ / ٢٢١)، تاريخ الأدب العربي (٤ / ٢١٠)، وقال ابن قاضي شبهة : واختصره النووي، واستدرك عليه، وأهملا فيه خلائق من المشهورين؛ فإنهما كانا يتتبعان التراجم الغريبة، وأما المشهورة فإلحاقها سهل؛ فاخترمتهما المنية - رضي الله عنهما - قبل إكمال الكتاب . طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٢ / ١١٥)، قال صاحب شذرات الذهب - لعبد الحي بن أحمد العكري الدمشقي - : اختصره النووي واستدرك عليه وأهملا خلائق من المشهورين . شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٥ / ٢٢١)، وقال بروكلمان صاحب تاريخ الأدب العربي : وله طبقات الشافعيين، ولم يتم، ومنه مختصر للنووي. انظر إلى : تاريخ الأدب العربي (٤ / ٢١٠)، وهذا الكتاب مطبوع .

٦- انظر : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٣ / ٢٤٤)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨ / ١٩٢)، طبقات الشافعية لابن قاضي شبهة (٢ / ١١٥)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٥ / ٢٢١)، تاريخ الأدب العربي (٤ / ٢١٠)، وهي ليست من جمعه، إنما جمعها بعض أصحابه في مجلد . انظر إلى : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٣ / ٢٤٤)، وهذا الكتاب مطبوع .

٧- طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٢ / ١١٥)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٥ / ٢٢١)، قال ابن قاضي قاضي شبهة : وهي أجزاء كثيرة مشتملة على فوائد غريبة من أنواع العلوم نقلها في رحلته إلى خراسان عن كتب غريبة . طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٢ / ١١٥)، وهذا الكتاب غير مطبوع .

٨- طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٢ / ١١٥)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٥ / ٢٢١)، وهذا الكتاب غير مطبوع .

عقيدته :

إن عقيدة تقي الدين ابن الصلاح عقيدة سلفية – على نهج سلفنا الصالح – سليمة، خالية من : التأويل، والجدل، وغير ذلك، فقد كان متين الديانة، مؤمناً بما جاء عن الله من أسمائه وصفاته .

فقد قال الإمام الذهبي : " وكان سلفيًّا، حسن الاعتقاد، كافًّا عن تأويل المتكلمين، مؤمنًا بما ثبت من النصوص غير خائض ولا معمق " .[1]

وقال أيضاً : " وكان متين الديانة، سلفي الجملة، صحيح النِّحْلَة، كافاً عن الخوض في مزلات الأقدام، مؤمناً بالله، وبما جاء عن الله من أسمائه ونعوته " .[2]

وقال عنه السيوطي (ت ٩١١هـ) : " سلفياً، زاهداً، حسن الاعتقاد، وافر الجلالة " .[3]

وقد أثبت الإمام تقي الدين ابن الصلاح عقيدته هذه في كتابه : " أدب المفتي والمستفتي " عند الحديث عن المفتي فقال : " ليس له إذا استفتي في شيء من المسائل الكلامية أن يفتي بالتفصيل، بل يمنع مستفتيه وسائر العامة من الخوض في ذلك أصلاً، ويأمرهم بأن يقتصروا فيها على الإيمان جملة من غير تفصيل، ويقولوا فيها وفيما ورد من الآيات والأخبار المتشابهة : إن الثابت فيها في نفس الأمر كل ما هو اللائق فيها بجلال الله، وكماله، وتقديسه المطلقين، وذلك هو معتقدنا فيها، وليس علينا تفصيله وتعيينه، وليس البحث عنه من شأننا، بل نكل علم تفصيله إلى الله – تبارك و تعالى – ، ونصرف عن الخوض فيه قلوبنا وألسنتنا؛ فهذا ونحوه عند أئمة الفتوى هو الصواب في ذلك، وهو سبيل سلف الأمة، وأئمة المذاهب المعتبرة، وأكابر الفقهاء والصالحين، وهو أصون وأسلم للعامة وأشباههم، ممن يدغل قلبه بالخوض في ذلك، ومن كان منهم اعتقد اعتقادًا باطلاً تفصيلاً، ففي إلزامه بهذا صرف له عن ذلك الاعتقاد الباطل بما هو أهون وأيسر وأسلم " .[4]

" ومن فتاويه : أنه سُئل عمن يشتغل بالمنطق والفلسفة فأجاب : الفلسفة أُسُّ السفه والانحلال، ومادة الحيرة والضلال، ومثار الزيغ والزندقة، ومن تفلسف عميت بصيرته عن محاسن الشريعة المؤيدة بالبراهين، ومن تلبس بها قارنه الخذلان والحرمان، واستحوذ عليه الشيطان، وأظلم قلبه عن نبوة محمد ﷺ إلى أن قال : واستعمال الاصطلاحات المنطقية في مباحث الأحكام الشرعية من المنكرات المستبشعة، والرقاعات المستحدثة، وليس بالأحكام

١- تذكرة الحفاظ للذهبي (٤ / ١٤٩) .

٢- سير أعلام النبلاء (٢٣ / ١٤٢) .

٣- طبقات الحفاظ (ص : ١٠٤) .

٤- أدب المفتي والمستفتي (ص : ١٥٣ ، ١٥٤) .

الشرعية، ولله الحمد افتقار إلى المنطق أصلاً هو قعاقع قد أغنى الله عنها كل صحيح الذهن، فالواجب على السلطان – أعزه الله – أن يدفع عن المسلمين شر هؤلاء المشائيم، ويخرجهم من المدارس، ويبعدهم " .[١]

وفاته :

قضى تقي الدين ابن الصلاح حياة ملؤها العلم والمثابرة، متخذاً من الزهد، والورع صفات ملازمة له، لا تنفك عنه، ومستعيناً – بعد الله – بتعليم الناس الفقه، والحديث، واللغة، وغيرها من فنون العلوم، خدمة لشريعة ربه – سبحانه – ، وسنة نبيه – محمد ﷺ – .[٢]

توفي الشيخ تقي الدين – رحمه الله – في سحر يوم الأربعاء[٣] ، الخامس والعشرين[٤] من شهر ربيع الآخر، سنة ثلاث وأربعين وست مئة للهجرة . حيث كانت وفاته بمنزله في دار الحديث الأشرفية، وحمل على الرؤوس، وازدحم الخلق على سريره، وكان على جنازته هيبة، وخشوع، فصُلي عليه بجامع دمشق، وشيعوه إلى داخل باب الفرج، فصلوا عليه بداخله ثاني مرة، ورجع الناس؛ لأجل حصار دمشق بالخوارزمية، فخرج بنعشه نحو عشرة من أصحابه مشمرين، مخاطرين بأنفسهم، ودفنوه بمقابر الصوفية، وقبره ظاهر، يُزار، في طرف المقبرة من غربيها على الطريق، وعاش ستاً وستين سنة .[٥]

١- سير أعلام النبلاء (٢٣ / ١٤٣).

٢- انظر إلى : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٣ / ٢٤٤)، سير أعلام النبلاء (٢٣ / ١٤٣ ، ١٤٤)، تذكرة الحفاظ (٤ / ١٤٣١)، طبقات الشافعية الكبرى السبكي (٨ / ١٨٨)، البداية والنهاية (١٣ / ١٩٦)، طبقات الحفاظ (ص : ٥٠٣)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٥ / ٢٢١).

٣- وقيل : توفي يوم الأربعاء وقت الصبح وصلي عليه بعد الظهر. انظر إلى : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٣ / ٢٤٤)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٥ / ٢٢١) .

٤- وقيل : في السادس والعشرين من ربيع الآخر. انظر إلى : العبر في خبر من غبر (٥ / ١٧٧).

٥- انظر إلى : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٣ / ٢٤٤)، سير أعلام النبلاء (٢٣ / ١٤٣ ، ١٤٤)، تذكرة الحفاظ (٤ / ١٤٣١)، طبقات الشافعية الكبرى السبكي (٨ / ١٨٨)، البداية والنهاية (١٣ / ١٩٦)، طبقات الحفاظ (ص : ٥٠٣)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٥ / ٢٢١).

المبحث الثاني
تعريف العلة

العلة لغة :

هي المرض، وحدث يشغل صاحبه عن وجهه، كأن تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه شغله الأول. واعتل، أي : مرض، فهو عليل . وقال ابن الأَعرابي : عَلَّ الرَّجلُ يَعِلُّ من المرض، وعَلَّ يَعِلُّ ويَعُلُّ من عَلَلَ الشَّراب .[١]

تعريف العلة لغة، لا يخدمنا في رسالتي هذه كثيراً، لذا لم أستفض فيه كثيراً .[٢]

العلة اصطلاحاً :

العلة عند جمهور المحدثين هي : سبب غامض، خفي، قادح، يقدح في صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه .

قال النووي (ت ٦٧٦هـ) : " والعلة عبارة عن سبب غامض خفي قادح، مع أن الظاهر السلامة منه " [٣] .

قال العراقي (ت ٨٠٦هـ) : " والعلة عبارة عن أسباب خفية غامضة، طرأت على الحديث، فأثرت فيه، أي قدحت في صحته " [٤] .

وعليه فالحديث المعلُّ هو كما قال ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) : " فالحديث المعلُّ هو : الحديث الذي اطُّلِعَ فيه على علة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها " [٥] .

١- انظر إلى : الصحاح للجوهري (٦ / ٥١)، لسان العرب (١١ / ٤٦٧)، معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤ / ١٤)، تاج العروس (ص : ٧٣٥١).

٢- للاستزادة، انظر إلى : الصحاح للجوهري (٦ / ٥١ ، ٥٢)، النهاية في غريب الأثر ابن الأثير (٣ / ٥٥٩)، القاموس المحيط (ص : ١٠٣٥)، معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤ / ١٢ ، ١٣ ، ١٤)، تاج العروس (ص:٧٣٥١ ، ٧٣٥٢).

٣- تدريب الراوي (١ / ١٣٦).

٤- شرح التبصرة والتذكرة (ص : ٨٦)، حيث قال في ألفيته المسماة بالتبصرة والتذكرة : قال العراقي :

وَهْيَ عِبَارَةٌ عَنْ اسْبَابٍ طَرَتْ *** فِيْهَا غُمُوْضٌ وَخَفَاءٌ أَثَّرَتْ . ألفية العراقي في علوم الحديث (ص : ١٧).

٥- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص : ٩٠).

قال ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) : " والحديث المعلل اصطلاحا هو : ما فيه علة خفية قادحة " [١] .

قال السخاوي : " خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح " .[٢]

ومن هذا يتضح أن العلة هي : سبب غامض، خفي، قادح، يقدح في صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه .

شرح التعريف :

(سبب غامض، خفي) : فقد خرج بهذا القيد العلل الظاهرة، الجلية، ككذب الراوي، وفسقه، وسوء حفظه، ونحوها .[٣]

(قادح، يقدح في صحة الحديث) : وقد خرج بهذا القيد العلل غير القادحة، كإرسال ما وصله الثقة الضابط، ونحو ذلك .[٤]

(مع أن الظاهر السلامة منه) : وقد خرج بهذا القيد ما كان ظاهره الإعلال، فلما فتش عليه تبين وصله .[٥]

شروط العلة :

يتضح من تعريف العلة اصطلاحاً، أنه لا بد من توفر شرطين لتحقق العلة اصطلاحاً، والشرطان هما :

الشرط الأول – أن تكون العلة خفية، غامضة .

الشرط الثاني – أن تكون قادحة في صحة الحديث .

فإن اختل أحد الشرطين، كأن تكون العلة : ظاهرة قادحة، أو ظاهرة غير قادحة، أو خفية غير قادحة، فعندئذ لا تسمى علة اصطلاحاً، ولكن تسمى إطلاقاً .[٦]

١- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ص : ٧٠).
٢- فتح المغيث (١ / ٢٢٧).
٣- انظر إلى : تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢٢١).
٤- انظر إلى : المصدر السابق (ص : ٢٢٢).
٥- المصدر السابق (ص : ٢٢٢) .
٦- سأتحدث عن هذا الأمر في مبحث : العلة بين الإطلاق والاصطلاح .

أقسام العلة من حيث التعريف :

علم العلل ينقسم – من حيث التعريف – إلى قسمين[1] :-

أ- علم العلل النظري :

" هو قواعد وأمثلة لقرائن، تعين على فهم النقد الخفي لأئمة الحديث، وبالممارسة تعين على تكوين الملكة فيه " [2] .

شرح التعريف :

(قواعد) : فهي غير مُعرَّفةٍ؛ لأنه لا عد لها ولا حصر. (قرائن) : لأنها تحوم حول الراوي والمروي، وتكون باستقراء تعليلاتهم وفهمها. (لأئِمَّةِ الحديث) : كأبي حاتم، وأبي زرعة . (بالممارسة) : حيث إن الممارسة هي إحدى السبل الرئيسة لفهم هذا العلم، ومن تدرب فقد انتهى من دراسته [3].

الكتب المؤلفة في علم العلل النظري :

ما جاء في كتب علوم الحديث حيث بينت العلة وما يتعلق بها من مباحث : كطريقة معرفتها، وأسبابها، وأقسامها، والقرائن التي يبنى عليها التعليل، ونحو ذلك .

١- كتاب : " العلل الصغير " [4] للإمام الترمذي (ت ٢٧٩هـ) .
٢- كتاب : " معرفة علوم الحديث " للحاكم النيسابوري .
٣- امتداد كتب علوم الحديث كـ : " مقدمة ابن الصلاح "، و" نزهة النظر" لابن حجر العسقلاني .
٤- ثم من المعاصرين كـ : " الحديث المُعَلُّ " لخليل الخاطر، وكتاب " مقايس نقد المتون" لمسفر الدميني، وكتاب " الحَديث المعلول " لحمزة الميلباري، وكتاب " قواعد العلل وقرائن الترجيح " لعادل الزرقي، وكتاب " العلّة وأجناسها " للشّيخ مصطفى باحو، وكذلكَ مقدمة الدكتور همام سعيد في تَحْقِيقِهِ لكتاب : " شرح علل الترمذي.

١- ذكر هذا الأمر الشيخ : حاتم بن عارف العوني الشريف، في كتابه : المدخل إلى فهم علم العلل، باستفاضة، حيث هذا الكتاب هو بمثابة محاضرات ألقاها، فقام أحد تلاميذه وهو : أبو همام السعدي بتفريغه، وتهذيبه، وأجاز الشريف حاتم طباعته .

٢- المدخل إلى فهم علم العلل (ص : ٦) .

٣- انظر إلى : المصدر السابق (ص : ٦) .

٤- وهذا الكتاب موجود في آخر كتاب " سنن الترمذي "، وقد شرحه الحافظ ابن رجب الحنبلي، حيث يعد أول مؤلف في علم العلل النظري .

لابن رجب " وهي مقدمة متميِّزة ، وهي من أوائل الدراسات العَصْريَّةِ لعلم العلل، وغيرها .[1]

ب-العملي : وله اصطلاح خاص وعام. وكلاهما مراعى عند المحدثين.

فالاصطلاح الخاص : النقد الغامض، الخفي، الذي يقدح في صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه .[2]

الاصطلاح العام [3] : كل نقد للأحاديث (سواء أكان ظاهراً، أم خفياً)، وسواء (لزم منه رد بعض الوجوه، أو لم يلزم)، وسواء أكان (معتمداً على جميع الطرق، أم بالحكم على التفرد) [4].

الكتب المؤلفة في علم العلل العملي :

هناك الكثير ممن ألف في علم العلل العملي، منهم [5] :

١- الإمام أبو الحسن علي بن المَدِينِيِّ (ت ٢٣٤هـ) .

٢- الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٦٥هـ)، فقد أودع علمَه الجمّ – الذي يدل على إمامِته في هذا الفَنِّ- في كتاب " التاريخ الكبير "؛ فقد ملأه بالكلام العملي التعليليِّ للأحاديث .[6]

٣- الإمام مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ)، له كتاب خاص بالعلل مخطوط، وأكثره مطبوع وهو : " التمييز "، وهو مفيد جداً على اختصاره ووجازته، وهذا الكتاب يشهد لمؤلفه بالعلم الغزير في هذا الفن، ونقل البيهقي نقولات عديدة من الجزء المفقود من كتاب : "

١- انظر إلى : المدخل إلى فهم علم العلل (ص : ٦ ، ٧).

٢- انظر إلى : مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص : ٩٠)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ص : ٧٠)، تدريب الراوي (١ / ١٣٦)، شرح التبصرة والتذكرة (ص : ٨٦) .

٣- وهذا الأمر سأتحدث عنه – إن شاء الله – باستفاضة في مبحث : العلة بين الإطلاق والاصطلاح، في الفصل الأول من هذا البحث .

٤- انظر إلى : تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢٢١) .

٥- سأفصل في هذا الأمر في مبحث " تاريخ علم العلل " .

٦- المدخل إلى فهم علم العلل (ص : ٨) .

التمييز "، وخاصة في كتاب: " السنن الكبرى "، وكذلك ابن رجب الحنبلي في كتابه : " فتح الباري بشرح صحيح البخاري " [1] .

٤- الإمام محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ، أبو عيسى التِّرمِذِي، وله كتابان : " العلل الكبير "، ويسمى : " العلل المُفْرَدَة "، أي: أنه ألفها بانفراد حتى يفرق بينه وبين " العلل الصغير " – الذي ألحقه الترمذي بجامعه –. وغيرها الكثير [2] .

١- المدخل إلى فهم علم العلل (ص : ٩) .

٢- المصدر السابق (ص : ١٠) .

المبحث الثالث

تاريخ علم العلل

إن تاريخ علم العلل مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتاريخ علم الحديث؛ وذلك أن علم العلل نوع من أنواع علم الحديث، بل هو أشرف أنواعه وأدقها وأجلها [١].

والاهتمام بعلم العلل بدأ منذ ولادة الأحاديث – أي منذ عصر الصحابة ﷺ – بعد وفاة رسول الله ﷺ ٠ فقد كان الصحابة ﷺ يتثبتون في نقل أحاديث رسول الله ﷺ، حيث كان يرد بعضهم على بعض، وكان عندهم نقد للمتن، ومعرفة بأصل هذا العلم، بل هم أحرص الناس عليه؛ لأنهم أصحاب العدالة، مع توقع وجود قلة الضبط، فالتطبيق كان مراعى عندهم لكن لم يكن كمثل من جاء بعدهم [٢] ، منهم : عمر بن الخطاب[٣]، وعلي بن أبي طالب، وابن عباس، وعائشة [٤] ﷺ .

نماذج من تثبت الصحابة في نقل الأخبار :

١- عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قال : كُنْتُ جَالِسًا بِالْمَدِينَةِ فِي مَجْلِسِ الْأَنْصَارِ فَأَتَانَا أَبُو مُوسَى فَزِعًا أَوْ مَذْعُورًا، قُلْنَا : مَا شَأْنُكَ؟، قَالَ : إِنَّ عُمَرَ أَرْسَلَ إِلَيَّ أَنْ آتِيَهُ فَأَتَيْتُ بَابَهُ فَسَلَّمْتُ ثَلَاثًا فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ فَرَجَعْتُ، فَقَالَ : مَا مَنَعَكَ أَنْ تَأْتِيَنَا؟، فَقُلْتُ : إِنِّي أَتَيْتُكَ فَسَلَّمْتُ عَلَى بَابِكَ ثَلَاثًا فَلَمْ يَرُدُّوا عَلَيَّ فَرَجَعْتُ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ

١- قال ابن حجر العسقلاني : " وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً، ولا يقوم به إلا من منحه اللّه تعالى فهماً غايصاً، واطلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة ومعرفةً ثاقبةً؛ ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم، وإليهم المرجع في ذلك؛ لما جعل اللّه فيهم من معرفة ذلك، والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك ... " . النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٧١١).

٢- انظر إلى : المدخل إلى فهم العلل (ص : ١٦).

٣- حيث قال الحافظ الذهبي : " هو الذي سن للمحدثين التثبت في النقل ". تذكرة الحفاظ (١ / ٦).

٤- أم المؤمنين عائشة – رضي الله عنها – قد أكثرت من الاستدراك على الصحابة ﷺ، ونقد مروياتهم، كعمر بن الخطاب، وعبد الله ابنه، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وابن عباس وغيرهم ﷺ، وقد ألف بدر الدين الزركشي كتاب أورد فيه استدراك أم المؤمنين على الصحابة، سماه : " الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة "، وكذلك ألف الحافظ جلال الدين السيوطي كتاب : " عين الإصابة في استدراك عائشة على الصحابة "، وكذلك ألف أبو منصور البغدادي كتاب " ما ردته عائشة على الصحابة " .

فَلْيَرْجِعْ. فَقَالَ عُمَرُ : أَقِمْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةَ وَإِلَّا أَوْجَعْتُكَ، فَقَالَ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ : لَا يَقُومُ مَعَهُ إِلَّا أَصْغَرُ الْقَوْمِ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ قُلْتُ : أَنَا أَصْغَرُ الْقَوْمِ، قَالَ : فَاذْهَبْ بِهِ .[1]

٢- عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ : بَلَغَ عَائِشَةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو ﷺ يَأْمُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلْنَ أَنْ يَنْقُضْنَ[2] رؤوسهن، فَقَالَتْ : يَا عَجَبًا لِابْنِ عَمْرٍو هَذَا يَأْمُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلْنَ أَنْ يَنْقُضْنَ رؤوسهن أَفَلَا يَأْمُرُهُنَّ أَنْ يَحْلِقْنَ رؤوسهن ؟ لَقَدْ كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ وَلَا أَزِيدُ عَلَى أَنْ أُفْرِغَ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ إِفْرَاغَاتٍ .[3]

إلى غير ذلك من الأمثلة الدالة على أن هذا العلم ناشئٌ منذ ولادة الأحاديث، ولكنه تطور بعد ذلك حتى أصبح له أئمة جهابذة يتصدون له، وليس معنى هذا أن التطبيق العملي لعلم العلل عند صحابة رسول الله ﷺ كان مختلاً، لا؛ بل هذا أكبر دليل على عدالتهم وإتقانهم وضبطهم، وندرة خطئهم .

أما العلل بالمنهج المعروف فقد كانت نشأته في البصرة، وأول من شرع في العلل شيخ التابعين : محمد بن سيرين (ت ١١٠هـ) ﷺ؛ فهو أول من انتقد الرجال وميز الثقات من غيرهم، وقد روي عنه من غير وجه أنه قال : " إن هذا العلم دين فأنظروا عمن تأخذون دينكم ". قال علي بن المديني : كان ممن ينظر في الحديث ويفتش عن الإسناد لا نعلم أحداً أول منه، ثم خلفه أيوب السختياني(ت ١٣١هـ)، وعبد الله بن عون (ت ١٥١هـ)، وأخذ ذلك عنه شعبة (ت ١٦٠هـ) [4]، وأخذ عن شعبة، يحيى بن سعيد القطان(١٩٨ ت هـ)[5] وعبد الرحمن بن مهدي(ت ١٩٨هـ)، ثم أخذ عنهما أحمد بن حنبل(ت ٢٤١هـ)، وعلى بن المديني، ويحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، وأخذ عنهم جماعة مثل : البخاري، وأبي داود (ت ٢٧٥هـ) وأبي زرعة(ت ٢٦٤هـ) وأبي حاتم(ت ٢٧٧هـ)، و جاء بعد هؤلاء جماعة منهم : النسائي(ت ٣٠٣هـ)، والعقيلي(ت ٣١٠هـ)، وابن عدي (ت ٣٦٥هـ)، والدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، وقل من جاء

١- أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب : الاستئذان، باب (١٣) التسليم والاستئذان ثلاثاً، (٤ / ١٦٠) ، حديث رقم : ٦٢٤٥ ، ومسلم في صحيحه، كتاب : الآداب، باب الاستئذان، (٢/ ٣٤٧ - ٣٤٩)، حديث رقم : ٣٣ - ٣٧ .

٢- النَّقْضُ : إِفْسادُ ما أَبْرَمْتَ من عَقْدٍ أَو بِناء . لسان العرب ابن منظور (٧ / ٢٤٢) .

٣- أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الحيض، باب حكم ضفائر المغتسلة، (٢ / ٢١٩)، حديث رقم : ٤٩٨ .

٤- فوسع علم العلل، وعمقه، وأكثر من الكلام فيه، حتى عرف به، فمنهج التعليل بعد ذلك أصبحت ملامحه واضحة من أتباع التابعين ومن بعدهم، وبالذات على إمام العلل ورأس مدارسه : شعبة بن الحجاج. قال ابن رجب الحنبلي : وهو أول من وسع الكلام في الجرح والتعديل واتصال الأسانيد وانقطاعها، ونقب عن دقائق علم العلل. وأئمة هذا الشأن بعده تبع له في هذا العلم. انظر إلى : شرح علل الترمذي لابن رجب (ص : ٤٤٨)، المدخل إلى فهم العلل (ص : ١٩).

٥- وهو أول عالم دُوِّن كلامه في العلل والرجال، ومن دوّن عنه ثلاثة : علي بن المديني، والفلاس، ومحمد بن المثنى. انظر إلى : المدخل إلى فهم العلل (ص : ١٩).

بعدهم من هو بارع في معرفة ذلك حتى قال أبو الفرج الجوزي (ت ٥٧٧هـ) في أول كتابه الموضوعات : " قل من يفهم هذا بل عدم، والله أعلم"[١] . [٢]

ممن عرف بمعرفة علل الحديث ونقد الرجال في القرن الثالث :

١- علي بن المديني[٣] (ت ٢٣٤هـ) .

قال أبو حاتم : " كان عَلَمَاً في الناس في معرفة الحديث والعلل " [٤].

وقال الذهبي : " وساد الحفاظ في معرفة العلل " [٥].

وقال أحمد بن حنبل : " أعلمنا بالعلل علي بن المديني ... " [٦] .

وله مؤلفات في علم العلل منها : " علل المسند " ثلاثون جزءاً، " العلل من رواية إسماعيل القاضي " أربعة عشر جزءاً، " علل حديث ابن عيينة " ثلاثة عشر جزءاً، " العلل المتفرقة " ثلاثون جزءاً، " مذاهب المحدثين " جزآن. وجميع هذه الكتب انقرضت، إلا أربعة كتب [٧]، أو خمسة .[٨]

١- الموضوعات لابن الجوزي (١ / ١٠٢).

٢- انظر إلى : شرح علل الترمذي لابن رجب (ص : ٣٥٥)، جامع العلوم والحكم (ص : ٢٥٦) بتصرف .

٣- هو الإمام : علي بن عبد الله بن جعفر السعدي مولاهم أبو الحسن البصري، أحد الأئمة الأعلام وحفاظ الإسلام. انظر إلى : الجرح والتعديل (٦ / ١٩٣، ١٩٤)، و (١ / ٣١٤ ، ٣٢٠)، طبقات الحنابلة (١ / ٢٢٥، ٢٢٨)، تهذيب الكمال (ص : ٩٨٠، ٩٨٤)، تذكرة الحفاظ (٢ / ٤٢٨، ٤٢٩)، العبر (١ / ٤١٨)، ميزان الاعتدال (٣ / ١٣٨، ١٤١)، طبقات الشافعية للسبكي (٢ / ١٤٥، ١٥٠)، البداية والنهاية (١٠ / ٣١٢)، تهذيب التهذيب (٧ / ٢٧٧ ، ٣٤٩، ٣٥٧)، طبقات الحفاظ (ص : ١٨٤)، شذرات الذهب (٢ / ٨١).

٤- طبقات الحفاظ (ص : ١٨٧).

٥- سير أعلام النبلاء (١١ / ٤٣).

٦- شرح علل الترمذي لابن رجب (ص : ٤٨٦).

٧- من هذه الكتب التي لم تنقرض : كتاب : العلل ومعرفة الرجال، وكتاب : سؤالات ابن أبي شيبة، وكتاب : تسمية من روى عنه من أولاد العشرة .

٨- انظر إلى : سير أعلام النبلاء (١١ / ٦٠).

٢- يحيى بن معين[١] (ت ٢٣٣هـ) .

قال ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ): " الإمام المطلق في الجرح والتعديل، وإلى قوله في ذلك يرجع الناس، وعلى كلامه فيه يعوّلون "[٢] .

وقد قال هلال بن العلاء (ت ٢٨٠هـ) وحجاج بن الشاعر (ت ٢٥٩هـ) : " منّ الله على هذه الأمة بيحيى بن معين، نفى الكذب عن حديث رسول الله ﷺ "[٣] .

٣- أحمد بن حنبل[٤] (ت ٢٤١هـ) .

كان إماماً في معرفة العلل، وقد طبع له " العلل ومعرفة الرجال " برواية ابنه عبد الله، وكذلك برواية المَرُّوْذِي وغيره، وكذا في كتب السؤالات والمسائل كلام كثير في علل الأحاديث، كسؤالات أبي داود، وابن هانيء وغيرهما .[٥]

١- الإمام الحافظ الجهبذ، شيخ المحدثين، أبو زكريا، يحيى بن معين، ابن عون بن زياد بن بسطام. انظر إلى : طبقات ابن سعد (٧ / ٣٥٤)، التاريخ الكبير (٨ / ٣٠٧)، التاريخ الصغير (٢ / ٣٦٢)، الجرح والتعديل (١ / ٣١٤ ، ٣١٨)، و (٩ / ١٩٢)، تاريخ بغداد (١٤ / ١٧٧، ١٨٧)، طبقات الحنابلة (١ / ١٥٦ ، ١٥٩ ، ٤٠٢، ٤٠٧)، وفيات الاعيان (٦ / ١٣٩، ١٤٣)، تهذيب الكمال (ص : ١٥١٨، ١٥٢١)، تذكرة الحفاظ (٢ / ٤٢٩، ٤٣١)، العبر (١ / ٤١٥)، ميزان الاعتدال (٤ / ٤١٠)، تهذيب التهذيب (١١ / ٢٨٠، ٢٨٨)، سير أعلام النبلاء (١١ / ٧١ ، ٧٢).

٢- شرح علل الترمذي لابن رجب (ص : ٤٨٨).

٣- المصدر السابق (ص : ٤٨٨ ، ٤٨٩).

٤- هو الإمام حقاً، وشيخ الاسلام صدقاً، أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله ... ابن وائل الذهلي الشيباني، المروزي، ثم البغدادي، أحد الائمة الاعلام. انظر إلى : طبقات ابن سعد (٧ / ٣٥٤، ٣٥٥)، مقدمة كتابه " الزهد "، التاريخ الكبير (٢ / ٥)، التاريخ الصغير (٢ / ٣٧٥)، الجرح والتعديل (١ / ٢٩٢ – ٣١٣)، و (٢ / ٦٨، ٧٠)، حلية الاولياء (٩ / ١٦١، ٢٣٣)، تاريخ بغداد (٤ / ٤١٢، ٤٢٣)، طبقات الحنابلة (١ / ٤، ٢٠)، وفيات الاعيان (١ / ٦٣، ٦٥)، تهذيب الكمال (ص : ٣٦)، سير أعلام النبلاء (١١/ ١٧٧)، تذكرة الحفاظ (٢ / ٤٣١)، العبر (١ / ٤٣٥) .

٥- انظر إلى : العلة وأجناسها عند المحدثين (ص : ٣٢).

ممن عرف بمعرفة علل الحديث، ونقد الرجال في القرن الرابع :

١- أبو عبد الرحمن النسائي[١] (ت ٣٠٣هـ) .

قال عنه الذهبي : شيخ الإسلام ناقد الحديث هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جار في مضمار البخاري، وأبي زرعة [٢].

٢- أبو بكر الخلال – أحمد بن محمد البغدادي – [٣](ت ٣١١هـ) .

حيث صنف كتاب: " العلل " عن الإمام أحمد في ثلاثة مجلدات [٤].

٣- الحافظ ابن السكن أبو علي سعيد البغدادي [٥](٣٥٣ هـ)

قال الإمام الذهبي : " جمع وصنَّف، وجرح وعدَّل، وصحَّح وعلَّل " [٦] .

١- الإمام الحافظ الثبت، شيخ الاسلام، ناقد الحديث، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني النسائي، صاحب السنن. انظر إلى : وفيات الاعيان (١ / ٧٧،٧٨)، تهذيب الكمال (١ / ٢٣ ، ٢٥)، تذكرة الحفاظ (٢ / ٦٩٨ ، ٧٠١)، العبر (٢ / ١٢٣ ، ١٢٤)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٢٥)، طبقات الشافعية للسبكي (٣ / ١٤ ، ١٦)، البداية والنهاية (١١ / ١٢٣ ، ١٢٤)، تهذيب التهذيب (١ / ٣٦ ، ٣٧)، طبقات الحفاظ (ص : ٣٠٣) .

٢- انظر إلى : سير أعلام النبلاء (١٢٥/١٤ ، ١٣٣) .

٣- الإمام العلامة الحافظ الفقيه، شيخ الحنابلة وعالمهم، أبو بكر، أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي الخلال. انظر إلى : تاريخ بغداد (٥ / ١١٢ ، ١١٣)، تذكرة الحفاظ (٣ /٧٨٥ ، ٧٨٦)، العبر (٢ / ١٤٨)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٩٧)، الوافي بالوفيات (٨ / ٩٩)، البداية والنهاية (١١ / ١٤٨)، طبقات الحفاظ (ص : ٣٢٩ ، ٢٣٠)، شذرات الذهب (٢ / ٢٦١) .

٤- انظر إلى : طبقات الحنابلة (٢ / ١١)، شذرات الذهب (٢ / ٢٦١)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٩٧).

٥- الإمام الحافظ المجود الكبير، أبو علي، سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن المصري البزاز، وأصله بغدادي. انظر إلى : تذكرة الحفاظ (٣ / ٩٣٧ – ٩٣٨)، العبر (٢ / ٢٩٧)، سير أعلام النبلاء (١٦/ ١١٧)، طبقات الحفاظ (ص : ٣٧٨ – ٣٧٩)، شذرات الذهب (٣ / ١٢) .

٦- سير أعلام النبلاء (١٦/ ١١٧).

ممن عرف بمعرفة علل الحديث ونقد الرجال في القرن الخامس :

١- الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري[١] (ت ٤٠٥هـ) .

قال الذهبي : " وصنَّف وخرَّج، وجرَّح وعدَّل، وصحَّح وعلَّل " [٢] .

٢- الحافظ أبو يعلى الخليلي عبد الله بن أحمد [٣](ت ٤٤٦هـ) .

قال الذهبي : " عارفا بالرجال والعلل " [٤] .

وقال السيوطي : " وكان ثقة، حافظاً، عارفاً بكثير من علل الحديث " [٥] .

٣- الحافظ أبو بكر الخطيب أحمد بن علي البغدادي[٦] (ت ٤٦٣هـ) .

قال الذهبي : " وجمع وصنَّف وصحَّح، وعلَّل وجرَّح، وعدل وأرخَّ وأوضح، وصار أحفظ أهل عصره على الإطلاق " [٧] .

١- محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم، الإمام الحافظ، الناقد العلامة، شيخ المحدثين، أبو عبد الله ابن البيع الضبي الطهماني النيسابوري، الشافعي، صاحب التصانيف. انظر إلى : تاريخ بغداد (٥ / ٤٧٣)، وفيات الأعيان (٤ / ٢٨٠، ٢٨١)، تذكرة الحفاظ (٣ / ١٠٣٩ – ١٠٤٥)، ميزان الاعتدال (٣ / ٦٠٨)، العبر (٣ / ٩١)، سير أعلام النبلاء (١٧ / ١٦٢،١٦٣)، الوافي بالوفيات (٣ / ٣٢٠، ٣٢١)، البداية والنهاية (١١ / ٣٥٥)، طبقات السبكي (٤ / ١٥٥ – ١٧١)، لسان الميزان (٥ / ٢٣٢، ٢٣٣)، طبقات الحفاظ (٤٠٩ – ٤١١)، شذرات الذهب (٣ / ١٧٦) .

٢- سير أعلام النبلاء (١٧ / ١٦٥).

٣- القاضي العلامة الحافظ، أبو يعلى، الخليل بن عبد الله بن أحمد بن الخليل، الخليلي القزويني . انظر إلى : تذكرة الحفاظ (٣ / ١١٢٣ – ١١٢٥)، العبر (٣ / ٢١١)، سير أعلام النبلاء (١٧ / ٦٦٦)، طبقات الحفاظ (ص : ٤٣١)، شذرات الذهب (٣ / ٢٧٤)، .

٤- سير أعلام النبلاء (١٧ / ٦٦٦).

٥- طبقات الحفاظ (ص : ٤٣٠) .

٦- الإمام الاوحد، العلامة المفتي، الحافظ الناقد، محدث الوقت أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي، صاحب التصانيف، وخاتمة الحفاظ. انظر إلى : وفيات الأعيان (١ / ٩٢ – ٩٣)، تذكرة الحفاظ (٣ / ١١٣٥ – ١١٤٦)، العبر (٣ / ٢٥٣)، سير أعلام النبلاء (١٨ / ٢٧٠)، طبقات السبكي (٤ / ٢٩ – ٣٩)، طبقات الحفاظ (ص : ٤٣٤ – ٤٣٦)، شذرات الذهب (٣ / ٣١١ ، ٣١٢) .

٧- سير أعلام النبلاء (١٨ / ٢٧١).

ممن عرف بمعرفة علل الحديث، ونقد الرجال في القرن السادس :

١- الحافظ ابن مفوز أبو بكر محمد بن حيدرة الشاطبي [١](ت ٥١٥هـ) .

قال الذهبي : " وكان حافظا للحديث، وعلله، عالماً بالرجال " [٢].

٢- الحافظ ابن عطية : أبو بكر غالب بن عبد الرحمن الغرناطي [٣](ت ٥١٨هـ) .

قال ابن بشكوال(ت ٥٧٨هـ): " كان حافظاً للحديث، وطرقه، وعلله. عارفاً بأسماء رجاله ونقلته" [٤].

قال السيوطي : " وكان حافظاً للحديث وطرقه وعلله، عارفاً بأسماء رجاله ونقلته " [٥].

٣- الحافظ أبو الفرج بن الجوزي[٦] (ت ٥٩٧هـ) .

قال الذهبي : " موصوفاً بحسن الحديث، ومعرفة فنونه " [٧].

صاحب كتاب العلل المتناهية في الأحاديث الواهية .

١- الحافظ البارع المجود، أبو بكر محمد بن حيدرة بن مفوز بن أحمد بن مفوز المعافري الشاطبي. انظر إلى : تذكرة الحفاظ (٤ / ١٢٥٥)، سير أعلام النبلاء (١٩ / ٤٢١)، طبقات الحفاظ (ص: ٤٥٦) .

٢- سير أعلام النبلاء (١٩ / ٤٢١) .

٣- الإمام الحافظ، الناقد المجود، أبو بكر غالب بن عبدالرحمن بن غالب بن تمام بن عطية المحاربي الاندلسي، الغرناطي المالكي. انظر إلى : العبر (٤ / ٤٣)، سير أعلام النبلاء (١٩ / ٥٨٦)، تذكرة الحفاظ (٤ / ١٢٦٩ ، ١٢٧٠)، شذرات الذهب (٤ / ٥٩) .

٤- الصلة ابن بشكوال (ص : ٤٣٣) .

٥- طبقات الحفاظ (ص : ٤٦٠).

٦- الشيخ الإمام العلامة، الحافظ المفسر، شيخ الاسلام، مفخر العراق، جمال الدين، أبو الفرج عبد الرحمان بن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله بن عبد الله بن حمادي ... ابن محمد ابن خليفة رسول الله ﷺ أبي بكر الصديق، القرشي التيمي البكري البغدادي، الحنبلي، الواعظ، صاحب التصانيف . انظر إلى : الوفيات (٣ / ١٤٠)، تاريخ الاسلام (ص : ٩٨)، العبر (٤ / ٢٩٧)، سير أعلام النبلاء (٢١ / ٣٦٥)، طبقات الحفاظ (ص : ٤٨٠).

٧- سير أعلام النبلاء (٢١ / ٣٦٧).

ممن عرف بمعرفة علل الحديث ونقد الرجال في القرن السابع :

١- الحافظ أبو محمد الموفق بن قدامة المقدسي[١] (ت ٦٢٠هـ) .

حيث ألف " مختصر العلل للخلال " في مجلد [٢].

٢- أبو الحسن بن القطان الفاسي[٣] (ت ٦٢٨هـ) .

قال الذهبي : " علقت من تأليفه كتاب " الوهم والإيهام " [٤] فوائد تدل على قوة ذكائه، وسيلان ذهنه، وبصره بالعلل " [٥] .

٣- الحافظ الضياء المقدسي محمد بن عبد الواحد[٦] (ت ٦٤٣هـ) .

قال الذهبي : " وحصل الأصول الكثيرة، وجرح وعدل، وصحح وعلل ... " [٧].

١- الشيخ الإمام، القدوة، العلامة، المجتهد، شيخ الاسلام، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مقدام بن نصر المقدسي، الجماعيلي، ثم الدمشقي، الصالحين الحنبلي، صاحب : " المغني ". انظر إلى : تاريخ الاسلام للذهبي (ص : ٢٥٩)، والعبر (٥ / ٧٩)، والبداية والنهاية (١٣ / ٩٩ – ١٠١)، وشذرات الذهب(٥/ ٨٨ – ٩٢).

٢- انظر إلى : سير أعلام النبلاء (٢٢ / ١٦٨)، شذرات الذهب (٥ / ٩١).

٣- الشيخ، الإمام، العلامة، الحافظ، الناقد، المجود، القاضي أبو الحسن علي بن محمد بن عبدالملك بن يحيى بن إبراهيم إبراهيم الحميري، الكتامي، المغربي، الفاسي، المالكي، المعروف بابن القطان. انظر إلى : تاريخ الاسلام (ص : ٧٢)، سير أعلام النبلاء (٢٢ / ٣٠٦)، تذكرة الحفاظ (٤ / ١٤٠٧)، شذرات الذهب (٥ / ١٢٨) .

٤- قال الشيخ شعيب الأرنؤوط عند تحقيقه لكتاب سير أعلام النبلاء باب : ترجمته لابن القطان ما نصه : " اسمه الكامل الكامل : " بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام " انتقد به كتاب : " الأحكام الشرعية الكبرى " لأبي محمد – عبد الحق ابن عبد الرحمان بن عبد الله الأزدي، الإشبيلي – المعروف بابن الخراط، المتوفى سنة ٥٨١ هـ، وفي دار الكتب الظاهرية بدمشق مختصر رد الذهبي على ابن القطان ". سير أعلام النبلاء (٢٢ / ٣٠٧) .

٥- المصدر السابق (٢٢ / ٣٠٧).

٦- الضياء المقدسي محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبدالرحمن بن إسماعيل بن منصور، الشيخ، الإمام، الحافظ، القدوة، المحقق، المجود، الحجة، بقية السلف، ضياء الدين، أبو عبد الله السعدي، المقدسي، الجماعيلي، ثم الدمشقي، الصالحي، الحنبلي، صاحب التصانيف، والرحلة الواسعة. انظر إلى : تذكرة الحفاظ (٤ / ١٤٠٥ ، ١٤٠٦)، تاريخ الاسلام (٢٠ / ٣٩ – ٤١)، العبر (٥ / ١٧٩)، سير أعلام النبلاء (٢٣ / ١٢٦)، البداية والنهاية (١٣ / ١٦٩ ، ١٧٠)، شذرات الذهب (٥ / ٢٢٤) .

٧- سير أعلام النبلاء (٢٣ / ١٢٧) .

ممن عرف بمعرفة علل الحديث ونقد الرجال في القرن الثامن :

١- الحافظ ابن دقيق العيد أبو الفتح القشيري[١] (ت ٧٠٢هـ) .

قال السبكي : " وبلغني عن الذهبي أنه قال : ما رأيت أحفظ من أربعة : ابن دقيق العيد، والدمياطي، وابن تيمية، والمزي، فالأول : أعرفهم بالعلل وفقه الحديث، والثاني : بالأنساب، والثالث : بالمتون، والرابع : بأسماء الرجال " [٢].

قال أبو الفتح ابن سيد الناس اليعمري (ت ٦٥٩هـ) : " الحافظ لم أر مثله فيمن رأيت، ولا حملت عن أجل منه فيما رأيت ورويت، وكان للعلوم جامعاً وفي فنونها بارعاً، مقدماً في معرفة علل الحديث على أقرانه، منفرداً بهذا الفن النفيس في زمانه، بصيراً بذلك، سديد النظر في تلك المسالك ... " [٣] .

٢- الحافظ ابن رجب الحنبلي[٤] (ت ٧٩٥هـ)

قال ابن حجي (ت ٩٠٧هـ) : " أتقن الفن أي فن الحديث وصار أعرف أهل عصره بالعلل وتتبع الطرق ..." [٥] .

يقول الشيخ مصطفى باحو : " وكتابه [أي ابن رجب الحنبلي] شرح علل الترمذي، من أنفس كتب العلل، ولا غنى لطالب علم الحديث عنه، وفي كتابه " فتح الباري " تحبيرات وتدقيقات تدل على إمامته في هذا الفن ... " [٦] .

١- ابن دقيق العيد، الإمام، الفقيه، الحافظ، المحدث، العلامة، المجتهد، شيخ الإسلام، تقي الدين، أبو الفتح، محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المنفلوطي. انظر إلى : طبقات الشافعية الكبرى (٩ / ٢٠٧)، شذرات الذهب (٦ / ٥)، طبقات الحفاظ (ص : ٥١٦) .

٢- طبقات الشافعية الكبرى (١٠ / ٢٢١) .

٣- طبقات الشافعية الكبرى (٩ / ٢٠٨) .

٤- الحافظ زين الدين، وجمال الدين، أبو الفرج، عبد الرحمن بن الشيخ، الإمام، المقرئ، المحدث، شهاب الدين، أحمد بن الشيخ، الإمام، المحدث، أبي أحمد، رجب عبد الرحمن البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، الشهير بابن رجب . انظر إلى : شذرات الذهب (٦ / ٣٣٩) .

٥- المصدر السابق (٦/ ٣٣٩) .

٦- العلة وأجناسها عند المحدثين (ص : ٤٩).

وبهذا يتضح أنه ظهر في كل عصر من العصور من يحمل لواء الذب عن أحاديث رسول الله ﷺ ، ويبين عللها الظاهرة والخفية، إتماماً وتنفيذاً لوعد الله " إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ " (١) .

١- سورة الحجر (آية : ٩) .

المبحث الرابع

أهمية علم العلل

إن علم العلل قسم من أقسام علم الحديث دراية، إلا أن العلماء ركزوا عليه وأعطوه الأهمية القصوى [١]؛ وذلك لكونه من أعظم أقسامه، وأدقِّها، وأجلِّها، وأشرفها .

قال عبد الرحمن بن مهدي : " لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي " [٢].

قال الحاكم النيسابوري : " وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل " [٣].

قال الخطيب البغدادي : " فإن معرفة العلل أجلُّ أنواع علم الحديث " [٤].

قال ابن رجب الحنبلي : " وقد ذكرنا في كتاب العلم أنه علم جليل، قلّ من يعرفه من أهل هذا الشأن، وأن بساطه قد طوى منذ أزمان " [٥].

١- انظر إلى : شرح علل الترمذي لابن رجب (ص : ٢٨).

٢- معرفة علوم الحديث (ص : ١٧٤).

٣- المصدر السابق (ص : ١٧٤).

٤- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (ص : ٢٩٤).

٥- شرح علل الترمذي لابن رجب (ص : ٦٦٣).

ويتبين جلالة قدر علم العلل من خلال ما يلي :

١- علم العلل أجل أنواع علوم الحديث .

قال ابن الصلاح : " اعلم أنّ معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب " [١].

وقال همام سعيد : " إن هذا العلم رأس علوم الحديث وأوسعها وأخفاها وأدقها وأهمها، ولولاه لاختلط الصحيح بالسقيم؛ لأن الأصل في أحاديث الثقات الاحتجاج بها والالتزام بقبولها وما يدخل عن طريق الثقات، والحفاظ لا يدخل عن طريق الضعفاء والمجروحين " [٢].

٢-وسيلة من وسائل نقد المرويات عن النبي ﷺ وتمييز صحيحها من سقيمها، وعظمته من عظم مداره وهو السنة؛ فهي المصدر الثاني من مصادر التشريع .

٣- دقة مباحث علم العلل وخفائها على أغلب علماء الحديث، إلا من رزقه الله فهماً غايصاً، واطلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة .

قال رجل لأبي زرعة : " قال أبو قدامة : سمعت ابن مهدي يقول : لأن أعرف علة حديث أحب إلي من أن أستفيد عشرة أحاديث " [٣].

وقال ابن حجر العسقلاني : " وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهماً غايصاً، واطلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم وإليهم المرجع في ذلك؛ لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك، والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك " [٤].

١- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٠).

٢- تحقيق كتاب : شرح علل الترمذي لابن رجب (ص : ٢٨).

٣- سير أعلام النبلاء (٩ / ٢٠٦).

٤- النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٧١١).

٤- علم يعتمد على الحفظ والفهم، كالصيرفي في نقده الدنانير والدراهم .

قال الخطيب البغدادي : " أشبه الأشياء بعلم الحديث : معرفة الصرف، ونقد الدنانير والدراهم، فإنه لا يعرف جودة الدينار والدراهم بلون ولا مس ولا طراوة ولا دنس ولا نقش، ولا صفة تعود إلى صغر أو كبر، ولا إلى ضيق أو سعة، وإنما يعرفه الناقد عند المعاينة، فيعرف البهرج والزائف، والخالص والمغشوش، وكذلك تمييز الحديث فإنه علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له، والاعتناء به " (١).

قال علي بن المديني : " أخذ عبد الرحمن بن مهدي على رجل من أهل البصرة - لا أسميه - حديثاً قال : فغضب له جماعة، قال : فأتوه، فقالوا : يا أبا سعيد من أين قلت هذا في صاحبنا؟ ، قال : فغضب عبد الرحمن بن مهدي، وقال : أرأيت لو أن رجلاً أتى بدينار إلى صيرفي فقال : انتقد لي هذا، فقال : هو بهرج، يقول له : من أين قلت لي إنه بهرج ؟ " (٢).

وقال الحاكم النيسابوري : " وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل؛ فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات؛ أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولاً، والحجة فيه عندنا : الحفظ والفهم والمعرفة لا غير " (٣).

٥- علم العلل إلهام (٤) يرزقه الله لمن يشاء من عباده .

قال عبد الرحمن بن مهدي : " معرفة الحديث إلهام، فلو قلت للعالم يعلل الحديث: من أين قلت هذا؟، لم يكن له حجة " (٥).

وقال علي بن المديني لرجل له علاقة بهذا الفن : " ... الزم عملي هذا عشرين سنة حتى تعلم منه ما أعلم " (٦).

وقال رجل لأبي زرعة : " ما الحجة في تعليلكم الحديث؟ قال: الحجة أن تسألني عن حديث له علة، فأذكر علته، ثم تقصد محمد بن مسلم بن وارة فتسأله عنه ولا تخبره بأنك

١- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢ / ٢٥٥).

٢- المصدر السابق (٢ / ٢٥٦).

٣- معرفة علوم الحديث (ص : ١٧٤).

٤- وهذا الإلهام لا يأتي إلا بعد البحث الحثيث، والعلم الغزير، والفهم العظيم، والحفظ الكبير، والاستقراء الوافي .

٥- المصدر السابق (ص : ١٧٤).

٦- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢ / ٢٥٦).

قد سألتني عنه فيذكر علته، ثم تقصد أبا حاتم فيعلله، ثم تميز كلامنا على ذلك، فإن وجدت بيننا خلافاً في علته فاعلم أن كلاً منا تكلم على مراده، وإن وجدت الكلمة متفقة، فاعلم حقيقة هذا العلم، قال: ففعل الرجل ذلك، فاتفقت كلمتهم عليه، فقال: أشهد ان هذا العلم إلهام " [١].

وقال الخطيب البغدادي : " إن المعرفة بالحديث ليست تلقيناً، وإنما هو علم يحدثه الله في القلب " [٢].

وقال ابن القيم (ت ٧٥١هـ) : " ومعرفة هذا الشأن وعلله ذوق ونور يقذفه الله في القلب، يقطع به من ذاقه ولا يشك فيه، ومن ليس له هذا الذوق لا شعور له به، وهذا كنقد الدراهم لأربابه، فيه ذوق ومعرفة ليستا لكبار العلماء " [٣].

٦- إن المحدث مهما بلغ في الحفظ والإتقان محتاج إلى غيره في هذا العلم، فكم حديثاً سلَّم به حافظ كبير، اطلع فيه غيره على علة تمنع من تحسينه فضلاً عن تصحيحه [٤] .

قال ابن حجر : " لأن كثيراً من الأحاديث التي صحَّحَها المتقدمون اطلع غيرهم من الأئمة فيها على علل تحطها عن رتبة الصحة، ولا سيما من كان لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن. فكم في كتاب ابن خزيمة من حديث محكوم منه بصحته وهو لا يرتقي عن رتبة الحسن. وكذا في كتاب ابن حبان، بل وفيما صححه الترمذي من ذلك جملة، مع أن الترمذي ممن يفرق بين الصحيح والحسن؛ لكنه قد خفي على الحافظ بعض العلل في الحديث، فيحكم بالصحة بمقتضى ما ظهر له ويطلع عليها غيره فيرد بها الخبر " [٥].

وقال مصطفى باحو : " بل قد تخفى على الإمام المبرز في العلل ثم تظهر له، هو نفسه بعد " [٦].

١- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢ / ٢٥٦) .
٢- المصدر السابق (٢ / ٢٥٥) .
٣- الفروسية (ص : ٢٣٥) .
٤- انظر إلى : العلة وأجناسها عند المحدثين (ص : ٨٣) .
٥- النكت على كتاب ابن الصلاح (١ / ٢٧٠ ، ٢٧١) .
٦- العلة وأجناسها عند المحدثين (ص : ٨٤) .

٧- لا يحق لأحد الخوض في غماره، ما لم يكن من أهل الاختصاص الكامل فيه؛ لأنه عميق جداً؛ ولهذا لم يخض غماره إلا القليل من أهل الحديث الجهابذة .

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم (ت ٣٢٤هـ) : " سمعت أبى يقول : الذى كان يحسن صحيح الحديث من سقيمه وعنده تمييز ذلك ويحسن علل الحديث : أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلى بن المديني، وبعدهم أبو زرعة كان يحسن ذلك، قيل لأبي : فغير هؤلاء تعرف اليوم أحداً ؟ قال : لا " [١].

وقال ابن حجر العسقلاني : " وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهماً غايصاً، واطلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة؛ ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقه، وإليهم المرجع في ذلك؛ لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك، والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك " [٢] .

وقال السيوطي : " وإنما يتمكن منه أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب؛ ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل، كابن المديني، وأحمد، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني " [٣].

٨- العلم الوحيد الذي أوصل علماء الحديث إلى القطع بصحة الحديث أو عدم صحته، فلا يمكن الوصول إلا به [٤] .

٩- أئمة الحديث يعلُّون أحياناً بعلل غير قاحة، بل لنكارة في السند أو المتن، أو لوجود شيء رابهم في الحديث جعلهم يتوقون فيه [٥] .

١٠- توقف الناقد لفترة قد تطول في حديث لخفاء علته عليه .

قال علي بن المديني : "ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة " [٦] .

١- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢ / ٢٣).

٢- النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٧١١).

٣- تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢١٦).

٤- المدخل إلى فهم علم العلل (ص : ٤).

٥- انظر إلى : العلة وأجناسها عند المحدثين (ص : ٨١ – ٨٣).

٦- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢ / ٢٥٧).

وقال الخطيب البغدادي : " فمن الأحاديث ما تخفى علته، فلا يوقف عليها إلا بعد النظر الشديد، ومضي الزمن البعيد " [1] .

١١- التوقف عن التحدث في علم العلل مخافة عدم فهم العامة .

قال ابن مهدي : " إنكارنا الحديث عند الجهال كهانة " [2] .

وقال ابن كثير أثناء تعريفه للعلل : " وهو فن خفي على كثير من علماء الحديث، حتى قال بعض حفاظهم : معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل " [3] .

وبهذا يتضح أن علم العلل من أجل علوم الحديث، وأدقها، وأوعرها مسلكاً، وندرة أئمته وعلمائه، لهو أكبر دليل على ذلك .

١- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢ / ٢٥٧).

٢-علل الحديث لابن أبي حاتم (١ / ٣٨٩).

٣- اختصار علوم الحديث (ص : ٥٤).

المبحث الخامس

مكانة علم العلل بين علوم الحديث

علم علل الحديث هو علم برأسه، غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل، فهو : أجل أنواع علم الحديث، وأغمضها، وأدقها مسلكاً، وهو رأسها، لذا فعلماء الحديث ركزوا عليه وأعطوه الأهمية القصوى، والمكانة المميزة بين سائر علوم الحديث [١] .

ويمكن إبراز مكانته من خلال عدة أمور، منها :

١- علم العلل هو رأس علوم الحديث وأعظمها .

إن علم العلل هو رأس علوم الحديث، وأجلها، وأعظمها، وما قاله المحدثون يثبت ذلك :

قال عبد الرحمن بن مهدي : " لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي " [٢].

وقال الحاكم النيسابوري : " فإن معرفة علل الحديث من أجلِّ هذه العلوم " [٣].

وقال الخطيب البغدادي : " فإن معرفة العلل أجل أنواع علم الحديث " [٤].

وقال ابن الصلاح : " اعلم أنّ معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث " [٥].

وقال همام سعيد : " إن هذا العلم رأس علوم الحديث وأهمها ..." [٦].

١- انظر إلى : معرفة علوم الحديث (ص : ١٧٤)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢ / ٢٩٤)، مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٠)، شرح علل الترمذي لابن رجب (ص : ٢٨)، النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٧١١).

٢- علل الحديث لان أبي حاتم (ص : ٣٨٧)، معرفة علوم الحديث (ص : ١٧٤).

٣- المصدر السابق (ص : ١٧٤).

٤- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢ / ٢٩٤).

٥- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٠).

٦- انظر إلى : شرح علل الترمذي لابن رجب (ص : ٢٨) .

٢- علم العلل أدق علوم الحديث وأغمضها وأوعرها مسلكاً .

علم العلل أدق علوم الحديث وأغمضها وأوعرها مسلكاً، كيف لا؛ ولم يجرؤ أحد الخوض في مباحثة إلا الجهابذة من العلماء، وهذا مما جعل له ميزة خاصة بخلاف غيره من علوم الحديث، فعالم العلل يحتاج إلى صفات لا بد منها، لا يحتاج إليها عالمُ أي علم من علوم الحديث .

قال ابن الصلاح : " اعلم أنّ معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها " [١].

وقال ابن رجب الحنبلي : " إن هذا العلم رأس علوم الحديث وأوسعها، وأخفاها، وأدقها، وأهمها، ولولاه لاختلط الصحيح بالسقيم؛ لأن الأصل في أحاديث الثقات الاحتجاج بها، والالتزام بقبولها، وما يدخل عن طريق الثقات والحفاظ لا يدخل عن طريق الضعفاء والمجروحين " [٢].

وقال ابن حجر العسقلاني : " وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً " [٣].

وقال مصطفى باحو : " ودقة مباحثه وخفاؤها تجعل له ميزة خاصة، بخلاف غيره من العلوم التي تكفي فيها الملاحظة العابرة الظاهرية، ومن جهة أخرى فهي تضاعف من جهود المحدث، وتجعل مهمته في الكشف عن علل الحديث في غاية الصعوبة والعسر، وتستوجب منه دقة الملاحظة ورهافة الحسن، وتتبع تام للروايات والطرق، وتفحص الرواة، واطلاع شامل على مراتبهم وأحوالهم " [٤].

٣- علم العلل لم يتكلم فيه إلا القليل من أئمة علم الحديث الجهابذة، الذين أفنوا أعمارهم في دراسة علوم الحديث .

قال ابن حجر العسقلاني : " وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهماً غايصاً، واطلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة؛ ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم، وإليهم المرجع في ذلك؛ لما

١- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٠) .

٢- شرح علل الترمذي، لابن رجب (ص : ٢٨).

٣- النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٧١١).

٤- العلة وأجناسها عند المحدثين (ص : ٩٧).

جعل الله فيهم من معرفة ذلك، والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك " [١].

وقال السيوطي : " ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل، كابن المديني، وأحمد، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني " [٢].

وقال أبو حاتم : " وجرى بيني وبين أبي زرعة يوماً تمييز الحديث ومعرفته، فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها، وكنت أذكر أحاديث خطأ وعللها، وخطأ الشيوخ، فقال لي : يا أبا حاتم قل من يفهم هذا، ما أعز هذا، إذا رفعت هذا عن واحد واثنين، فما أقل ما تجد من يحسن هذا " [٣] .

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم : " سمعت أبى يقول : الذى كان يحسن صحيح الحديث من سقيمه، وعنده تمييز ذلك، ويحسن علل الحديث : أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلى بن المديني، وبعدهم أبو زرعة كان يحسن ذلك، قيل لأبي : فغير هؤلاء تعرف اليوم أحداً ؟ قال : لا " [٤].

وقال ابن الجوزي : " قد قل من يفهم هذا، بل قد عدم " [٥] .

وقال العلائي (ت ٧٦١هـ) : " التعليل أمر خفي، لا يقوم به إلا نقاد أئمة الحديث دون من لا اطلاع له على طرقه وخفاياها " [٦] .

وقال ابن رجب الحنبلي : " وقد ذكرنا في كتاب العلم أنه علم جليل، قلّ من يعرفه من أهل هذا الشأن " [٧].

٤- لا يسلم من نقد عالم العلل حتى كبار الحفاظ والمبرزين في الضبط والتثبت والإتقان، بخلاف أغلب علوم الحديث .

فلا يكفي عند عالم العلل أن يكون راوي الحديث ثقةً حافظاً، بل ولا في أعلى درجات التثبت والإتقان، حتى يحكم لحديثه بالصحة، بل لا بد من أن تَسلَم روايته من

١- النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٧١١).
٢- تدريب الراوي - تحقيق الشبراوي - (ص : ٢١٦).
٣- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١ / ٣٥٦)، شرح علل الترمذي لابن رجب (ص : ٤٩٩).
٤- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢ / ٢٣).
٥- الموضوعات، لابن الجوزي (١ / ١٠٢).
٦- النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٧٨٢).
٧- شرح علل الترمذي، لابن رجب (ص : ٦٦٣).

الوهم والغلط الذي لا ينفك عنه راو من الرواة، ولهذا ترى أمثال أبي حاتم وأبي زرعة وأحمد والبخاري وغيرهم يوهمون كبار النقاد وجبال الحفظ، ومن تتبع كتب العلل رأى من ذلك ما لا يعد ولا يحصى . [١]

قال ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) : " يضعفون من حديث الثقة، الصدوق، الضابط، أشياء تبين لهم أنه غلط فيها، بأمور يستدلون بها، ويسمون هذا: " علم علل الحديث "، وهو من أشرف علومهم، بحيث يكون الحديث قد رواه ثقة ضابط وغلط فيه ... " [٢] .

حتى إن جهابذة الحفظ والتثبت والإتقان لم يسلموا من نقد أئمة العلل، فهذان الإمامان البخاري ومسلم، لم يسلما من النقد، حيث انتقدت أحاديث وجدت في صحيحيهما، مع أن صحيحيهما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى .

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني : " فإن الأحاديث التي انتقدت عليهما – أي على البخاري ومسلم – بلغت مائتي حديث وعشرة، اختص البخاري منها بأقل من ثمانين، وباقي ذلك يختص بمسلم " [٣].

وقال أيضاً : " ومشى أبو الحسن بن القطان الفاسي في "بيان الوهم والإيهام" على ظاهر الإسناد الأول، فصحح الحديث، فلم يصب. فالله أعلم " [٤] .

٥- لا بد من إتقان علوم الحديث كلها، لمن أراد أن يتكلم في علم العلل .

إن نظرة سريعة يلقيها الباحث في كتب العلل، تظهر له أي علم يحتاج إليه صاحب هذا الفن، وأية معرفة يفتقر إليها، حتى يصبح من أهل هذه الصنعة، إنه يحتاج إلى ملكة علمية، متعددة الجوانب، كثيرة العناصر، تمتاز بالشمول والتكامل؛ لأننا بعد التحقق نستطيع أن نقول : إن كل جزئية من جزئيات علوم الحديث داخلة في علم العلل، إما دخولا مباشراً أو غير مباشر، كخادم لأصول هذا العلم وضروراته .[٥]

١- انظر إلى : العلة وأجناسها عند المحدثين (ص : ١٠١).

٢- مجموع الفتاوى، لابن تيمية (١٣ / ٣٥٢).

٣- مقدمة فتح الباري (ص : ١٧).

٤- النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٧٨٢).

٥- انظر إلى : قول همام سعيد، في كتاب : شرح علل الترمذي، لابن رجب (ص : ١٢٧) .

قال مصطفى باحو : " إن المحدث لا يمكنه أن يتكلم في علم العلل، ويكون مبرزاً فيه حتى يتقن سائر علوم الحديث إتقاناً تاماً، ويستحضر مباحثها استحضاراً عالياً، وعليه يمكن القول : بأن سائر علوم الحديث خادمة ومكملة لعلم العلل " [١] .

قال محمد أيمن الشبراوي : " وليس كل من قرأ كتاباً في علم مصطلح الحديث بقادر على أن يخرج علل الأحاديث، فضلاً عن التمييز بين صحيح الحديث وسقيمه، ومقبوله ومردوده ... " [٢] .

٦- علم العلل لا ينظر للحديث من جهة ضعف الرواة وسوء حفظهم، وقلة ضبطهم، ولكن من جهة أخرى ليس للجرح والتعديل فيها مدخل .

فهو: علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل، وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل .

قال الحاكم النيسابوري : " وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل؛ فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات : أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولاً، والحجة فيه عندنا : الحفظ والفهم والمعرفة لا غير " [٣] .

وقال ابن تيمية : " وقد يترك من حديث الثقة ما علم أنه أخطأ فيه، فيظن من لا خبرة له أن كل ما رواه ذلك الشخص يحتج به أصحاب الصحيح وليس الأمر كذلك؛ فإن معرفة علل الحديث علم شريف يعرفه أئمة الفن، كيحيي بن سعيد القَطَّان، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري – صاحب الصحيح – ، والدارقطني، وغيرهم . وهذه علوم يعرفها أصحابها، واللّه أعلم " [٤] .

قال همام سعيد : " وهذا النقد أوسع من الجرح والتعديل[٥]؛ لأن الجرح والتعديل ينتهي بكلمة، أو سطر، أو صفحة، أو مجموعة من الأقوال في الرجل موضع الجرح أو

١- انظر إلى : العلة وأجناسها عند المحدثين (ص : ١٠٢) .

٢- انظر إلى : تدريب الراوي – تحقيق محمد الشبراوي – (ص : ٢١٥)، الحاشية .

٣- معرفة علوم الحديث (ص : ١٧٤) .

٤- مجموع الفتاوى ابن تيمية (١٨ / ٤٢).

٥- وقد رد الشيخ مصطفى باحو على كلام الشيخ همام سعيد في أن علم العلل أوسع من علم الجرح والتعديل. للاستفادة انظر إلى : العلة وأجناسها عند المحدثين (ص : ١٠٤).

التعديل، وأما هذا الذي معنا فإنه يواكب الثقة في حلة وترحاله وأحاديثه عن كل شيخ من شيوخه، ومتى ضبط، ومتى نسي، وكيف تحمَّل، وكيف أدى ... " [١] .

٧- **علم العلل يعتمد على الخبرة و الممارسة العملية .**

الخبرة والممارسة العملية هي السبيل للوصول إلى درجة تخريج علل الأحاديث، حيث لم يصل إلى هذه الدرجة إلا من وهب نفسه وحبسها للنظر في أحاديث رسول الله ﷺ وعلومه، وأدمن على النظر والممارسة فيها، حتى أصبح يعرف الحديث وعلله من خلال النظر إليه دون البحث في رجاله .

قال الربيع بن خُثَيْم (ت ٦٥هـ) : " إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار نعرفه به، وإن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل نعرفه بها " [٢] .

وقال عبد الرحمن بن مهدي : " إنكارنا الحديث عند الجهال كهانة " [٣] .

قال مصطفى باحو : " علم العلل يعتمد على الممارسة العملية والتجربة الطويلة في البحث العملي، أكثر منه على قواعد نظرية مطردة، ولا مجموعة من الآليات، التي من حفظها وأعملها في نقده صار إماماً فيه، كما هو الحال في باقي العلوم. بل لا بد للباحث أن يطيل البحث في علوم الحديث، ويكثر من الاشتغال به، ويجعله ديدنه الخاص في سائر الأوقات، ويفني عمره في بحث غوامضه، واستخراج كوامنه، ومطالعة كتب أئمة الفن وفرسان الحديث؛ حتى تفقه نفسه بلبابه، وتتمرس بحقائقه، فيصير له سجية راسخة، وطبيعة لازمة، وملكة دائمة، يختلط فيها حديث رسول الله ﷺ بدمه ولحمه، فيرد الحديث قبل البحث في رجاله، ويعله بمجرد سماعه، ويستنكره أو يستنكر بعض ألفاظه لشيء استرابه وأوجب توقفه " [٤] .

وقال محمد أيمن الشبراوي : " فإن تلك المنزلة السنية [وهي منزلة تخريج علل الأحاديث] لا تتحقق إلا لمن حبس نفسه ردحاً طويلاً من الزمن على الأحاديث بعد استيعاب طرقها، ومعرفة معلولها، وصحيحها، وراجحها من مرجوحها " [٥] .

١- عند تحقيقه لكتاب : شرح علل الترمذي لابن رجب (ص : ٢٥، ٢٦).

٢- معرفة علوم الحديث (ص : ١٠٦)، الكفاية في علم الرواية (ص : ٤٣١).

٣- علل الحديث لابن أبي حاتم (١ / ٣٨٩).

٤- العلة وأجناسها عند المحدثين (ص : ١٠٤).

٥- انظر إلى : تدريب الراوي – تحقيق محمد الشبراوي – (ص : ٢١٥)، الحاشية .

المبحث السادس

كيف تعرف العلة

كشف العلة لا يكون إلا بعلم ومعرفة وفهم، والدليل على كل علة لا بد من قيامه وظهوره لأهل هذا الفن[1] ، لقد كان المحدثون يحرصون كل الحرص على كشف علل الأحاديث ومعرفتها؛ صيانة لها من كل خلل، قال ابن أبي حاتم نقلاً عن عبد الرحمن بن مهدي : " لأن أعرف علة حديث هو عندي، أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي " [2] .

أمور نتعرف من خلالها إلى علل الأحاديث ونكتشفها، منها :

١- جمع طرق الحديث [3] :

جمع طرق الحديث وتتبع الروايات والأسانيد، خير عون على اكتشاف العلة وبيانها.

قال يحيى بن معين : " لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه " [4] .

وقال علي بن المديني : " الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه " [5] .

وقال أحمد بن حنبل : " الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضاً " [6] .

٢- الموازنة بين طرق الحديث، والنظر في اختلاف الرواة :

النظر في اختلاف رواة الحديث، والموازنة بين طرقه، يبين لنا حالات الوصل والانقطاع، والإرسال والإعضال، وغير ذلك من علل الحديث .

١- انظر إلى : شرح علل الترمذي لابن رجب (ص : ١٣٤) .
٢- علل الحديث لابن أبي حاتم (١ / ٣٨٧) .
٣- سأفصل في هذا الموضوع في مبحث : " العلة وعلاقتها بالتخريج " .
٤- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢ / ٢١٢) .
٥- المصدر السابق (٢ / ٢١٢) .
٦- المصدر السابق (٢ / ٢١٢) .

قال الخطيب البغدادي : " السبيل إلى معرفة علة الحديث : أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط " [١] .

وقال ابن حجر العسقلاني : " السبيل إلى معرفة سلامة الحديث من العلة [كما نقله ابن حجر عن الخطيب] : أن يجمع طرقه، فإن اتفقت رواته واستووا ظهرت سلامته، وإن اختلفوا أمكن ظهور العلة، فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف " [٢] .

٣- معرفة أسماء رواة الحديث، وكناهم، وألقابهم :

إن كثيراً من العلل مصدرها التشابه بين أسماء الرواة، أو كناهم، أو ألقابهم، أو نسبهم، فمعرفة هذه الأمور ييسر الكشف عن العلل التي قد تقع من قبل هذا التشابه .

قال همام سعيد : " نجد الكثير من الكنى التي لم تشتهر أصحابها بها، فيستغلها المدلسون ستاراً لتدليسهم، ولكن المعرفة الواسعة التي يتمتع بها الناقد تقف لكل ذلك بالمرصاد " [٣] .

قال مصطفى باحو : " وهذا يساعد على معرفة اشتباه الرواة، وتصحيفات الأسانيد، وانقلاب الأسامي وغيرها، وكذا معرفة الإرسال الخفي " [٤] .

٤- معرفة مواليد الرواة ووفياتهم :

معرفة مواليد الرواة ووفياتهم يساعد في بيان اتصال السند أو انقطاعه، وكذا تدليس الراوي أو عدمه، وكذا إرساله، ونحو ذلك من الأمور التي تعين على بيان علل السند .

قال سفيان الثوري (ت ١٦١هـ) : "لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ " [٥].

[٥].

وقال حفص بن غياث (ت ١٩٤هـ) : " إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين، يعني: احسبوا سنه وسن من كتب عنه " [٦].

١- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢١) .
٢- النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٧١٠) .
٣- شرح علل الترمذي لابن رجب (ص : ١٣٥) .
٤- العلة وأجناسها عند المحدثين (ص : ١٢٥) .
٥- الكفاية في علم الرواية (ص : ١١٩) .
٦- المصدر السابق (ص : ١١٩ ، ١٢٠) .

وقال حسان بن زيد : " لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ، نقول للشيخ : سنة كم ولدت؟ ، فاذا أخبر بمولده عرفنا كذبه من صدقه " [١] .

٥- معرفة مراتب الرواة وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف :

معرفة مراتب الرواة وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، يعد إحدى السبل للكشف عن علل الأحاديث، وذلك من خلال المقارنة بين هؤلاء الرواة، من حيث: الوصل، والقطع، والإرسال، والتدليس، وغير ذلك من الأمور التي تعل بها الأحاديث .

قال النووي : " والطريق إلى معرفته - أي الحديث المعلل- : جمع طرق الحديث، والنظر في اختلاف رواته، وضبطهم وإتقانهم، وكثر التعليل بالإرسال بأن يكون راويه أقوى ممن وصل " [٢] .

وقال ابن رجب الحنبلي : الوقوف على علل الحديث يتم من خلال: معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع، ونحو ذلك .[٣] .

وقال ابن حجر العسقلاني : " ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهماً غايصاً، واطلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة " [٤].

وقال مصطفى باحو : " ومن الطرق المعينة على معرفة العلل: معرفة مراتب الرواة، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف " [٥] .

٦- معرفة أصول الكتب، ودرجتها في الضبط والاتقان :

هذا يعين على اكتشاف كثير من الأوهام التي تقع للرواة في أصولهم، أو أصول مشايخهم، وبالتأمل في تصرفات كثير من المحدثين يُلاحظ أنهم يعلون كثيراً : بكون هذا الحديث ليس في أصل فلان، أو نظرنا في كتابه فلم نر هذه اللفظة فيه، أو لم يكن لفلان أصل صحيح وغيرها . [٦]

١- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١ / ١٣١)، تاريخ بغداد (٧ / ٣٥٧).
٢- التقريب مع التدريب (ص : ٢١٧) .
٣- انظر إلى : شرح علل الترمذي (ص : ٥٩) .
٤- النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٧١١) .
٥- العلة وأجناسها عند المحدثين (ص : ١١٣) .
٦- انظر إلى : العلة وأجناسها عند المحدثين (ص : ١٢٥) .

ولقد أنكر أحمد بن حنبل، ومحمد بن يحيى، على عبد الرزاق حديثه عن معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً : " الخيل معقود في نواصيها الخير "[١] . وقال : " لم يكن في أصل عبد الرزاق "، وذكر الدار قطني أن الصواب إرساله . وقال الدار قطني : " عبد الرزاق يخطئ عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب ". [٢]

قال الحاكم النيسابوري – في معرض حديثه عن معرفة صدق المحدث وإتقانه – : " ثم يتأمل أصوله : أعتيقة هي أم جديدة، فقد نبغ في عصرنا هذا جماعة، يشترون الكتب فيحدثون بها، وجماعة يكتبون سماعاتهم بخطوطهم في كتب عتيقة في الوقت فيحدثون بها " [٣] .

٧– معرفة طرق كل حديث :

معرفة طرق الحديث، أو مخارجه، أو بواباته، ييسر في الكشف عن العلل التي قد تقع فيه من خلال المقارنة بين هذه الطرق، أو بين من عرف برواية هذا الحديث .

قال يحيى بن معين : " قال لي هشام بن يوسف : جاءني مطرف بن مازن فقال لي: أعطني حديث ابن جريج ومعمر حتى أسمعه منك، فأعطيته فكتبها، ثم جعل يحدث بها عن معمر نفسه وعن ابن جريج فقال لي هشام: انظر في حديثه، فهو مثل حديثي سواء، فأمرت رجلاً فجاءني بأحاديث مطرف بن مازن فعارضت بها فإذا هي مثلها سواء، فعلمت أنه كذاب " [٤] .

قال أبو يعلى الخليلي : " فمثل صخر بن محمد الحاجبي عن الليث عن الزهري عن أنس عن النبي ﷺ حديث الطير[٥] لعلي بن أبي طالب ﷺ . فمن نظر إليه ممن لا

١– الحديث بهذا الإسناد أخرجه أبو عوانة في مسنده (٤/٤٤٦)، وهو : ضعيف .

٢– انظر إلى : شرح علل الترمذي لابن رجب (ص : ٧٥٧) .

٣– معرفة علوم الحديث (ص : ٥٢) .

٤– الجرح والتعديل (٨ / ٣١٤) .

٥– حديث الطير هو : عن أنس ﷺ قال : كنت أخدم رسول الله ﷺ فقدم لرسول الله ﷺ فرخ مشوي، فقال : اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير، قال : فقلت : اللهم اجعله رجلاً من الأنصار، فجاء علي ﷺ، فقلت : إن رسول الله ﷺ على حاجة، ثم جاء، فقلت : إن رسول الله ﷺ على حاجة، ثم جاء، فقال رسول الله ﷺ : افتح، فدخل، فقال رسول الله ﷺ : ما حبسك علي، فقال : إن هذه آخر ثلاث كرات يردني أنس ﷺ ، يزعم إنك على حاجة، فقال : ما حملك على ما صنعت ؟، فقلت : يا رسول الله، سمعت دعاءك، فأحببت أن يكون رجلاً من قومي، فقال رسول الله ﷺ : إن الرجل قد يحب قومه . المستدرك على الصحيحين (٣ / ١٣٠) .

معرفة له، حكم بصحته؛ لأنه عن الزهري. ويعرف ذلك من رزقه الله حظاً في هذا الشأن، بمعرفة كل رجل بعينه، إلى أن يبلغوا إلى الإمام الذي يكون عليه مدار الحديث، ويبحث عن أصل كل حديث، ومن أين مخرجه؟ ، فيميز بين الخطأ والصواب " [١] .

قال ابن رجب الحنبلي : " وقد كانوا يستدلون باتفاق حديث الرجلين في اللفظ، على أن أحدهما أخذه عن صاحبه" [٢] .

٨- كثرة الاشتغال بالحديث، ومداومة النظر :

قال الحاكم النيسابوري : " وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة؛ ليظهر ما يخفى من علة الحديث، فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرجة في كتابي الإمامين البخاري و مسلم لزم صاحب الحديث التنقير عن علته، ومذاكرة أهل المعرفة به؛ لتظهر علته " [٣] .

قال ابن كثير : " وإنما يهتدي إلى تحقيق هذا الفن: الجهابذة النقاد منهم، يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه، ومُعوجِّه ومستقيمه، كما يميز الصيرفي البصير بصناعته بين الجياد والزيوف، والدنانير والفلوس. فكما لا يتمارى هذا، كذلك يقطع ذاك بما ذكرناه، ومنهم من يظن، ومنهم من يقف، بحسب مراتب علومهم وحذقهم واطلاعهم على طرق الحديث، وذوقهم حلاوة عبارة الرسول ﷺ التي لا يشبهها غيرها من ألفاظ الناس " [٤] .

قال ابن رجب الحنبلي : " ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة وكثرة المذاكرة، فإذا عدم المذاكر به، فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين: كيحيى القطان، ومن تلقى عنه: كأحمد وابن المديني، فمن رزق مطالعة ذلك وفهمه وفقهت نفسه فيه وصارت له فيه قوة نفس وملكة، صلح له أن يتكلم فيه " [٥] .

قال همام سعيد : " الكشف عن العلة يحتاج إلى: علم غزير بالأسانيد، والطرق، وأساليب التعبير، كما يحتاج إلى مزيد فهم، ومعرفة، وحدة ذكاء، وسرعة بديهة، وإن

١- الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١ / ٢٠٤ ، ٢٠٥) .
٢- شرح علل الترمذي لابن رجب (ص : ٨٦٦) .
٣- معرفة علوم الحديث (ص : ١٠٦) .
٤- اختصار علوم الحديث (ص : ٥٤) .
٥- شرح علل الترمذي لابن رجب (ص : ٦٦٤) .

شئت فقل: هو فن القلة من الناس، وحتى هؤلاء القلة فإنهم متفاوتون في القدرة عليه " [١] .

وبهذا يتضح أن هناك مجموعة من الطرق والوسائل التي تعين الناقد على الكشف عن العلة، والتعرف إليها، ولكن هذه الوسائل ليس بالسهل التحصل عليها، بل تحتاج إلى وقت كبير وجهد، حتى يصبح الناقد ينظر إلى الحديث فيعرف صحته من سقمه، وسلامته من علته، كما قال الربيع بن خثيم : " إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار نعرفه به، وإن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل نعرفه بها "[٢]، وهذه الدرجة لم يتحصل عليها إلا القلة القليلة من الجهابذة العلماء، كما ذكرنا آنفاً .

١- المصدر السابق (ص : ١٢٦) .

٢- معرفة علوم الحديث (ص : ١٠٦)، الكفاية في علم الرواية (ص : ٤٣١) .

المبحث السابع

أسباب العلة

لا يَسْلَم إنسان من الخطأ والزلل، إلا من عصمه الله تعالى، حتى الصحابة ﷺ والتابعين دخل عليهم الوهم والخطأ، وهذا مما حذا ببعضهم إلى الاستدراك على بعضهم الآخر في مروياتهم، كما فعلت أم المؤمنين عائشة – رضي الله عنها – ، لذا فإن هناك أسباباً متعددة، تكمن وراء وقوع العلة والخلل والوهم والغلط في الحديث، وهذا الخلل والغلط وارد، ولا يؤثر كثيراً في جرح الراوي إلا إذا كثر ذلك منه .

ومن أسباب العلة ما يلي :

١- خطأ الراوي ووهمه :

هناك علاقة طردية بين كثرة أحاديث الراوي، وكثرة خطئه، فمن كثرت أحاديثه كثرت أخطاؤه، وهذا الخطأ والوهم والغلط أمر ملازم للراوي مهما بلغ في الحفظ والتثبت والإتقان، وبما أن الأمر كذلك فإن خطأ الراوي ووهمه لا يوجب تركه[١]، إلا إذا كثر ذلك منه، وغلب خطؤه على صوابه، ويزيد هذا عند من حدث من ضبط صدره، وكان من المكثرين .

قال ابن المبارك (ت ١٨١هـ) : " ومن يَسْلَم من الوهم ؟! " [٢] .

وقال يحيى بن معين : " من لم يخطئ في الحديث فهو كذاب " [٣] .

وقال أيضاً : " لست أعجب ممن يحدث فيخطئ، إنما أعجب ممن يحدث فيصيب " [٤].

وقال أحمد بن حنبل : " ومن يُعْرَى من الخطأ والتصحيف " [٥] .

١- انظر إلى : قول أبي حاتم الرازي في كتاب : الثقات لابن حبان (٧ / ٩٧) .

٢- شرح علل الترمذي لابن رجب (ص : ٤٣٦) .

٣- المصدر السابق (ص : ٤٣٦) .

٤- المصدر السابق (ص : ٤٣٦) .

٥- سير أعلام النبلاء (٩ / ١٨١).

وقال الترمذي : " وإنما يتفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبت عند السماع، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم " [١] .

وقال الإمام مسلم : " فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا – وإن كان من أحفظ الناس وأشدهم توقياً وإتقاناً لما يحفظ وينقل – إلا الغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله " [٢] .

وقال ابن حجر العسقلاني : " فإن الغلط لا يسلم منه كثيراً أحد " [٣] .

إن الخطأ والوهم أمران لا ينفك عنهما الراوي مهما بلغ في الحفظ والتثبت والإتقان، وخاصة إذا كان من المكثرين، فقد يسهو الراوي، وقد يذهل، وقد ينسى، وقد يشتبه عليه إسناد بآخر، وقد يدخل عليه حديث في آخر، لا سيما المكثرين من الرواية . [٤]

٢- التشابه بين الرواة في الأسماء والكنى :

كثير من الأوهام تقع بسبب التشابه الكبير بين الرواة في الأسماء والألقاب والكنى، وهذا الوهم لا يفطن إليه إلا المتبحر .

قال الحاكم النيسابوري : " ومن تهاون بمعرفة الأسامي أورثه مثل هذا الوهم " [٥] .

وقال أيضاً: "معرفة المتشابه في قبائل الرواة وبلدانهم وأساميهم وكناهم وصناعاتهم، وقوم يروي عنهم إمام واحد فيشتبه كناهم وأساميهم؛ لأنها واحدة، وقوم يتفق أساميهم وأسامي آبائهم فلا يقع التمييز بينهم إلا بعد المعرفة. وهي سبعة أجناس، قل ما يقف عليها إلا المتبحر في الصنعة؛ فإنها أجناس متفقة في الخط، مختلفة في المعاني، ومن لم يأخذ هذا العلم من أفواه الحفاظ المبرزين، لم يؤمن عليه التصحيف فيها " [٦] .

وقال ابن القيم : " ومن تأمل هذا الإسناد[٧] لم يشك في صحته؛ لثقة رواته وشهرتهم وقبول الأئمة أحاديثهم؛ وعلته : أن حسيناً الجعفي لم يسمع من عبد الرحمن بن يزيد بن

١- سنن الترمذي، كتاب العلل (ص : ١٠١٨) .

٢- التمييز (ص : ١٧٠) .

٣- فتح الباري لابن حجر (٥ / ٢٧٨) .

٤- انظر إلى : قول مصطفى باحو، في كتابه : العلة وأجناسها عند المحدثين (ص : ١٣٤) .

٥- معرفة علوم الحديث (ص : ٢٥٢) .

٦- المصدر السابق (ص : ٣٠٢) .

٧- وهو إسناد حديث أورده، وهو من طريق : حسين بن علي الجعفي عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن أبي الأشعث الأشعث الصنعاني عن أوس قال: قال رسول الله ﷺ : " من أفضل أيامكم يوم الجمعة، فيه خلق آدم، وفيه قبض، وفيه النفخة، وفيه الصعقة، فأكثروا علي من الصلاة فيه؛ فإن صلاتكم معروضة علي" قالوا : يا رسول الله ﷺ ، كيف تعرض =

جابر، وإنما سمع من عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وعبد الرحمن بن يزيد بن تميم لا يحتج به، فلما حدث به حسين الجعفي غلط في اسم الجد، فقال: ابن جابر، وقد بين ذلك الحفاظ ونبهوا عليه " [١] .

وهذا هو السبب في وهم الراوي في الأسماء، فيقلب اسماً باسم، أو يصحفه، أو يشتبه عليه راوٍ بآخر، وأشده إذا اشتبه عليه ضعيف بثقة، فيصحح الواقف على الحديث السند، ولا يتنبه لما وقع فيه من ذلك . [٢]

٣- تشابه الأسانيد :

تشابه الأسانيد سبب من أسباب وقوع العلة في أحاديث الثقات، بحيث يضع إسناد حديث لحديث آخر دون معرفته، وقد كان من عادة بعض المحدثين قلب الأسانيد لاختبار الحفاظ .

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني : " وممن كان يفعل ذلك لقصد الامتحان: كان شعبة يفعله كثيراً لقصد اختبار حفظ الراوي، فإن أطاعه على القلب عرف أنه غير حافظ، وإن خالفه عرف أنه ضابط " [٣] .

وقال أيضاً: "وممن فعل ذلك: يحيى بن معين مع أبي نعيم الفضل بن دكين بحضرة أحمد بن حنبل"[٤].

وقال أحمد بن منصور الرمادي (ت ٢٦٥هـ) : "خرجت مع أحمد بن حنبل ويحيى بن معين إلى عبد الرزاق، خادماً لهما، فلما عدنا إلى الكوفة قال يحيى بن معين لأحمد بن حنبل: أريد أن أختبر أبا نعيم، فقال له أحمد بن حنبل: لا تريد، الرجل ثقة. فقال يحيى ابن معين: لا بد لي. فأخذ ورقة فكتب فيها ثلاثين حديثاً من حديث أبي نعيم، وجعل

=عليك صلاتنا وقد أرمت؟ يعني: وقد بليت. فقال : إن الله – عز وجل – حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء . أخرجه أبو داود في سننه، كتاب : الصلاة، باب (٢٠٨) فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة، (ص : ١٧٨)، حديث رقم : ١٠٤٧ ، والنسائي في سننه، في كتاب الجمعة، باب (٥) إكثار الصلاة على النبي يوم الجمعة، (ص : ٢٣٧)، حديث رقم : ١٣٧٤، وابن ماجه في سننه، في كتاب : إقامة الصلاة والسنة فيها، باب (٧٩) في فضل الجمعة، (ص : ١٨١)، حديث رقم : ١٠٨٥ ، والدارمي في سننه، في كتاب : الصلاة، باب (٢٠٦) في فضل الجمعة، (١ / ٤٠٦)، حديث رقم : ١٥٧٢ ، وغيرهم .

١- جلاء الأفهام (ص : ٨١) .

٢- انظر إلى : العلة وأجناسها عند المحدثين (ص : ١٣٨) .

٣- النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٨٦٦) .

٤- المصدر السابق (٢ / ٨٦٦) .

على رأس كل عشرة منها حديثاً ليس من حديثه، ثم جاءا إلى أبي نعيم، فدقا عليه الباب، فخرج فجلس على دكان طين حذاء بابه، وأخذ أحمد بن حنبل فأجلسه عن يمينه، وأخذ يحيى بن معين فأجلسه عن يساره، ثم جلست أسفل الدكان، فأخرج يحيى بن معين الطبق فقرأ عليه عشرة أحاديث، وأبو نعيم ساكت، ثم قرأ الحادي عشر فقال له أبو نعيم: ليس من حديثي فاضرب عليه، ثم قرأ العشر الثاني وأبو نعيم ساكت فقرأ الحديث الثاني فقال أبو نعيم: ليس من حديثي فاضرب عليه، ثم قرأ العشر الثالث وقرأ الحديث الثالث فتغير أبو نعيم وانقلبت عيناه ثم أقبل على يحيى بن معين فقال له: أما هذا – وذراع أحمد في يده – فأورع من أن يعمل مثل هذا، وأما هذا: – يريدني – فأقل من أن يفعل مثل هذا، ولكن هذا من فعلك يا فاعل، ثم أخرج رجله، فرفس يحيى بن معين، فرمى به من الدكان، وقام فدخل داره فقال أحمد ليحيى: ألم أمنعك من الرجل؟! وأقل لك: إنه ثبت. قال: والله لَرَفْسَتُه لي أحب إلي من سفري . [١]

وهذا الصنيع لا ينبغي أن يقوم أحد ممن يعلم به أو أن يقصده، إلا إن كان يريد به اختبار حفظ أحد المحدثين، أو العلماء في شأنه، وشرط ذلك الجواز وعدم الحرمة ينبغي أن يكون بقدر الحاجة، وأن ينتهي بانتهائها، كما قال ابن حجر: "وقد يقع الإبدال عمداً، لمن يراد اختبار حفظه امتحاناً من فاعله، كما وقع: للبخاري، والعقيلي، وغيرهما، وشرطه: أن لا يستمر عليه، بل ينتهي بانتهاء الحاجة "[٢]؛ لأنه كالضرورة التي ينبغي أن تقدر بقدرها. [٣]

٤– سلوك الجادة [٤] :

قال ابن رجب الحنبلي : " فإن كان المنفرد عن الحفاظ مع سوء حفظه قد سلك الطريق المشهور، والحفاظ يخالفون، فإنه لا يكاد يرتاب في وهمه وخطئه؛ لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيراً، فيسلكه من لا يحفظ " [٥] .

١– تاريخ بغداد (١٢ / ٣٥٣ ، ٣٥٤) .

٢– نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ص : ٢٤) .

٣– بحث منشور بعنوان : " نَظْمُ عِقْدِ أَهَمِّ غَرَائِبِ الْمُحَدِّثِينَ وَنَوَادِرِهِمْ وَفَوَائِدِهِمْ "، تأليف : أ. د. محمد مصطفى نجم (ص : ١٠ ، ١١) .

٤- وهي : الطريق المشهور التي تسبق إليها الألسنة والأوهام كثيراً، فيسلكه من لا يحفظ . العلة وأجناسها عند المحدثين (ص : ١٧٤) .

٥– شرح علل الترمذي لابن رجب (ص : ٨٤١) .

وقال ابن حجر العسقلاني : " نعم الذي يجري على طريقة أهل الحديث: أن رواية عبدالعزيز شاذة؛ لأنه سلك الجادة ومن عدل عنها دل على مزيد حفظه " [١] .

٥- خفة ضبط الراوي لعارض من العوارض .

وهذه العوارض: أمور تعرض للمحدث تؤثر في ضبطه دون أن تؤثر في إدراكه، وهي تعتري المحدث الذي يعتمد على كتابه في الرواية، فإذا ضاع الكتاب، أو احترق، أو أضر الراوي، أو لم يصطحب كتابه معه إذا رحل، في كل هذه الحالات يختل ضبط الراوي، ويكون سبب خفة الضبط هذا العارض الذي اعترض المحدث . [٢]

من هذه العوارض [٣] :

- تغير في الحفظ في بعض المواطن دون بعض . [٤]
- ذهاب بصر الراوي . [٥]
- صغر سن الراوي . [٦]
- كبر سن الراوي وشيخوخة . [٧]

٦- اختصار الحديث، أو روايته بالمعنى :

اختصار الحديث، أو روايته بالمعنى، جائز عند جمهور العلماء، لكن هذا الجواز مقيد بقيود لا بد منها كي يكون صواباً .

قال الخطيب البغدادي : " والمستحب له أن يورد الأحاديث بألفاظها؛ لأن ذلك أسلم له " [٨] .

١- فتح الباري لابن حجر (٣ / ٢٦٩ ، ٢٧٠) .
٢- انظر إلى : شرح علل الترمذي لابن رجب (ص : ١٠٧) .
٣- انظر إلى : المصدر السابق (ص : ١٠٧ - ١١٣)، العلة وأجناسها عند المحدثين (ص : ١٥٠).
٤- انظر إلى : قول ابن حبان عن عباس بن الفضل . تهذيب التهذيب ابن حجر (٥ / ١١١) .
٥- انظر إلى : قول أحمد بن حنبل عن عبد الرزاق بن همام . المصدر السابق (٦ / ٢٧٩) .
٦- انظر إلى : قول محمد بن موسى الباشاني عن إسحاق بن راهويه . المصدر السابق (١ / ١٩٠) .
٧- انظر إلى : قول أبو حاتم الرازي عن هشام بن عبدالملك الباهلي . المصدر السابق (١١ / ٤٣) .
٨- الكفاية في علم الرواية (ص: ١٦٧) .

وقيل للخطيب البغدادي : كان عبد الرحمن حافظاً فقال : " كان حافظاً، وكان يتوقى كثيراً، وكان يحب أن يحدث بالألفاظ، فان كان ممن يروى على المعنى دون اعتبار اللفظ، فيجب أن يكون توقيه أشد وتحرزه أكثر؛ خوفاً من إحالة المعنى الذي به يتغير الحكم " [١] .

وقال ابن رجب الحنبلي : " وقد روى كثير من الناس الحديث بمعنى فهموه منه فغيروا المعنى " [٢] .

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني : " وإنما يسلم ذلك فيما لم تتصرف الرواة في ألفاظه، والطريق إلى معرفة ذلك: أن تقل مخارج الحديث وتتفق ألفاظه، وإلا فإن مخارج الحديث إذا كثرت قل أن تتفق ألفاظه؛ لتوارد أكثر الرواة على الاقتصار على الرواية بالمعنى، بحسب ما يظهر لأحدهم أنه واف به، والحامل لأكثرهم على ذلك: أنهم كانوا لا يكتبون، ويطول الزمان فيتعلق المعنى بالذهن، فيرتسم فيه، ولا يستحضر اللفظ فيحدث بالمعنى؛ لمصلحة التبليغ، ثم يظهر من سياق ما هو أحفظ منه أنه لم يوف بالمعنى " [٣] .

١- الكفاية في علم الرواية (ص: ١٦٧) .

٢- شرح علل الترمذي لابن رجب (ص : ٤٢٧) .

٣- فتح الباري لابن حجر (١٣ / ٢٤٨) .

المبحث الثامن

أقسام العلة

تنقسم العلة إلى أقسام عديدة، بحسب اعتبارات مختلفة، فتارة بحسب محلها، وتارة بحسب تأثيراها، وتارة بحسب ظهورها وخفائها، وتارة بحسب أجناسها .

أقسام العلة بحسب محلها :

تنقسم العلة بحسب محلها إلى ثلاثة أقسام : علة في السند، وعلة في المتن، وعلة في السند والمتن معاً .

قال ابن الصلاح : " ثم قد تقع العلة في إسناد الحديث وهو الأكثر، وقد تقع في متنه " [١] .

وقال النووي : " وتقع العلة في الإسناد وهو الأكثر، وقد تقع في المتن " [٢] .

وقال الحافظ العراقي : " وَهْيَ تَجِيءُ غَالِباً في السَّنَدِ ... تَقْدَحُ في المتْنِ بِقَطْعِ مُسْنَدِ " [٣] .

وقال السخاوي – موضحاً – : " وهي أي : العلة الخفية، تجيء غالباً في السند، أي : وقليلاً في المتن " [٤] .

وقال مصطفى باحو : " وقد تقع العلة في السند والمتن معاً، وهي ما تركب من الأنواع السابقة، لكن أكثر ما تقع العلة في السند " [٥] .

١- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢١) .

٢- التقريب مع التدريب (ص : ٢١٧) .

٣- ألفية العراقي في علوم الحديث – التبصرة والتذكرة – (ص : ١٧) .

٤- فتح المغيث (١ / ٢٢٨) .

٥- العلة وأجناسها عند المحدثين (ص : ٢٤٤) .

علة السند :

كزيادة راوٍ في السند، أو دخول سند في آخر، أو اشتباه راوٍ بآخر، أو سقوط راوٍ من السند، أو إرسال الموصول، أو وقف المرفوع، أو غير ذلك . [١]

مثال العلة في السند :

حديث يعلى بن عبيد الطنافسي، عن سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر ﷺ ، عن النبي ﷺ حديث : " البيعان بالخيار " [٢] .

فهذا إسناد متصل، بنقل العدل عن العدل، وهو معلل غير صحيح، والمتن على كل حال صحيح، والعلة في قوله : عن عمرو بن دينار، إنما هو عن : عبد الله بن دينار عن ابن عمر. هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه، كأبي نعيم الفضل بن دكين، ومحمد بن يوسف الفريابي، ومخلد بن يزيد، وغيرهم. فوهم يعلى بن عبيد وعدل عن عبد الله بن دينار إلى عمرو بن دينار وكلاهما ثقة . [٣]

١- انظر إلى : مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢١)، تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢١٧)، العلة وأجناسها عند المحدثين (ص : ٢٤٣).

٢- أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب البيوع، باب (٤٢) كم يجوز الخيار، (٢ / ٨٩)، حديث رقم : ٢١٠٧ ، ٢١٠٨ ، وكذا في باب (٤٣) اذا لم يوقت في الخيار هل يجوز البيع، (٢ / ٨٩)، حديث رقم : ٢١٠٩ ، وكذا في باب (٤٤) البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، (٢ / ٨٩)، حديث رقم : ٢١١٠ ، ٢١١١ ، وكذا في باب (٤٥) اذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع، (٢ / ٩٠)، حديث رقم : ٢١١٢ ، وكذا في باب (٤٦) إذا كان البائع بالخيار فهل يجوز البيع، (٢ / ٩٠)، حديث رقم : ٢١١٣ ، ومسلم في صحيحه، في كتاب البيوع باب (١٠) ثبوت خيار المجلس للمتبايعين ، (٢ / ١٢ ، ١٣ ، ١٤)، حديث رقم : ٤٣ – ٤٦ ، الحديث بهذا الإسناد المعلول : ضعيف؛ لوجود العلة فيه .

٣- انظر إلى : مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٢)، تدريب الراوي (ص : ٢١٧ ، ٢١٨).

وعلة المتن :

كدخول متن في آخر، أو زيادة لفظة غريبة في المتن، أو إدراج في كلام رسول الله ﷺ ، أو غير ذلك . [١]

مثال العلة في المتن :

ما أخرجه مسلم في صحيحه[٢] من رواية الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعي، عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك ﷺ ، أنه حدثه قال : " صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان ﷺ فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين، لا يذكرون : بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها " [٣] .

قال السيوطي : هذا الحديث معلول أعله الحفاظ؛ للاضطراب في وجود البسملة أو عدم وجودها . [٤]

١- انظر إلى : اختصار علوم الحديث (ص : ٥٤)، العلة وأجناسها عند المحدثين (ص : ٢٤٣) .

٢- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب : الصلاة، باب (١٣) حجة من قال : لا يجهر بالبسملة، (١ / ١٩٥)، حديث رقم : ٥٠ ، الحديث بهذا الإسناد : صحيح .

٣- انظر إلى : مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٢)، تدريب الراوي - تحقيق الشبراوي - (ص : ٢١٩) .

٤- انظر إلى : تدريب الراوي - تحقيق الشبراوي - (ص : ٢١٩) .

أقسام العلة بحسب تأثيرها :

تنقسم العلة بحسب تأثيرها في الحديث إلى قسمين : علة قادحة، وعلة غير قادحة .

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني : " إذا وقعت العلة في الإسناد : قد تقدح وقد لا تقدح، وإذا قدحت فقد تخصه [أي تخص الإسناد في القدح]، وقد تستلزم القدح في المتن، وكذا القول في الإسناد فالأقسام على هذا ستة [١] " [٢] .

١- علة في الإسناد ولم تقدح مطلقاً :

كحديث رواه مدلس بالعنعنة، ثم وُجد من طريق أخرى أنه قد صرَّح بالسماع، وكحديث مضطرب وأمكن الجمع، فتبين عدم قدح العلة .

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني : " فمثال ما وقعت العلة في الإسناد ولم تقدح مطلقاً : ما يوجد من حديث مدلس بالعنعنة، فإن ذلك علة توجب التوقف عن قبوله، فإذا وجد من طريق أخرى قد صرَّح بالسماع تبيَّن أن العلة غير قادحة. وكذا إذا اختُلف في الإسناد على بعض رواته، فإن ظاهر ذلك يوجب التوقف عنه، فإن أمكن الجمع بينهما على طريق أهل الحديث بالقرائن التي تحف الإسناد تبين أن تلك العلة غير قادحة " [٣] .

٢- علة في الإسناد وتقدح فيه دون المتن :

كإبدال راو ثقة براو ثقة؛ فإن هذا يستلزم القدح في السند دون المتن، حيث يبقى المتن سليماً لا علة فيه بسبب الإبدال .

قال ابن حجر العسقلاني : " ومثال ما وقعت العلة فيه في الإسناد وتقدح فيه دون المتن ما مثَّل به المصنف [٤] من إبدال راو ثقة براو ثقة " [٥] .

١- حيث لم يذكر إلا خمسة أقسام، وذكر القسم الثالث ضمن القسم الثاني .

٢- النكت على كتاب ابن الصلاح (١ / ١١٥) .

٣- المصدر السابق (٢ / ٧٤٧) .

٤- أي : ابن الصلاح في مقدمته (ص : ١٢١). حيث قال : " فمن أمثلة ما وقعت العلة في إسناده من غير قدح في المتن : ما رواه الثقة يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر ﷺ عن النبي ﷺ قال : " البيعان بالخيار ..." الحديث. فهذا إسناد متصل بنقل العدل عن العدل، وهو معلل غير صحيح، والمتن على كل حال صحيح، والعلة في قوله : عن عمرو بن دينار، إنما هو عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر، هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه . فوهم يعلى بن عبيد وعدل عن عبد الله بن دينار إلى عمرو بن دينار وكلاهما ثقة " . مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢١، ١٢٢) .

٥- النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٧٤٧) .

٣- علة في الإسناد وتقدح فيه وفي المتن أيضاً :

كإبدال راو ضعيف بآخر ثقة؛ فإن ذلك يستلزم القدح في السند والمتن معاً .

قال ابن حجر العسقلاني : " فإن أبدل راو ضعيف براو ثقة، وتبين الوهم فيه، استلزم القدح في المتن إن لم يكن له طريق أخرى صحيحة. ومن أغمض ذلك أن يكون الضعيف موافقاً للثقة في نعته" [١] .

٤- علة في المتن ولم تقدح فيه ولا في السند :

كاختلاف ألفاظ حديث مع إمكان الجمع بينها، فإن هذا يزيل قدح العلة .

قال ابن حجر العسقلاني : " ومثال- ذلك - : ما وقع من اختلاف ألفاظ كثيرة من أحاديث الصحيحين، إذا أمكن رد الجميع إلى معنى واحد، فإن القدح ينتفي عنها" [٢].

٥- علة في المتن وتقدح في الإسناد دون المتن :

كرواية حديث بالمعنى، بحيث يكون ظن الراوي في معنى هذا الحديث خطأً .

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني : " ومثال ذلك : ما يرويه راو بالمعنى الذي ظنه يكون خطأً، والمراد بلفظ الحديث غير ذلك، فإن ذلك يستلزم القدح في الراوي، فيعلل الإسناد "[٣] .

٦- علة في المتن وتقدح فيه دون الإسناد :

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني : ومثال ذلك : ما ذكره المصنف[٤] . [٥]

قال ابن الصلاح : " ومثال العلة في المتن : ما انفرد مسلم بإخراجه في حديث أنس رضي الله عنه، من اللفظ المصرَّح بنفي قراءة بسم الله الرحمن الرحيم، فعلل قوم رواية اللفظ المذكور لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه : فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين، من غير

١- المصدر السابق (٢ / ٧٤٧). وانظر إلى : مثال لذلك ضربه ابن حجر العسقلاني في نفس المصدر (ص : ٧٤٧ ، ٧٤٨) .

٢- المصدر السابق (٢ / ٧٤٨) .

٣- المصدر السابق (٢ / ٧٤٨) .

٤- انظر إلى : مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٢٢) .

٥- انظر إلى : النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٧٤٨) .

تعرض لذكر البسملة، وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في الصحيح، و رأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع له . ففهم من قوله : كانوا يستفتحون بالحمد لله، أنهم كانوا لا يبسملون، فرواه على ما فهم وأخطأ؛ لأن معناه أن السورة التي كانوا يفتتحون بها من السور هي الفاتحة، وليس فيه تعرض لذكر التسمية .

وانضم إلى ذلك أمور منها : أنه ثبت عن أنس رضي الله عنه : أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية، فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئاً عن رسول الله ﷺ والله أعلم . " [١]

أقسام العلة بحسب ظهورها وخفائها :

قد تكون العلة جلية، ظاهرة لا خفاء فيها، وهذا حسب المعنى العام، وقد تكون خفية غامضة وهذا حسب المعنى الاصطلاحي . [٢]

١- علة ظاهرة :

كالإرسال الظاهر، وكالتعليل بالإعضال الظاهر، وكالتعليل بكذب الراوي وفسقه وسوء حفظه، ونحو ذلك من العلل الظاهرة ٠

٢- علة خفية :

هي كل علة خفي ظهورها، ولم تبن، إلا بعد التفتيش والتنقيح، ولم تظهر إلا للجهابذة في هذا الفن.

قال ابن حجر العسقلاني : " إذ المعلول على اصطلاحه مقيد بالخفاء " [٣] .

١- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٢) .

٢- سأتحدث عن هذا الموضوع باستفاضة في مبحث : " العلة بين الإطلاق والاصطلاح " .

٣- النكت على كتاب ابن الصلاح (١ / ١١٥) .

أقسام العلة بحسب أجناسها وصورها :

قسّم الحاكم النيسابوري أجناس العلة وصورها إلى عشرة أجناس[1]، اكتفى بذكر مثال على كل جنس، دون ذكر التعريف له [2]، ثم جاء السيوطي بعده ذاكراً هذه الأجناس مختصراً لها، ومعرفاً بكل جنس من هذه الأجناس [3]، ثم جاء بعدهم من المُحْدَثين الشيخ مصطفى باحو فأضاف أجناساً أخرى مزيدة على أجناس الحاكم النيسابوري وهي : خمسة وعشرون جنساً في كتابه : (العلة وأجناسها عند المحدثين) [4] .

١- انظر إلى : معرفة علوم الحديث (ص : ١١٣ - ١١٨) .

٢- حيث قال: " فقد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناس، وبقيت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلتها مثالاً لأحاديث كثيرة معلولة؛ ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم، فان معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم " . المصدر السابق (ص : ١١٨) .

٣- حيث قال : " وقد قسم الحاكم في علوم الحديث أجناس المعلل إلى عشرة ونحن نلخصها هنا بأمثلتها " تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢٢٢) .

٤- انظر إلى : العلة وأجناسها عند المحدثين (ص : ٢٨٨ – ٤٥٣) .

المبحث التاسع

العلة بين الإطلاق والاصطلاح

فقد عرف المحدثون العلة اصطلاحاً بأنها : " سبب، غامض، خفي، قادح، يقدح في صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه " . [1] ويستفاد من هذا التعريف أن لتحقق العلة – حسب الاصطلاح – شرطين أساسيين هما :

١– الغموض والخفاء .

٢– القدح في صحة الحديث .

فإن اختل أحد الشرطين، أو كلاهما، كأن تكون العلة غامضة وليست قادحة، أو قادحة وليست غامضة، أو ليست غامضة ولا قادحة، فلن تكون علة حسب اصطلاح المحدثين، إنما تسمى علة إطلاقاً – أي حسب المعنى العام للعلة – ، أو على غير مقتضاها، أو على غير بابها .

فقد يطلق بعض علماء الحديث اسم العلة في أقوالهم على الأسباب التي يضعف بها الحديث : من جرح الراوي بالكذب، أو الغفلة، أو سوء الحفظ، أو نحو ذلك من الأسباب الظاهرة القادحة، فيقولون : " هذا الحديث معلول بفلان " مثلاً، ولا يريدون العلة المصطلح عليها؛ لأنها إنما تكون بالأسباب الخفية التي تظهر من سبر طرق الحديث. وبهذا نؤكد على أن علماء العلل لم يتقيدوا بما اصطلحوه على العلة، والمتتبع لكتب العلل، وصنيع النقاد فيها يرى أن العلة عندهم أوسع مما تضمنه التعريف السابق، وأنها عبارة عن : خطأ الراوي سواء أكان ثقة أم ضعيفاً، وسواء لزم رد الحديث أو لا. وبالتالي لا داعي لإخراج حديث الضعيف من التعريف، ثم إن الغموض ليس شرطاً أساسياً للعلة – من حيث الإطلاق –، وإنما من صفاتها الطبيعية، حيث إنها لا تعرف إلا من خلال استحضار الروايات ومقارنة بعضها ببعض، ومعرفة ما بينها من صلة، وفقه ما يحيط بها من قرائن وملابسات. ومن هنا نجد تعريف العلة في كتب المصطلح يضيق معناها؛ حيث صارت العلة مقيدة فيها بمرويات الثقات، كما سبق ذلك في تعريف الصحيح، ولفت الانتباه إلى هذا الجانب أمر له أهمية في فهم منهج القوم في التصحيح والتعليل [2] .

١– مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٢٠)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ص : ٧٠)، فتح المغيث (١ / ٢٢٧)، انظر إلى : تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢١٦) .

٢– انظر إلى : علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد (ص : ٥٢) .

قال ابن حجر العسقلاني : " وطريق التوفيق بين ما حققه المصنف[١] وبين ما يقع في كلامهم: أن اسم العلة إذا أطلق على حديث لا يلزم منه أن يسمى الحديث معلولاً اصطلاحاً؛ إذ المعلول ما علته خفية قادحة "، ولهذا قال الحاكم: " إنما يعل الحديث من أوجه ليس فيها للجرح مدخل" " [٢] .

فمن ذلك ما يلي :

١- قادحة وليست خفية :

إن الغموض ليس شرطاً أساسياً للعلة، وإنما من صفاتها الطبيعية؛ حيث إنها لا تعرف إلا من خلال استحضار الروايات ومقارنة بعضها ببعض، ومعرفة ما بينها من صلة، وفقه ما يحيط بها من قرائن وملابسات [٣] .

قال الحافظ العراقي : " وقد يعلون الحديث بأنواع الجرح : من الكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، وفسق الراوي، وذلك موجود في كتب العلل " [٤] .

قال ابن حجر العسقلاني : " والعلة أعم من أن تكون خفية أو واضحة، ولهذا قال الحاكم[٥] : "وإنما يعل الحديث من أوجه ليس فيها للجرح مدخل" [٦] .

ثم بيَّن الحافظ ابن حجر العسقلاني كثير من الأسباب الظاهرة تسمى عللاً فقال : " الضعف في الراوي علة في الخبر، والانقطاع في الإسناد علة في الخبر، وعنعنة المدلس علة في الخبر، وجهالة حال الراوي علة في الخبر " [٧] .

يقول الصنعاني (ت ١١٨٢هـ) : " وكان هذا تعريفاً أغلبياً للعلة، وإلا فإنه سيأتي أنهم قد يعلون بأشياء ظاهرة غير خفية ولا غامضة " [٨] .

ومن ينظر في كتب الشروح والتخريج والعلل يجد إطلاق لفظ العلة، والمعلول، و المعل على كثير من الأحاديث التي فيها جرح ظاهر، كما في كتاب : (علل ابن أبي

١- أي : ابن الصلاح في تعريفه للعلة .

٢- النكت على كتاب ابن الصلاح (١ / ١١٧) .

٣- انظر إلى : علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد (ص : ٥٢) .

٤- شرح التبصرة والتذكرة (ص : ٩٠) .

٥- معرفة علوم الحديث (ص : ١٧٤) .

٦- انظر إلى : النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٧٧١) .

٧- المصدر السابق (١ / ٤٠٧) .

٨- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (٢ / ٢٢) .

حاتم)، وقد أشار الشيخ ماهر الفحل إلى الأحاديث التي أعلت بالجرح الظاهر في هذا الكتاب فوجدها كثيرة العدد، يزيد مجموعها عن مائتين و سبع و أربعين، و كذلك وجد في كلام كثير من جهابذة العلم : إطلاق العلة على الجرح الظاهر كما في كتاب : (نصب الراية) للزيلعي، و في كلام ابن القيم كما في كتاب : (زاد المعاد)، و كذلك وقع في كلام الحافظ ابن حجر العسقلاني: إعلال بعض الأحاديث بالعلة الظاهرة، كما في كتاب : (التلخيص الحبير)، و كتاب : (فتح الباري)، و كتاب : (سبل السلام) [١] .

٢- خفية وليست قادحة :

قال النووي : " وأطلق بعضهم [٢] العلة على : مخالفة لا تقدح، كإرسال ما وصله الثقة، الضابط، حتى قال : من الصحيح صحيح معلل، كما قيل : منه صحيح شاذ "[٣].

"[٣].

لكن السيوطي بين أن بعض العلماء اعتبر هذا عكس المعلل، فقال : " قيل : وذلك عكس المعلل؛ فإنه ما ظاهره السلامة، فاطلع فيه بعد الفحص على قادح، وهذا كان ظاهره الإعلال بالإعضال، فلما فتش تبين وصله " [٤] .

قال ابن حجر العسقلاني : " والعلة أعم من أن تكون قادحة، أو غير قادحة ... ولهذا قال الحاكم[٥] : "وإنما يعل الحديث من أوجه ليس فيها للجرح مدخل". [٦] .

يقول الصنعاني : " وكان هذا تعريف أغلبي [أي تعريف العلة اصطلاحاً] للعلة، وإلا فإنه سيأتي أنهم ... يعلون بما لا يؤثر في صحة الحديث " [٧] .

وقد أطلق أبو يعلى الخليلي العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف . [٨]

١- انظر إلى : كلام الشيخ ماهر فحل في كتابه : أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (ص : ١٠ - ١٢)، وأماكن هذه العلل الظاهرة في مصادرها .

٢- والمراد ببعضهم : أبو يعلى الخليلي. انظر إلى : الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١ / ١٦٠ - ١٦٣) .

٣- التقريب مع التدريب (ص : ٢٢٢) .

٤- المصدر السابق (ص : ٢٢٢) .

٥- معرفة علوم الحديث (ص : ١٧٤) .

٦- النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٧٧١) .

٧- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (٢ / ٢٢) .

٨- انظر إلى : الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١ / ١٦٠ - ١٦٣) .

قال الحافظ العراقي : " وبعضهم يطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف، كالحديث الذي وصله الثقة، الضابط، وأرسله غيره، حتى قال : من أقسام الصحيح : ما هو صحيح معلول " [١] .

٣- ليست قادحة ولا خفية :

قال ابن حجر العسقلاني : " والعلة أعم من أن تكون قادحة، أو غير قادحة، خفية أو واضحة، ولهذا قال الحاكم[٢] : " وإنما يعل الحديث من أوجه ليس فيها للجرح مدخل". [٣]

يقول الصنعاني : " وكان هذا تعريف أغلبي للعلة، وإلا فإنه سيأتي أنهم قد يعلون بأشياء ظاهرة غير خفية ولا غامضة، ويعلون بما لا يؤثر في صحة الحديث " [٤] .

وقد أطلق أبو يعلى الخليلي العلة على ما ليس بقادح ولا خفي من وجوه الخلاف . [٥]

٤- سمى بعضهم النسخ علة :

سمى الترمذي النسخ علة، كما قال ابن الصلاح [٦]، والنووي [٧] ، والسيوطي [٨]، [٨]، والعراقي [٩] .

قال الحافظ العراقي : " فإن أراد الترمذي أنه علة في العمل بالحديث، فهو كلام صحيح. وإن يُرِد أنه علة في صحة نقله، فلا؛ لأن في الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة " [١٠] .

١- شرح التبصرة والتذكرة (ص : ٩٠) .

٢- معرفة علوم الحديث (ص : ١٧٤) .

٣- النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٧٧١) .

٤- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (٢ / ٢٢) .

٥- انظر إلى : الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١ / ١٦٠ - ١٦٣) .

٦- انظر إلى : مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٣) .

٧- انظر إلى : التقريب مع التدريب- تحقيق الشبراوي - (ص : ٢٢٢) .

٨- انظر إلى : تدريب الراوي - تحقيق الشبراوي - (ص : ٢٢٢) .

٩- ألفية العراقي في علوم الحديث (التبصرة والتذكرة) (ص : ١٨) .

١٠- شرح التبصرة والتذكرة (ص : ٩٠) .

وخلاصة ذلك :

أن علماء الحديث لم يتقيدوا بما اصطلحوه على العلة، بل أطلقوا العلة على كل ضعف في الحديث أو خلل، أو وهم، ونحو ذلك، سواء كان ذلك ظاهراً أو خفياً، وسواء كان قادحاً أو لم يؤثر في صحته – أي غير قادح – .

المبحث العاشر

العلة وعلاقتها بالتخريج

هناك علاقة وطيدة، قوية بين علم العلل والتخريج؛ حيث إن التخريج هو الطريق الأساس للوصول إلى العلة والكشف عنها، وهذا ما أكده السادة علماء الحديث، فلمعرفة أي علة، لا بد من جمع طرق الحديث، وتخريج كل طريق من هذه الطرق، ثم النظر في اختلاف الرواة وطرقهم، والمقارنة بينهم وبين هذه الطرق، فبذلك يظهر ويتبين الزيادة والنقصان، والوصل والوقف والقطع، والإرسال والاتصال، والقلب، والإدراج، والاضطراب، والشذوذ، والنكارة، وغير ذلك مما يعلُّ به الحديث. وسنقتصر هنا على نبذة يسيرة، فرب إشارة أغنت عن عبارة؛ لأن هذا الموضوع يحتاج إلى بحث بسيط .

قال ابن المبارك : " إذا أردت أن يصحَّ لك الحديث فاضرب بعضه ببعض " [١] .

وقال يحيى بن معين : " لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه " [٢] .

وقال علي بن المديني : " الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبيَّن خطؤه " [٣] .

وقال أحمد بن حنبل : " الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضاً " [٤].
[٤].

وقال أبو حاتم الرازي : " لو لم يكتب الحديث من ستين وجهاً ما عقلناه " [٥] .

وقال الخطيب البغدادي : " والسبيل إلى معرفة علة الحديث : أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط " [٦] .

وأنشد محمد بن محمد العلوي الحسيني (ت ٤٧٦هـ) قائلاً :

" قد قلت فالقول معروف بقائله   وليس عالم أمر مثل جاهله

إذا أتى خبر تفرى الشكوك به   ولم يبن لك فانظر طرق ناقله " [٧]

١- الجامع لأخلاق الراوي (٢ / ٢٩٥) .
٢- المصدر السابق (٢ / ٢١٢) .
٣- المصدر السابق (٢ / ٢١٢) .
٤- المصدر السابق (٢ / ٢١٢) .
٥- فتح المغيث (٢ / ٣٧٠) .
٦- الجامع لأخلاق الراوي (٢ / ٢٩٥) .
٧- المصدر السابق (٢ / ٢١٢) .

ثم إن ابن الصلاح قد بيَّن أن مما يعين ويساعد على إدراك العلة، والكشف عنها أموراً كانفراد الراوي، ومخالفة غيره له، ونحوهما، وكلها لا يتم معرفتها إلا من خلال التخريج، وجمع الطرق؛ لذا فقد اختتم بقوله : " ويستعان على إدراكها – أي العلة – بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك، تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنِّه ذلك فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه. وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه، وكثيراً ما يعللون الموصول بالمرسل مثل : أن يجيء الحديث بإسناد موصول، ويجيء أيضاً بإسناد منقطع أقوى من إسناد الموصول؛ ولهذا اشتملت كتب علل الحديث على جمع طرقه " (١) ، وهذا ما أكده النووي بقوله : " والطريق إلى معرفته – أي الحديث المعلل – جمع طرق الحديث، والنظر في اختلاف رواته وضبطهم وإتقانهم " (٢) .

وقال ابن رجب الحنبلي : " والوجه الثاني من وجوه معرفة صحة الحديث وسقمه : معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع، ونحو ذلك . وهذا هو الذي يحصل من معرفته وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث" (٣) .

وقال ابن حجر العسقلاني : " ثم الوهم: إن اطلع عليه بالقرائن، وجمع الطرق فهو: المعلل " (٤). (٤).

وقال أيضاً : " وتَحْصل معرفة ذلك بكثرة التتبع وجَمْع الطرق " (٥) .

وقال السخاوي : " ومن فوائده اعتناء الراوي بطرق الحديث، وشواهده، ومتابعه، وعاضده، بحيث بها يتقوى، وثبت لأجلها حكمه بالصحة، أو غيرها، ولا ينزوي ويترتب عليها إظهار الخفي من العلل، ويهذب اللفظ من الخطأ والزلل " (٦) .

ثم بيَّن العلائي أن من لا دراية له بطرق الحديث وخفاياها، فلن يتوصل إلى معرفة العلة فقال : " فبهذه النكتة يتبين أن : التعليل أمر خفي لا يقوم به إلا نقاد أئمة الحديث، دون من لا اطلاع له على طرقه وخفاياها" (١) .

١- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢١) .
٢- تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢١٧) .
٣- شرح علل الترمذي لابن رجب (ص : ٦٦٣) .
٤- نخبة الفكر (ص : ٢٢٩) .
٥- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ص : ١١٣) .
٦- فتح المغيث (٢ / ٣٣٤) .

بعض الأمثلة التي تُبَيِّن العلاقة الوطيدة بين علم العلل والتخريج :

١- مثال على ما كان متصلاً ولكن بعد تخريج طرقه تبين أن الإرسال أولى وأرجح :

ذكر ابن رجب مثالاً على ذلك فقال : " حماد بن يحيى الأبح : له أوهام عن ثابت، منها : حديثه عنه وعن أنس ﷺ مرفوعاً حديث : " مثل أمتي مثل المطر " [٢]. والصواب عن ثابت عن الحسن مرسلاً، كذا رواه حماد بن سلمة عن ثابت . " [٣]

٢- مثال على ما كان موقوفاً ولكن بعد تخريج طرقه تبين أن الرفع أولى وأصح :

قال ابن رجب في اختلاط ابن علية وحماد بن زيد في أيوب : " ورجَّحت طائفة ابن علية على حماد. قال البَرْدِيجي : " ابن علية أثبت من روى عن أيوب " . وقال بعضهم: حماد بن زيد، قال : ولم يختلفا إلا في حديث أوقفه ابن علية، ورفعه حماد، وهو حديث أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ : " ليس أحد منكم ينجيه عمله !، قالوا : ولا أنت ؟! قال : ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله برحمته منه وفضل " [٤] . وليس وقف هذا الحديث مما يضره؛ فإن ابن سيرين كان يقف الأحاديث كثيراً ولا يرفعها، والناس كلهم يخالفون ويرفعونها " . [٥]

٣- مثال على ما كان مرفوعاً ولكن بعد تخريج طرقه تبين أن الوقف أولى وأرجح :

وتوضيحاً لهذه العلة وهي : الوهم في رفع الموقوف نسوق مثالاً استدل به الشيخ همام سعيد [٦] من كتاب علل الدارقطني، حيث قال: " وسئل عن حديث محمد بن

١- النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٧٨٢) .

٢- أخرجه الترمذي في سننه، في كتاب : الأمثال، باب (٦) مثل الصلوات، (ص : ٧٤٣)، حديث رقم : ٢٨٦٩ ، وأحمد في مسنده (٣ / ١٣٠ ، ١٤٣)، وكذلك في (٤ / ٣١٩) ، الحديث بهذا الإسناد : ضعيف – على الأرجح عند ابن رجب الحنبلي – .

٣- شرح علل الترمذي لابن رجب (٢ / ٦٩٢ ، ٦٩٣) .

٤- أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب : المنافقين، باب (١٧) لن يدخل أحد الجنة بعمله، بل برحمة الله ، (٢ / ٦٤٦ ، ٦٤٧)، حديث رقم : ٧١ – ٧٨ ، الحديث بهذا الإسناد : صحيح .

٥- شرح علل الترمذي لابن رجب (ص : ٧٠٠) .

٦- المصدر السابق (ص : ١٥٠ ، ١٥١) .

سيرين، عن أبي هريرة ﷺ ، عن النبي ﷺ : " أحبب حبيبك هوناً ... " الحديث[1].
فقال: يرويه الحسن بن دينار، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة ﷺ ، عن النبي ﷺ ، واختلف عنه.

- فرواه سويد بن عمرو، عن حماد بن سلمة، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة ﷺ .
- وخالفه الحسن بن أبي جعفر رواه عن أيوب، عن حميد الحميري، عن علي بن أبي طالب ﷺ
- وقال هارون بن إبراهيم الأهوازي : عن ابن سيرين، عن حميد الحميري، عن علي ﷺ يرفعه .
- قال الدارقطني : والصحيح عن علي ﷺ موقوفاً . " [2]

١- أخرجه الترمذي في سننه، في كتاب : البر والصلة، باب (٦٠) ما جاء في الاقتصاد في الحب والبغض، (ص : ٥٢٥)، حديث رقم: ١٩٩٧ ، الحديث بهذا الإسناد : ضعيف .

٢- انظر إلى : علل الدارقطني (٤ / ٣٣)، حيث ذكره الشيخ همام سعيد مختصراً، وبتصرف منه، في كتاب : شرح علل الترمذي لابن رجب (ص : ١٥٠ ، ١٥١) .

المبحث الحادي عشر
المصنفات في علم العلل

قلةٌ من سلك طريق علم العلل، أدى إلى قلة المصنفات في ذلك العلم الجليل، العظيم، بالنسبة للمصنفات الحديثية، وهذه المصنفات منها ما كان مفرداً في علل الحديث، ومنها ما كان ضمناً وليس أصلاً في تلك الكتب، ومنها مرتب، ومنها غير مرتب .

قال ابن رجب الحنبلي : " وقد صُنِّفَتْ فيه كتب كثيرة مفردة، بعضها غير مرتبة : كالعلل المنقولة عن يحيى القطان، وعلي بن المديني، وأحمد، ويحيى، وغيرهم . وبعضها مرتبة، ثم منها ما رتب على المسانيد : كعلل الدارقطني، وكذلك مسند علي بن المديني، ومسند يعقوب بن شيبة، وهما في الحقيقة موضوعان لعلل الحديث . ومنها ما هو مرتب على الأبواب : كعلل ابن أبي حاتم، والعلل لأبي الخلال الحنبلي، وكتاب العلل للترمذي أوله مرتب وآخره غير مرتب . " [١] .

١- شرح علل الترمذي لابن رجب (ص : ٨٩٢) .

بعضاً من تقسيمات مصنفات علم العلل :

١- مصنفات في علم العلل على المسانيد .

حيث يقوم المصنف بجمع علل أحاديث كل صحابي على حدة، ويقوم بذكر علل أحاديثه تحت مسنده، فمثلاً يجمع علل ابن عباس ﷺ على حدة، وعلل أنس بن مالك ﷺ على حدة، وعلل ابن عمر ﷺ على حدة، وهكذا .

بعضاً ممن اتبع هذا المنهج :

أ- يعقوب بن شيبة (ت ٢٦٢ هـ) في كتابه : " المسند المعلل " [١] .

ب-البزار (ت ٢٩٢هـ) في كتابه : " المسند الكبير المعلل " [٢] .

ت-الدارقطني في كتابه : " العلل الوردة في الأحاديث النبوية " [٣] .

وسأذكر مصنفاً من هذه المصنفات بشيء من التفصيل :

" العلل الواردة في الأحاديث النبوية "

ألف الإمام، الحافظ أبو الحسن على بن عمر الدارقطني ذلك الكتاب، ذا الحجم الكبير، والفائدة العظيمة، قال ابن كثير عنه : " وقد جمع أزمة ما ذكرناه كله الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني، في كتابه في ذلك، وهو من أجل كتاب، بل أجل ما رأيناه وضع في هذا الفن، لم يسبق إلى مثله، وقد أعجز من يريد أن يأتي بشكله، فرحمه الله وأكرم مثواه. ولكن يعوزه شيء لا بد منه، وهو: أن يرتب على الأبواب؛ ليقرب تناوله للطلاب، أو أن تكون أسماء الصحابة الذين اشتمل عليهم مرتبين على حروف المعجم؛ ليسهل الأخذ منه، فإنه مبدد جداً، لا يكاد يهتدي الإنسان إلى مطلوبه منه بسهولة " [٤].

٢- مصنفات في علم العلل على الأبواب الفقهية .

حيث يقوم المصنف بجمع الأحاديث المعلة، وتصنيفها وترتيبها حسب أبواب الفقه، ثم يذكر عللها.

بعضاً ممن اتبع هذا المنهج :

١- انظر إلى : تذكرة الحفاظ (٢ / ٥٧٧) .
٢- انظر إلى : المصدر السابق (٢ / ٦٥٤) .
٣- انظر إلى : اختصار علوم الحديث (ص : ٥٥) .
٤- المصدر السابق (ص : ٥٥) .

أ- عبد الرحمن بن أبي حاتم في كتابه : " علل الحديث " [١] .

ب-أبو بكر الخلال في كتابه : " العلل " [٢] .

وسأذكر مصنفاً من هذه المصنفات بشيء من التفصيل :

" علل الحديث "

ألف عبد الرحمن بن أبي حاتم ذلك الكتاب، ورتبه على الأبواب الفقهية، قال ابن كثير : " وكذلك كتاب العلل لعبد الرحمن بن أبي حاتم وهو مرتب على أبواب الفقه " [٣].

قال السخاوي : " ابن أبي حاتم له كتاب في مجلد ضخم، مرتب على الأبواب، وقد شرع الحافظ ابن عبد الهادي في شرحه، فاخترمته المنية، بعد أن كتب منه مجلداً على سير منه " [٤] .

وهو كتاب جليل، عظيم النفع، إلا أن مصنفه ذكر فيه العلل الخفية والجلية، فهو غير خاص بالعلل الخفية كما يظن، حيث هو عبارة عن : سؤالات عن أحاديث وجهها ابن أبي حاتم إلى أبيه، وأبي زرعة . [٥]

وقد ذكر الشريف حاتم العوني [٦] مجموعة من مزايا ذلك الكتاب وهي :

أ- أنه رتبه على أبواب الفقه .

ب-أنه حوى علمي إمامي الدنيا.

ت-اعتناؤه بذكر العلل المرتبطة بالتفرد .

٣-مصنفات في علم العلل على تراجم الرجال .

وهذه الكتب تجمع بين ترجمة الراوي من خلال الجرح والتعديل، وعلل الأحاديث .

بعضاً ممن اتبع هذا المنهج :

١- انظر إلى : سير أعلام النبلاء (١٩ / ١٢٤) .

٢- انظر إلى : تذكرة الحفاظ (٣ / ٧٨٥) .

٣- اختصار علوم الحديث (ص : ٥٥) .

٤- انظر إلى : فتح المغيث (٢ / ٣٧٨) .

٥- انظر إلى : العلة وأجناسها عند المحدثين (ص : ٢٦٠) .

٦- انظر إلى : المدخل إلى فهم العلل (ص : ١٠ ، ١١) .

أ- يحيى بن معين في كتابه : " التاريخ والعلل " .

ب-أحمد بن حنبل في كتابه : " العلل ومعرفة الرجال " [١].

ت-العقيلي في كتابه : " الضعفاء " أو " الضعفاء الكبير " [٢] .

ث-ابن عدي في كتابه : " الكامل في ضعفاء الرجال " [٣] .

وسأذكر مصنفاً من هذه المصنفات بشيء من التفصيل :

" العلل ومعرفة الرجال "

جمع بعض تلامذة الإمام أحمد بن حنبل كتاب : " العلل ومعرفة الرجال " ، وهذا الكتاب عرف براويه، فهناك رواية لابنه عبد الله، وكذلك لابنه صالح، وهناك رواية للمروذي، ورواية أخرى للميموني. وهذا الكتاب طبع في جزء. وهو غير مرتب بالمرة، وأغلبه في : الرجال، والجرح والتعديل، وضبط الأسماء، والمقارنة بين الحفاظ، وفيه من علل الأحاديث أشياء قليلة . [٤]

٤-مصنفات في علم العلل على علل أحاديث شيخ معين .

حيث يقوم المصنف بجمع علل أحاديث شيخ معين، ويصنفها في كتاب .

بعضاً ممن اتبع هذا المنهج :

أ- علي بن المديني في كتابه : " علل حديث ابن عيينة " [٥] .

ب- محمد بن يحيى الذهلي (ت ٢٥٨هـ) حيث صنف : " علل حديث الزهري " [٦] .

وسأذكر مصنفاً من هذه المصنفات بشيء من التفصيل :

"علل حديث ابن عيينة "

١- انظر إلى : مقدمة ابن الصلاح (ص : ٢٣٧) .

٢- انظر إلى : تذكرة الحفاظ الذهبي (٣ / ٨٣٣) .

٣- انظر إلى : المصدر السابق (٣ / ٩٤١) .

٤- انظر إلى : المدخل إلى فهم علم العلل (ص : ٨)، و العلة وأجناسها عند المحدثين (ص : ٢٦١) .

٥- انظر إلى : الجامع لأخلاق الراوي (٢ / ٣٠٢) .

٦- انظر إلى : المصدر السابق (٢ / ٣٠٢) .

جمع الإمام علي بن المديني علل الأحاديث التي رواها سفيان بن عيينة (ت ١٩٨هـ)، وصنفها في كتاب سماه : " علل حديث ابن عيينة "، وهو كتاب كبير يشتمل على ثلاثة عشر جزءاً .

قال السخاوي : " العلل عن ابن عيينة رواية ابن المدني عنه " [١] .

٥- مصنفات في علم العلل غير مرتبة .

حيث يقوم المصنف بجمع علل الأحاديث، ويصنفها في كتابه من غير ترتيب .

بعضاً ممن اتبع هذا المنهج :

أ- علي بن المديني في كتابه : " العلل " [٢] .

ب- الترمذي في كتابه : " العلل الكبير " [٣] .

وسأذكر مصنفاً من هذه المصنفات بشيء من التفصيل :

" **العلل الكبير** "

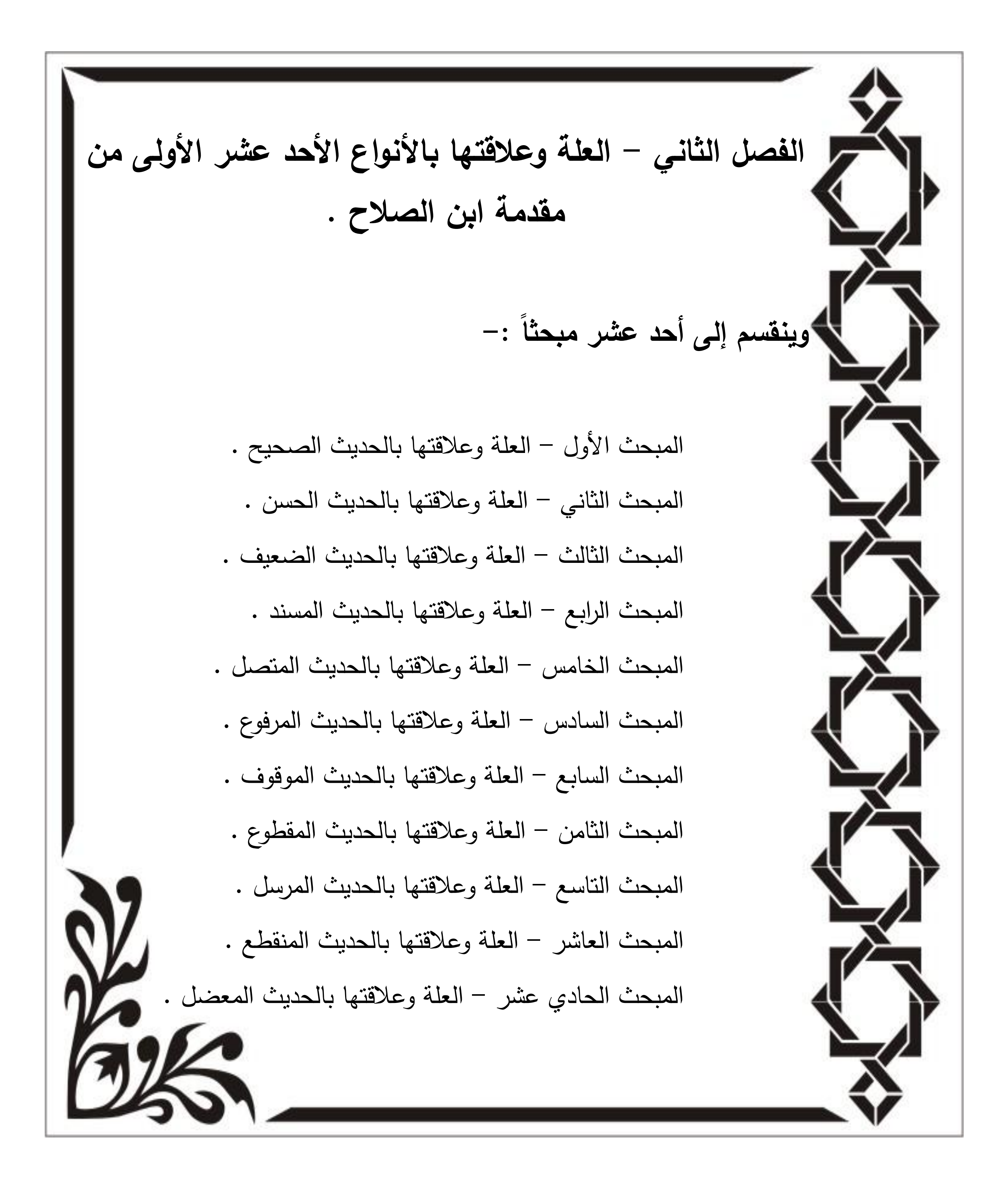
ألف الإمام الترمذي ذلك الكتاب، لكنه مفقود، وهو غير مرتب، وغالبه سؤالات وجهها الترمذي للبخاري، وفيه من علل الأحاديث شيء كثير . [٤]

١- فتح المغيث (٢ / ٣٧٨) .

٢- انظر إلى : شرح علل الترمذي لابن رجب (ص : ٨٩٢) .

٣- انظر إلى : تذكرة الحفاظ الذهبي (٢ / ٦٣٣) .

٤- انظر إلى : العلة وأجناسها عند المحدثين (ص : ٢٦٥) .



الفصل الثاني – العلة وعلاقتها بالأنواع الأحد عشر الأولى من مقدمة ابن الصلاح .

وينقسم إلى أحد عشر مبحثاً :-

المبحث الأول – العلة وعلاقتها بالحديث الصحيح .

المبحث الثاني – العلة وعلاقتها بالحديث الحسن .

المبحث الثالث – العلة وعلاقتها بالحديث الضعيف .

المبحث الرابع – العلة وعلاقتها بالحديث المسند .

المبحث الخامس – العلة وعلاقتها بالحديث المتصل .

المبحث السادس – العلة وعلاقتها بالحديث المرفوع .

المبحث السابع – العلة وعلاقتها بالحديث الموقوف .

المبحث الثامن – العلة وعلاقتها بالحديث المقطوع .

المبحث التاسع – العلة وعلاقتها بالحديث المرسل .

المبحث العاشر – العلة وعلاقتها بالحديث المنقطع .

المبحث الحادي عشر – العلة وعلاقتها بالحديث المعضل .

عملي في هذا الفصل هو :

سأذكر بداية كل مبحث تعريف نوع الحديث الذي سأبين العلاقة بين العلة وبينه، ثم أبين شروط ذلك النوع، ثم أوضح هذه العلاقة، ثم أضرب مثالاً يؤكد ما ذكرت .

المبحث الأول

العلة وعلاقتها بالحديث الصحيح [١]

تعريف الحديث الصحيح : "هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط، عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً، ولا معللاً " [٢] .

شروط الحديث الصحيح : يتضح من تعريف الحديث الصحيح، أنه لا بد أن تتوفر شروط في الحديث كي يكون صحيحاً، وهي [٣] :

١- اتصال السند .
٢- عدالة الرواة .
٣- ضبط الرواة .
٤- عدم الشذوذ .
٥- عدم العلة .

١- وهو النوع الأول من أنواع علوم الحديث عند ابن الصلاح في مقدمته . مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٩) .
٢- مقدمة ابن الصلاح (ص : ٢٠) .
٣- وهذه هي شروط القبول الخمسة الشاملة للصحيح والحسن لذاته . انظر إلى : حاشية الأجهوري على شرح الزرقاني للبيقونية (ص : ٣٠) .

العلاقة بين العلة والحديث الصحيح

لقد اشترط علماء الحديث شروطاً لا بد منها؛ لكي يكون الحديث صحيحاً، ومن هذه الشروط – وهو آخرها – : أن يخلو الحديث من العلة .

من هذا الشرط يتضح أن هناك علاقة عكسية بين العلة والحديث الصحيح، حيث إنه إذا وجدت العلة انتفت الصحة عن الحديث، والحكم بصحة الحديث ينفي وجود علة فيه .

أما العلة المقصود خلوها من الحديث كي يكون صحيحاً فهي : العلة القادحة – سواء أكانت علة ظاهرة أم خفية – كما عند جمهور المحدثين[١]، لكن ابن الصلاح لم يحد تعريف الصحيح بتقييد العلة بالقدح، وإنما أطلقها، لكنه قال بعد ذلك : وفي هذه الأوصاف – أي أوصاف الحديث الصحيح الذي ذكرها ضمناً خلال تعريفه للحديث الصحيح – احترازاً عما فيه علة قادحة [٢]، وهذا يؤكد قصده على أنها علة قادحة .

قال علاء الدين مغلطاي (ت ٧٦٢هـ) : " كأن شيخنا – أي ابن الصلاح – أراد بالعلل التي لا تجري على أصول الفقهاء التي ليست قادحة، أما القادحة فهي تجري على أصولهم، ولم يحترز ابن الصلاح عنها حين حدَّ الصحيح " [٣] .

وقال ابن كثير : " فحاصل حد الصحيح ، ... لا يكون معلاً بعلة قادحة " . [٤]

وقال ابن حجر العسقلاني : " ويحتمل أنه [أي ابن الصلاح] إنما لم يقيد العلة بالقدح في نفس الحد – أي حد الصحيح – ؛ ليكون الحد جامعاً للحديث الصحيح المتفق على قبوله عند الجميع؛ لأن بعض المحدثين يرد الحديث بكل علة سواء كانت قادحة أو غير قادحة، ومع ذلك فاختياره أن لا يرد إلا بقادح، بدليل قوله: بعد كلامه : "وفي احتراز عما فيه علة قادحة" [٥] ، فوصفه للعلة بالقادح يخرج غير القادح " [٦] .

١– قال ابن حجر العسقلاني في معرض كلامه عن عدم تقييد تعريف ابن الصلاح للعلة بالقدح : " بعض المحدثين يرد الحديث بكل علة سواء كانت قادحة أو غير قادحة " . انظر إلى : النكت على كتاب ابن الصلاح (١ / ٢٣٦) .

٢– انظر إلى : مقدمة ابن الصلاح (ص : ٢٠) .

٣– إصلاح كتاب ابن الصلاح (ص : ٦٤) .

٤– اختصار علوم الحديث (ص : ١٩) .

٥– انظر إلى : مقدمة ابن الصلاح (ص : ٢٠) .

٦– النكت على كتاب ابن الصلاح (١ / ٢٣٦) .

وقال السيوطي نقلاً عن ابن حجر : " ولم يصب من قال : لا حاجة إلى ذلك [أي إلى تقييد العلة المقصود خلوها من الحديث الصحيح بالقادحة] ؛ لأن لفظ العلة لا يطلق إلا على ما كان قادحاً، فلفظ العلة أعم من ذلك " [١] .

أما العلل غير القادحة فقد يكون الحديث صحيحاً ويشتمل على علل لكنها غير قادحة، وهذه العلل لا تؤثر في صحة الحديث وسلامته، كالنسخ – مثلاً – فقد عده الترمذي علة[٢]، لكنها علة غير قادحة؛ لكونها علة في العمل – أي لكون الحديث المنسوخ لا يعمل به – فكثير من الأحاديث المنسوخة صحيحة وموجودة في الصحيحين، بل الترمذي نفسه صحَّح جملة من الأحاديث منسوخة[٣] .

قال الحافظ العراقي : فإن أراد الترمذي أن النسخ علة في العمل بالحديث، فهو كلام صحيح. وإن يُرِد أنه علة في صحة نقله، فلا؛ لأن في الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة . [٤]

١- تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ٤٨) .

٢- انظر إلى : مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٣)، ألفية العراقي في علوم الحديث (التبصرة والتذكرة) (ص : ١٨)، المصدر السابق (ص : ٢٢٢) .

٣- انظر إلى : فتح المغيث(١ / ٢٣٥) .

٤- انظر إلى : شرح التبصرة والتذكرة (ص : ٩٠) .

بعض الأمثلة التي توضح العلاقة بين العلة والحديث الصحيح :

المثال الأول – حديث صحيح معل بعلة غير قادحة :

كأن ينقص أحد الرواة من سند حديث راوياً، ثم يتضح أنه ورد بالطريقين – أي بالزيادة وبالنقص – ، فعندئذ تكون العلة ليست قادحة.

ومثاله :

قال الإمام البخاري : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ : مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِقَبْرَيْنِ فَقَالَ : " إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا : فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ الْبَوْلِ، وَأَمَّا الْآخَرُ : فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ " ، ثُمَّ أَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً، فَشَقَّهَا نِصْفَيْنِ، فَغَرَزَ فِي كُلِّ قَبْرٍ وَاحِدَةً: قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِمَ فَعَلْتَ هَذَا، قَالَ : " لَعَلَّهُ يُخَفِّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا " [١] .

قال ابن حجر العسقلاني رداً على انتقاد الدارقطني لهذا الحديث :

" قال الدارقطني : وأخرجا جميعاً – يعني البخاري ومسلم – حديث الأعمش عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس [٢] ... ، قال [أي الدارقطني] : وقد خالفه منصور فقال : عن مجاهد عن ابن عباس، وأخرج البخاري حديث منصور على إسقاطه طاوساً .

قلت [أي ابن حجر العسقلاني] : وهذا في التحقيق ليس بعلة؛ لأن مجاهداً لم يوصف بالتدليس، وسماعه من ابن عباس صحيح في جملة من الأحاديث، ومنصور عندهم أتقن من الأعمش، مع أن الأعمش أيضاً من الحفاظ، فالحديث كيفما دار، دار على ثقة، والإسناد كيفما دار كان متصلاً، فمثل هذا لا يقدح في صحة الحديث، إذا لم يكن راويه مدلساً " . [٣]

فهذا حديث صحيح معل بعلة غير قادحة، فتصبح ليست على بابها – أي اطلاقاً – .

١– أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب : الوضوء، باب (٥٦) حدثنا محمد بن المثنى، (١ / ٦٧)، حديث رقم : ٢١٨ ، ومسلم في صحيحه، في كتاب : الطهارة، باب(٣٤) الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، (١ / ١٥٦)، حديث رقم : ١١١ ، الحديث بهذا الإسناد : صحيح .

٢– يقصد الحديث السابق تخريجه وهو : " عن ابن عباس ﷺ قال : مر النبي ﷺ بقبرين، فقال : " إنهما ليعذبان، وما يعذبان في كبير، أما أحدهما : فكان لا يستتر من البول، وأما الآخر : فكان يمشي بالنميمة " ثم أخذ جريدة رطبة فشقها نصفين، فغرز في كل قبر واحدة، قالوا : يا رسول الله لم فعلت هذا ؟ ، قال : " لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا " .

٣– انظر إلى : فتح الباري لابن حجر (١ / ٣٥٠) باختصار .

المثال الثاني – حديث صحيح نزلت رتبته عن رتبة الصحيح بسبب علة قادحة :

كإبدال راو ضعيف براو ثقة .

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني : " فإن أُبْدِل راوٍ ضعيف براوٍ ثقة، وتبين الوهم فيه، استلزم القدح في المتن[أيضاً] ، إن لم يكن له طريق أخرى صحيحة. ومن أغمض ذلك : أن يكون الضعيف موافقاً للثقة في نعته " [١] .

ومثاله : حديث رواه أبو داود [٢] ، والنسائي [٣] ، وابن ماجه [٤]، والدارمي [٥]، وغيرهم .

قال أبو داود : حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنْعَانِيِّ عَنْ أَوْسِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " إِنَّ مِنْ أَفْضَلِ أَيَّامِكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ فِيهِ خُلِقَ آدَمُ وَفِيهِ قُبِضَ، وَفِيهِ النَّفْخَةُ، وَفِيهِ الصَّعْقَةُ، فَأَكْثِرُوا عَلَيَّ مِنْ الصَّلَاةِ فِيهِ، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ مَعْرُوضَةٌ عَلَيَّ، قَالَ : قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَكَيْفَ تُعْرَضُ صَلَاتُنَا عَلَيْكَ وَقَدْ أَرِمْتَ، يَقُولُونَ بَلِيتَ، فَقَالَ : " إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ "[٦].

قال ابن القيم : " وأما الفريق الثاني الذين ضعفوه [أي ضعفوا هذا الحديث السابق تخريجه] فقالوا : هذا الحديث معروف بحسين بن علي الْجُعْفِيِّ، حدث به عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن أبي الأشعث الصنعاني عن أوس بن أوس، قالوا : ومن نظر ظاهر هذا الإسناد لم يَرْتَب في صحته؛ لثقة رواته، وشهرتهم، وقبول الأئمة أحاديثهم، واحتجاجهم بها، وحدث بهذا الحديث عن حسين الجُعفيّ جماعة من النبلاء. قالوا : وعلته : أن حسين بن علي الجعفي لم يسمع من عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وإنما سمع من عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وعبدالرحمن بن يزيد بن تميم لا يحتج به، فلما حَدَّثَ به حسين الجعفي غلط في اسم الجد، فقال: ابن جابر . وقد بيَّن ذلك الحفاظ ونبهوا عليه " . [٧]

١- النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٧٤٧) .

٢- أخرجه أبو داود في سننه في كتاب : الصلاة، باب (٢٠٨) فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة، (ص : ١٧٨)، حديث رقم :١٠٤٦ ، وكذلك في كتاب : الصلاة، باب (٣٦٢) الاستغفار (ص: ٢٥٧)، حديث رقم : ١٥٣١ .

٣- أخرجه النسائي في سننه، في كتاب : الجمعة، باب (٥) إكثار الصلاة على النبي ﷺ يوم الجمعة ، (ص : ٢٣٧)، حديث رقم : ١٣٧٤ .

٤- أخرجه ابن ماجه في سننه، في كتاب : إقامة الصلاة والسنة فيها، باب (٧٩) في فضل الجمعة، (ص : ١٨١)، حديث رقم : ١٠٨٤ ، وكذلك في كتاب : الجنائز، باب (٦٥) ذكر وفاته ودفنه ﷺ ، (ص : ٢٧٥)، حديث رقم : ١٦٣٦ .

٥- أخرجه الدارمي في سننه، كتاب : الصلاة، باب (٢٠٦) فضل يوم الجمعة، (١ / ٤٠٦)، حديث رقم : ١٥٧٢ .

٦- هذا الحديث بهذا الإسناد : ضعيف؛ لوجود عبد الرحمن بن يزيد بن تميم في الإسناد .

٧- تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته (ص : ٥١ ، ٥٢) .

هذا حديث صحيح – في ظاهره – ، لكنه نزلت رتبته عن رتبة الحديث الصحيح؛ بسبب علة قادحة، وهي : إبدال راوٍ ضعيف – في الإسناد – ، براوٍ ثقة، فالحديث في أصله ضعيف، وأصبح صحيحاً بسبب الإبدال، فهو – أي الإبدال – هنا، يعد علة قادحة، خفية – لا يدركها إلا الجهابذة من النقّاد – ، فتصبح العلة على بابها – أي اصطلاحاً – .

المبحث الثاني

العلة وعلاقتها بالحديث الحسن [١]

تعريف الحديث الحسن :

قال ابن الصلاح : " وقد أمعنت النظر في ذلك [أي في تعريف الحديث الحسن] والبحث، جامعاً بين أطراف كلامهم [أي كلام المحدثين في تعريف الحديث الحسن]، ملاحظاً مواقع استعمالهم فتنقح لي، واتضح أن الحديث الحسن قسمان : ...

القسم الثاني [٢] : أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح؛ لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكراً، ويعتبر في كل هذا – مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً ومنكراً – سلامته من أن يكون معللاً ... " [٣] .

شروط الحديث الحسن : يتضح من تعريف الحديث الحسن، أنه لا بد أن تتوفر شروطٌ في الحديث كي يكون حسناً[٤]، وهذه الشروط تتفق مع شروط الحديث الصحيح عدا شرط واحد وهو: وهو: تمام ضبط الراوي. حيث يشترط في الحديث الحسن خفة ضبطه وليس تمامه – كما في الحديث الصحيح – [٥] وهذه الشروط هي :

١– اتصال السند .

٢– عدالة الرواة .

٣– خفة ضبط الرواة، أو أحدهم .

٤– عدم الشذوذ .

٥– عدم العلة .

١– وهو النوع الثاني من أنواع علوم الحديث عند ابن الصلاح في مقدمته . مقدمة ابن الصلاح (ص : ٥١) .

٢– أي : الحسن لذاته .

٣– مقدمة ابن الصلاح (ص : ٥٢ ، ٥٣) .

٤– انظر إلى : مقدمة ابن الصلاح (ص : ٥٣)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص : ٧٨) ، منهج النقد في علوم الحديث (ص : ٢٦٤) .

٥– منهج النقد في علوم الحديث (ص: ٢٦٤) .

العلاقة بين العلة والحديث الحسن

يتضح من شروط الحديث الحسن أن هناك علاقتين مترابطتين بين العلة والحديث الحسن :

إحداهما – علاقة طردية متلازمة بين العلة – غير القادحة – والحديث الحسن، متمثلة في خفة ضبط الراوي – كما عند جمهور المحدثين [١]– ، فخفة ضبط الراوي شرط من شروط الحديث الحسن، وهذا الشرط يعد علة، لكنها غير قادحة [٢]، وكذلك فهناك كثير من الأحاديث الحسنة معلّة بعلل غير قادحة – غير خفة الضبط – .

ثانيها – علاقة عكسية بين العلة – القادحة – والحديث الحسن، حيث يشترط في الحديث كي يكون حسناً، خلوّه من العلة – القادحة – ، كالحديث الصحيح .

وبما أن شروط الحديث الحسن كشروط الحديث الصحيح، عدا الشرط الثالث وهو : تمام الضبط، إذاً يمكن الاستدلال بأقوال العلماء الموضحة لنوع العلة المراد خلوها من الحديث كي يكون صحيحاً، على نوع العلة المراد خلوها من الحديث كي يكون حسناً .

قال علاء الدين مغلطاي : " كأن شيخنا [أي ابن الصلاح] أراد بالعلل التي لا تجري على أصول الفقهاء التي ليست قادحة، أما القادحة فهي تجري على أصولهم، ولم يحترز ابن الصلاح عنها حين حد الصحيح " [٣] .

وقال ابن كثير : " فحاصل حد الصحيح ، ... لا يكون معلاً بعلة قادحة " . [٤]

وقال ابن حجر العسقلاني : " ويحتمل أنه [أي ابن الصلاح] إنما لم يقيد العلة بالقدح في نفس الحد [أي حد الصحيح] ؛ ليكون الحد جامعاً للحديث الصحيح المتفق على قبوله عند الجميع؛ لأن بعض المحدثين يرد الحديث بكل علة سواء كانت قادحة أو غير قادحة، ومع ذلك فاختياره أن لا يرد إلا بقادح، بدليل قوله: بعد كلامه : "وفي احتراز عما فيه علة قادحة" [٥] ، فوصفه للعلة بالقادح يخرج غير القادح " [٦] .

١– لكن هناك من المحدثين من يعد خفة الضبط علة قادحة، يرد بها الحديث كأبي حاتم . انظر إلى : تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ١٢٠) .

٢– انظر إلى : قول السيوطي مفسِّراً قول الخطابي : " ويقبله أكثر العلماء " قال – أي السيوطي – : " وإن كان بعض أهل الحديث شدد فرد بكل علة قادحة كانت أم لا " . المصدر السابق (ص : ١٢٠) .

٣– إصلاح كتاب ابن الصلاح (ص : ٦٤) .

٤– اختصار علوم الحديث (ص : ١٩) .

٥– انظر إلى : مقدمة ابن الصلاح (ص : ٢٠) .

٦– النكت على كتاب ابن الصلاح (١ / ٢٣٦) .

وقال السيوطي نقلاً عن ابن حجر : " ولم يصب من قال : لا حاجة إلى ذلك [أي إلى تقييد العلة المقصود خلوها من الحديث الصحيح بالقادحة]؛ لأن لفظ العلة لا يطلق إلا على ما كان قادحاً، فلفظ العلة أعم من ذلك " (١).

وبهذا يتضح أن هناك علاقة قوية متلازمة بين العلة والحديث الحسن، وهذه العلاقة إما أن تكون طردية متلازمة بين العلة – غير القادحة – والحديث الحسن، متمثلة في خفة ضبط الراوي؛ فخفة ضبط الراوي شرط من شروط الحديث الحسن، وهذا الشرط يعد علة، لكنها غير قادحة، وكذلك فهناك كثير من الأحاديث الحسنة معلّة بعلل غير قادحة – غير خفة الضبط – وبالتالي فهي – أي العلة – هنا ليست على بابها – أي إطلاقاً – ، وإما أن تكون العلاقة عكسية بين العلة – القادحة – والحديث الحسن، حيث يشترط في الحديث كي يكون حسناً، خلوّه من العلة – القادحة – ، كالحديث الصحيح، وهذه العلة – هنا – إما أن تكون ظاهرة – فتصبح ليست على بابها – ، وإما خفية – فتصبح على بابها – .

١– تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ٤٨) .

بعض الأمثلة التي توضح العلاقة بين العلة والحديث الحسن :

المثال الأول – حديث حسن معلّ بعلة غير قادحة :

إن كل حديث حسن، لا بد له إلا أن يكون معلّاً بعلة غير قادحة – كما وضحت سابقاً – ، وهي شرط ملازم للحديث – من حيث إسناده – كي يكون حسناً، وهذه العلة هي : خفة ضبط الراوي .

إذاً فكل حديث حسن، يعد حديثاً معلولاً بعلة غير قادحة، وأي مثالٍ لحديث حسن، يصح أن يكون مثالاً لحديث حسن معلٍّ بعلةٍ غير قادحة، علاوة على أنه قد يكون معلاً بعلل غير قادحة، غير خفة ضبط الراوي، كالنسخ – عند الترمذي [1]– ، وكحديث رواه مدلس – صدوق أو نحوه – بالعنعنة، ثم وُجد من طريق أخرى أنه قد صرح بالسماع، وكحديث مضطرب وأمكن الجمع[2]، وغيرها من العلل التي لا تؤثر في قبول الحديث الحسن، وبهذا تصبح العلة ليست على بابها .

قال الترمذي : " حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا بَهْزُ بْنُ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " إِنَّكُمْ مَحْشُورُونَ رِجَالاً وَرُكْبَاناً، وَتُجَرُّونَ عَلَى وُجُوهِكُمْ "[3] .

فهذا الحديث : حسن[4]معلول بعلة غير قادحة، وهي : خفة ضبط الراوي – حكيم بن معاوية البهزي[5] – ، وخفة الضبط علة غير قادحة – كما وضحت سابقاً – ، فتصبح – بهذا – ليست على بابها .

١– قال الحافظ العراقي : " فإن أراد الترمذي أنه : علة في العمل بالحديث، فهو كلام صحيح. وإن يرد أنه علة في صحة نقله، فلا؛ لأن في الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة " . شرح التبصرة والتذكرة (ص : ٩٠) .

٢– انظر إلى : النكت على كتاب ابن الصلاح(٢ / ٧٤٧) .

٣– أخرجه الترمذي في سننه، في كتاب : تفسير القرآن، باب (١٨) ومن سورة بني إسرائيل، (ص : ٨١٥)، حديث رقم: ٣١٤٣ . وكذلك أخرجه أحمد في مسنده (٥ / ٣ ، ٥).

٤– قال الترمذي عنه : " هذا حديث حسن " . سنن الترمذي (ص : ٨١٥) .

٥– انظر إلى : تقريب التهذيب (ص : ١٣٦) .

المثال الثاني – حديث حسن معلّ بعلة قادحة :

ما أخرجه الترمذي [١]، وابن ماجه [٢]، وأحمد [٣]، وغيره .

قال الترمذي : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ ابْنُ عَثْمَةَ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ﷺ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : " إِذَا سَهَا أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَدْرِ وَاحِدَةً صَلَّى أَوْ ثِنْتَيْنِ، فَلْيَبْنِ عَلَى وَاحِدَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَدْرِ ثِنْتَيْنِ صَلَّى أَوْ ثَلَاثًا، فَلْيَبْنِ عَلَى ثِنْتَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَدْرِ ثَلَاثًا صَلَّى أَوْ أَرْبَعًا، فَلْيَبْنِ عَلَى ثَلَاثٍ، وَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ "

قال الترمذي : " هذا حديث حسن، صحيح " [٤] .

قال ابن رجب الحنبلي : " [وهذا الحديث] له علة ذكرها ابن المديني .

قال [أي ابن المديني] : وكان عندي حسناً[٥] ، حتى وقفت على علته؛ وذلك أن ابن إسحاق سمعه من مكحول مرسلاً، وسمع إسناده من حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس، عن مكحول . قال : يضعف الحديث من هاهنا . يعني : من جهة حسين الذي يرجع إسناده إليه . " [٦]

فهذا حديث معل بعلة قادحة، خفية – لا يتوصل إلى الكشف عنها إلا الجهابذة من النقاد – ، فتصبح – بهذا – على بابها – أي اصطلاحاً – .

١– أخرجه الترمذي في سننه، في كتاب الصلاة، باب (١٧٩) ما جاء في الرجل يصلي فيشك في الزيادة والنقصان، (ص : ١١٦)، حديث رقم : ٣٩٨ .

٢– أخرجه ابن ماجه في سننه، في كتاب الصلاة، باب (١٣٢) ما جاء فيمن شك في صلاته فرجع إلى اليقين، (ص : ٢٠١)، حديث رقم : ١٢٠٩ .

٣– أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده (١ / ١٩٣).

٤– انظر إلى : قول الترمذي بعد تخريجه للحديث السابق الذكر. سنن الترمذي في كتاب الصلاة، باب (١٧٩) ما جاء في الرجل يصلي فيشك في الزيادة والنقصان، (ص : ١١٦)، حديث رقم : ٣٩٨ ، والحديث بهذا الإسناد : ضعيف، كما بين ذلك ابن المديني . انظر إلى قول ابن المديني كما ذكره ابن رجب في كتاب فتح الباري (٦ / ٥٠٥ ، ٥٠٦) .

٥– أي غير معلل .

٦– فتح الباري لابن رجب (٦ / ٥٠٥ ، ٥٠٦).

المبحث الثالث

العلة وعلاقتها بالحديث الضعيف [1]

تعريف الحديث الضعيف :

" [هو] الحديث [الذي] لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن " [2] .

فأي اختلال في شروط الحديث الحسن – علاوة على الصحيح – وصفاته، يصبح الحديث بذلك ضعيفاً .

فأي انقطاع في السند [3] – مثلاً – أو أي اختلال في عدالة الرواة، أو ضبطهم – أدنى من رتبة رجال الحسن – ، أو وجود الشذوذ، أو العلة، أي شيء من هذه، يؤدي إلى نزول رتبة الحديث إلى رتبة الضعف .

١– وهو النوع الثالث من أنواع علوم الحديث عند ابن الصلاح في مقدمته . مقدمة ابن الصلاح (ص : ٦٦) .

٢– المصدر السابق (ص : ٦٦) .

٣– والسقط – حسب ظهوره وخفائه – قسمان :–

١– سقط ظاهر : كالحديث المعلق، أو المرسل، أو المعضل، أو المنقطع .

٢– سقط خفي : كالتدليس أو الإرسال الخفي .

العلاقة بين العلة والحديث الضعيف

من تأمل تعريف الحديث الضعيف تبين له العلاقة الوثيقة بينه وبين العلة، كيف لا؛ وأي اختلال في شرط من شروط الحديث الصحيح، أو الحسن، أو في صفة من صفاتهما، هو علة في حد ذاته .

قال ابن حجر العسقلاني : " فقد الأوصاف [أي : أوصاف القبول، وشروطه] راجع إلى ما في راويه طعن أو في سنده سقط " [١] .

فانقطاع السند علة قادحة، تقدح في قبول الحديث .

قال ابن حجر العسقلاني : " وموجب الرد [أي : رد الحديث، وعدم قبوله] : إما أن يكون لسقط من إسناد ..." [٢] .

وعدم عدالة الراوي، علة قادحة، تقدح في قبول الحديث .

أما خفة ضبط الراوي، فإن كانت قليلة، ولم ينزل عن رتبة راوي الحسن، فهي : علة غير قادحة، أما عدم ضبطه فهي علة قادحة، تقدح في قبول ذلك الحديث .

قال ابن حجر العسقلاني : " وموجب الرد [أي رد الحديث، وعدم قبوله] : ... طعن في راوٍ، على اختلاف وجوه الطعن ... "[٣] .

ووجود الشذوذ في الحديث، علة قادحة – أيضاً – تقدح في قبول الحديث [٤] .

قال ابن الصلاح : " أما ما حكم الشافعي[٥] عليه بالشذوذ، فلا إشكال في أنه شاذ، غير مقبول " [٦] .

وبهذا تتضح قوة العلاقة بين العلة والحديث الضعيف، حيث لا يسمى الحديث ضعيفاً، إلا إذا اشتمل على علة قادحة، سواء أكانت خفية – فتصبح على بابها – ، أم ظاهرة – فتصبح ليست على بابها – .

١- النكت على كتاب ابن الصلاح (١ / ٤٩٣).

٢- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ص : ٢١٨).

٣- المصدر السابق (ص : ٢١٨) .

٤- سأفصل في هذا الأمر – إن شاء الله – في مبحث : " العلة وعلاقتها بالحديث الشاذ " .

٥- حيث إن الشافعي عرف الشاذ بقوله : " ليس الشاذ من الحديث أن يروى الثقة ما لا يرويه غيره، هذا ليس بشاذ إنما الشاذ : أن يروي الثقة حديثاً، يخالف فيه الناس، هذا الشاذ من الحديث " . معرفة علوم الحديث (ص : ٣٧٥) .

٦- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٠٦) .

بعض الأمثلة التي تبين العلاقة الوطيدة بين العلة والحديث الضعيف :

المثال الأول – حديث معل بسبب انقطاع في الإسناد [١] :

قال الحاكم النيسابوري : " حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، قال : ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، قال : ثنا حجاج بن محمد، قال : قال ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال : " مَنْ جَلَسَ مَجْلِسَاً كَثُرَ فِيْهِ لَغَطُهُ، فَقَاْلَ قَبْلَ أَنْ يَقُوْمَ : سُبْحَاْنَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَاْ إِلَهَ إِلَّاْ أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوْبُ إِلَيْكَ، إِلَّاْ غُفِرَ لَهُ مَاْ كَاْنَ فِيْ مَجْلِسِهِ ذَلِكَ " [٢] قال أبو عبد الله [أي : الحاكم النيسابوري] : هذا حديث من تأمله لم يشك أنه من شرط الصحيح، وله علة فاحشة .

[قال الحاكم النيسابوري] حدثني أبو نصر أحمد بن محمد الوراق، قال : سمعت أبا حامد أحمد بن حمدون القصار، يقول : سمعت مسلم بن الحجاج – وجاء إلى محمد بن إسماعيل البخاري فقبل بين عينيه ، وقال : دعني حتى أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله – حدثك محمد بن سلام، قال : ثنا مخلد بن يزيد الحراني، قال : أخبرنا ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ في كفارة المجلس، فما علته ؟، قال محمد بن إسماعيل : هذا حديث مليح، ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث، إلا أنه معلول، حدثنا به موسى بن إسماعيل، قال : حدثنا وهيب، قال : ثنا سهيل عن عون بن عبد الله قوله، قال محمد بن إسماعيل : هذا أولى فإنه لا يذكر لموسى ابن عقبة [٣] سماعاً من سهيل " [٤].

فتبين بهذا، أن هذا الحديث معلول بعلة قادحة، خفية – وهي: عدم اتصال السند – ، وهذه العلة لا تظهر إلا إلى الجهابذة من النقّاد، فتصبح – بهذا – على بابها – أي اصطلاحاً –.

المثال الثاني – حديث معل؛ بسبب عدم عدالة أحد رواته :

اتهام الراوي في عدالته، سبب من أسباب القدح في قبول الحديث، فقد رد المحدثون أحاديث بسبب الطعن في عدالة بعض رواتها .

١– سأفصل في هذا الأمر في المباحث القادمة التي تتعلق بالعلاقة بين العلة وأنواع علوم الحديث المتعلقة بانقطاع السند.

٢– أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (١٤ / ٣٥٠) ، الحديث بهذا الإسناد : ضعيف؛ وذلك للانقطاع في إسناده .

٣– هو موسى بن عقبة الأسدي المدني الحافظ مولى آل الزبير بن العوام، قال الواقدي : كان موسى مفتيا فقيهاً، وقال أبو حاتم صالح، وقال أحمد بن حنبل: عليكم بمغازي موسى بن عقبة فإنه ثقة . تذكرة الحفاظ (١ / ١٤٨) .

٤– معرفة علوم الحديث (ص : ٣٦١ – ٣٦٤) .

قال ابن أبي حاتم : " وسألت أبي عن حديث، رواه : الحارث بن عمران الجعفرِيُّ، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة – رضي الله عنها – ، عن النبي ﷺ أنه قال : " تخيّرُوا لِنُطفِكُم " [1] .

قال أبي [أي : أبو حاتم الرازي] : " الحديث ليس له أصل [2] ... " . " [3]

حكم أبي حاتم على هذا الحديث، بهذا الحكم؛ يرجع إلى الطعن في عدالة أحد رواة هذا الحديث، وهو : الحارث بن عمران [4]، وهذا الحكم يعد علة قادحة، خفية – لا تظهر إلا إلى الجهابذة من النقّاد – فتصبح بهذا على بابها – أي اصطلاحاً – .

المثال الثالث – حديث معل؛ بسبب عدم عدالة أحد رواته :

قال ابن أبي حاتم : " وسألت أبي عن حديث، رواه : عبد الله بن الجراح، عن حفص بن عبد الرحمن النيسابوري، عن الفضيل بن مرزوق، عن الوليد بن بكير، عن عبد الله بن محمد بن جابر، أظنه عن جابر بن عبد الله، قال سمعت النبي ﷺ يخطب وهو يقول : " يا أَيُّها النّاسُ، تُوبُوا إِلَى رَبِّكُم قَبلَ أَن تَمُوتُوا وَأَصلِحُوا ما بَينَكُم وَبَينَهُ، وَذَكَرَ : إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَرَضَ عَلَيكُمُ الجُمُعَةَ فِي مَقامِي هَذا وذكر الحديث " [5] . فقال أبي [أي : أبو حاتم الرازي] : هو حديث منكر " [6] .

حكم أبي حاتم على هذا الحديث، بهذا الحكم؛ يرجع إلى الطعن في عدالة أحد رواة هذا الحديث وهو : عبد الله بن محمد العدوي . حيث قال ابن أبي حاتم : " قُلتُ لأَبِي : فما حال عَبدالله بن مُحَمَّد العدوي ؟ قالَ : شيخ مجهول " [7] ، وهذا الحكم يعد علة قادحة، خفية – لا تظهر إلا إلى الجهابذة من النقّاد – فتصبح بهذا على بابها – أي اصطلاحاً – .

١– أخرجه ابن ماجه في سننه، في كتاب النكاح، باب (٤٦) الأكفاء، (ص : ٣٣١)، حديث رقم : ١٩٦٨ ، الحديث بهذا الإسناد : ضعيف؛ لعدم عدالة أحد رواته .

٢– قال ابن حجر العسقلاني : " الحارث بن عمران الجعفري المدني : ضعيف رماه ابن حبان بالوضع ... " تقريب التهذيب (ص : ٩٩) .

٣– علل الحديث لابن أبي حاتم (٣ / ٧٢٠) .

٤– قال ابن حجر العسقلاني : " الحارث بن عمران الجعفري المدني : ضعيف رماه ابن حبان بالوضع ... " تقريب التهذيب (ص : ٩٩) .

٥– أخرجه أبو بكر الباغندي في كتابه : مسند عمر بن عبد العزيز (١ / ١٧١ ، ١٧٢)، الحديث بهذا الإسناد : ضعيف؛ لعدم عدالة أحد رواته .

٦– علل الحديث لابن أبي حاتم (٥/ ١٥٣) .

٧– علل الحديث لابن أبي حاتم (٥ / ١٥٣) .

المثال الرابع – حديث معل؛ بسبب عدم ضبط أحد رواته :

عدم ضبط الراوي سبب من أسباب رد الحديث وعدم قبوله .

قال ابن أبي حاتم الرازي : " وسئل أبو زرعة عن حديث، كان حدّث به قديماً، عن محمد بن جامع العطار، عن معتمر بن سليمان، عن الحجاج الباهِلِيِّ – وهو الأحول – عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس ﷺ ، قال : أرادت عائشة – رضي الله عنها – أن تشتري بريرة، فتعتقها، فقال مواليها : لا إلّا أن تجعل لنا الولاء، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ ، فقال اشتريها؛ فإنما الولاء لمن أعتق، فقام رسول الله ﷺ خطيباً، فقال : ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليس في كتاب الله وذكر الحديث [١] ، فجعل رسول الله ﷺ لها الخيار . وفي آخره : وحدثني ابن عباس، أن أبا بكر قال : " إن رسول الله ﷺ جعل عليها العدّة، عدة الحرة "، قال ابن عباس : " وكأني أنظر إليها، يتَّبِعُها في طرق المدينة يبكي، تقطر دموع عينيه على لحيته " [٢] .

فقال أبو زرعة : اضربوا عليه، وأبى أن يقرأه، وقال : هو خطأ، وأظنه من محمد بن جامع، وقال [أي : أبو زرعة] : محمد بن جامع : شيخ فيه لين، ولم يكتب هذا الحديث، عن معتمر عن أحد غيره " [٣] .

فهذا الحديث معل بعلة قادحة، خفية – لا تظهر إلا إلى الجهابذة من النقّاد – فتصبح بهذا على بابها – أي اصطلاحاً – .

المثال الخامس – حديث معل؛ بسبب عدم ضبط أحد رواته :

قال الطبراني : " حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ الأَصْبَهَانِيُّ، ثنا بَشَّارُ بْنُ مُوسَى الْخَفَّافُ. ح وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْمَعْمَرِيُّ، ثنا مَسْرُوقُ بْنُ الْمَرْزُبَانِ، قَالا: ثنا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ، عَنِ ابْنِ شَفِيعٍ، وَكَانَ طَبِيبًا، قَالَ: قَطَعْتُ مِنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ عِرْقَ النَّسَا، فَحَدَّثَنِي حَدِيثَيْنِ، قَالَ: أَتَانِي أَهْلُ بَيْتَيْنِ مِنْ قَوْمِي، فَقَالُوا: كَلِّمْ لَنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ لَنَا مِنْ هَذَا التَّمْرِ، فَأَتَيْتُهُ فَكَلَّمَتْهُ، فَقَالَ: " نَعَمْ نَقْسِمُ لِكُلِّ أَهْلِ بَيْتٍ شَطْرًا، وَإِنْ عَادَ اللَّهُ عَلَيْنَا عُدْنَا عَلَيْهِمْ "،

١– أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٤ / ١٦٧) .

٢- أخرجه ابن أبي حاتم (٤ / ١٣٠) ، الحديث بهذا الإسناد : ضعيف؛ لعدم ضبط أحد رواته.

٣– علل الحديث لابن أبي حاتم (٤ / ١٣٠) .

فَقُلْتُ: جَزَاكَ اللَّهُ عَنَّا خَيْرًا، قَالَ: " وَأَنْتُمْ فَجَزَاكُمُ اللَّهُ عَنِّي مَعَاشِرَ الأَنْصَارِ خَيْرًا، فَإِنَّكُمْ مَا عَلِمْتُ أَعِفَّةٌ صُبُرٌ، أَمَا إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي " (١) .

فهذا الحديث معل بعلة قادحة خفية، وهي : عدم ضبط أحد رواة هذا الحديث، وهو الراوي : بشار بن موسى الخفاف (٢) ، فتصبح العلة –هنا – على بابها – أي اصطلاحاً – .

١- أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١ / ٢٠٨) ، الحديث بهذا الإسناد : ضعيف؛ لعدم ضبط أحد رواته .

٢- قال ابن حجر العسقلاني : " بشار بن موسى الخفاف، شيباني، عجلي، بصري، نزل بغداد، ضعيف، كثير الغلط ...". تقريب التهذيب (ص : ٦٩) .

المبحث الرابع

العلة وعلاقتها بالحديث المسند [1]

تعريف الحديث المسند [2] :

هو الحديث المرفوع، المتصل، بخلاف الموقوف، والمرسل، والمعضل، والمدلس [3] .

شروط الحديث المسند :

نستمد من تعريف المسند، أنه لا بد من توفر شرطين؛ لكي يكون الحديث مسنداً، هما[4] :

١- الرفع : بحيث يكون الحديث مرفوعاً إلى النبي ﷺ .

٢- الاتصال : بحيث يكون الحديث متصلاً، بأن يكون كل راوٍ في سند ذلك الحديث، سمعه ممن فوقه .

١- وهو النوع الرابع من أنواع علوم الحديث عند ابن الصلاح في مقدمته . مقدمة ابن الصلاح (ص : ٦٩) .

٢- ذكر الإمام ابن الصلاح في مقدمته ثلاثة أقوال في الحديث المسند، وهي كما جاء نصاً في مقدمته:

" ١- ذكر أبو بكر الخطيب الحافظ – رحمه الله – [في كتابه الكفاية في علم الرواية (ص: ٢١)] : أن المسند عند أهل الحديث هو : الذي اتصل إسناده، من راويه إلى منتهاه، وأكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن رسول الله ﷺ، دون ما جاء عن الصحابة ﷺ ، وغيرهم .

٢- وذكر أبو عمر بن عبد البر الحافظ [في كتابه التمهيد (٢١/١)] : أن المسند : ما رفع إلى النبي ﷺ خاصة. وقد يكون متصلاً، مثل : مالك عن نافع عن ابن عمر ﷺ عن رسول الله ﷺ . وقد يكون منقطعاً مثل : مالك عن الزهري عن ابن عباس ﷺ عن رسول الله ﷺ . فهذا مسند؛ لأنه قد أسند إلى رسول الله ﷺ ، وهو منقطع؛ لأن الزهري لم يسمع من ابن عباس ﷺ .

٣- وحكى أبو عمر [يعني ابن عبد البر] عن قوم : أن المسند لا يقع إلا على ما اتصل مرفوعاً إلى النبي ﷺ. قلت [أي : ابن الصلاح] : وبهذا قطع الحاكم أبو عبد الله الحافظ، ولم يذكر في كتابه [أي معرفة علوم الحديث] غيره. فهذه أقوال ثلاثة مختلفة والله أعلم " . المصدر السابق (ص : ٦٩ ، ٧٠) .

٣- انظر إلى : معرفة علوم الحديث (ص : ١٤٣)، نخبة الفكر (ص: ٢٣٠)، تدريب الراوي (ص : ١٤٤).

اخترت قول الحاكم النيسابوري من بين الأقوال الثلاثة التي ذكرها ابن الصلاح؛ لترجيح الإمام السيوطي لهذا القول، حيث قال : " ... وحكاه [أي : تعريف المسند بهذا التعريف] ابن عبد البر عن قوم من أهل الحديث، وهو الأصح، وليس ببعيد من كلام الخطيب، وبه جزم شيخ الإسلام [أي : ابن حجر العسقلاني] في النخبة، فيكون أخص من المرفوع ...". تدريب الراوي (ص : ١٤٤).

٤- قال ابن حجر العسقلاني : " وأما المسند فينظر فيه إلى الحالين معاً، فيجتمع شرطا : الاتصال، والرفع، فيكون بينه وبين كل من الرفع والاتصال عموم وخصوص مطلق، فكل مسند مرفوع، وكل مسند متصل، ولا عكس فيهما " . النكت على كتاب ابن الصلاح (١ / ٥٠٧).

العلاقة بين العلة والحديث المسند

من خلال شروط الحديث المسند، يتبين أن أي اختلال في أحد شرطي الحديث المسند، أو في كليهما، يعد علة – وذلك راجع بالنسبة إلى التعريف الذي اخترته – .

- **عدم رفع الحديث إلى النبي ﷺ يعد علة قادحة** [١] .

تجعل الحديث موقوفاً، أو مقطوعاً، أو نحو ذلك مما يقطع بعدم رفع الحديث إلى النبي ﷺ .

- **عدم اتصال السند يعد علة**[٢] :
  - **وهذه العلة إما أن تكون غير قادحة :**

كرواية مدلس حديثاً بالعنعنة، ثم وُجد من طريق أخرى أنه قد صرح بالسماع، فهذه علة لكنها غير قادحة .

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني : " فمثال ما وقعت العلة في الإسناد ولم تقدح مطلقاً : ما يوجد من حديث مدلس بالعنعنة [والتدليس سقط في الإسناد]، فإن ذلك علة توجب التوقف عن قبوله، فإذا وجد من طريق أخرى قد صرح بالسماع تبين أن العلة غير قادحة ... " [٣] .

  - **وإما أن تكون قادحة :**

قال ابن حجر العسقلاني : " فقد الأوصاف [أي : أوصاف القبول، وشروطه] راجع إلى ما في راويه طعن أو في سنده سقط " [٤] .

وقال أيضاً : " وموجب الرد [أي : رد الحديث، وعدم قبوله] : إما أن يكون لسقط من إسناد ... " [٥] .

١- بيان هذه العلة ومعرفتها، يفيدنا عند الترجيح بين أحاديث مرفوعة إلى النبي ﷺ ، وأخرى معلولة بالوقف، أو القطع.

٢- والسقط – حسب ظهوره وخفائه – قسمان :-

١- سقط ظاهر : كالحديث المعلق، أو المرسل، أو المعضل، أو المنقطع .

٢- سقط خفي : كالتدليس، أو الإرسال الخفي .

٣- النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٧٤٧) .

٤- المصدر السابق (١ / ٤٩٣).

٥- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ص : ٢١٨).

بعض الأمثلة التي توضح العلاقة بين العلة والحديث المسند :

المثال الأول – حديث مسند معلول بعلة غير قادحة :

قال الإمام أحمد : حَدَّثَنَا هَاشِمُ، حَدَّثَنَا الْمُبَارَكُ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ رَبَاحٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : " سَاقِي الْقَوْمِ آخِرُهُمْ " (١) .

فهذا حديث مسند معلول – بعلة غير قادحة – في السند، وهي : أن المبارك – وهو : مبارك بن فضالة – مدلس (٢)، وقد عنعن في هذا الحديث، لكنه صرح بالسماع في رواية أخرى، كما في دلائل النبوة (٣)، فتبين عدم قدح العلة هذه، فتصبح ليست على بابها – أي إطلاقاً – .

المثال الثاني – حديث مسند معلول بعلة قادحة :

قال ابن أبي حاتم : " وسألت أبي عن حديث، رواه الوليد بن مسلم، عن رجل من بني أبي الحلبس السُّلمِيِّ الجزرِيِّ، عن عبيدة بن حسان، عن طاووس، عن أبي موسى الأشعريّ، عن النبي ﷺ، قال : " تُبعثُ الأيّامُ على هيئتِها، وتُبعثُ الجُمُعةُ زهراء مُنِيرةً، بيضاء، تُضِيءُ لأهلِها، يمشُون فِي ضوئِها، ألوانُهُم كالثّلجِ بياضاً، ورِيحُهُم تسطعُ المِسكِ، تُهدى إليهِم كالعرُوسِ تُهدى إلى كرِيمتِها، ينظُرُ إليهِمُ الثّقلانِ ما يطرِفُون تعجُباً، حتّى يدخُلُون الجنّة، لاَ يُخالِطهُم إلاَّ المُؤذِّنُون المُحتسِبُون " (٤) .

قال أبي [أي : أبو حاتم الرازي] : روى هذا الحديث أبو مُعِيدٍ، عن طاووس، عن أبي موسى، وكلاهما مرسل[أي منقطع]؛ لأن أبا مُعِيدٍ لم يدرك طاووساً، وعبيدة بن حسان لم يدرك طاووساً، [وهذه : علة قادحة، يُردُّ بها الحديث] وهذا الحديث من حديث محمد بن سعيد الشامي، وهو متروك " (٥).

١– أخرجه بهذا الإسناد أحمد بن حنبل في مسنده (٥ / ٣٠٥)، الحديث بهذا الإسناد : حسن، لكون أحد رواته صدوق، وهو : المبارك بن فضالة .

٢– انظر إلى : تقريب التهذيب (ص : ٥٦٨) .

٣– أخرج الفريابي هذا الحديث مطولاً في كتابه : دلائل النبوة (١ / ٦١)، وقد صرح فيه المبارك بالسماع .

٤– أخرجه ابن أبي حاتم في علل الحديث (٢ / ٥٦٣) .

٥– المصدر السابق (٢ / ٥٦٣) ، الحديث بهذا الإسناد : ضعيف؛ للانقطاع فيه .

بهذا يتضح أن هذا الحديث مسند، لكنه معلول بعلة قادحة، ظاهرة؛ حيث إن عبيدة لم يدرك طاووساً، فهذا انقطاع، قادح، ظاهر، وروي الحديث من طريق أخرى، لكنه فيه انقطاع أيضاً، فتصبح العلة – هنا – ليست على بابها – أي اطلاقاً – .

ختاماً : يتضح – مما سبق – أن هناك علاقة قوية وثيقة بين العلة والحديث المسند، وهذه العلاقة إما أن تكون قادحة خفية – فتصبح على بابها – ، وإما أن تكون قادحة وظاهرة – فتصبح ليست على بابها – ، وإما أن تكون – أي العلة – غير قادحة – فتصبح ليست على بابها سواء أكانت ظاهرة، أم خفية – .

المبحث الخامس

العلة وعلاقتها بالحديث المتصل [١]

تعريف الحديث المتصل :

" هو الذي اتصل إسناده، فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه، حتى ينتهي إلى منتهاه " [٢] .

شرط الحديث المتصل :

إن تعريف الحديث المتصل يبين شرطه وهو : اتصال السند، بأن يكون كل واحد من الرواة سمعه ممن فوقه في السند .

١- وهو النوع الخامس من أنواع علوم الحديث عند ابن الصلاح في مقدمته . مقدمة ابن الصلاح (ص : ٧١) .
٢- المصدر السابق (ص : ٧١) .

العلاقة بين العلة والحديث المتصل

من خلال تعريف الحديث المتصل [1] يتضح أنه لا بد من اتصال السند؛ كي يكون الحديث متصلاً، وأي اختلال في هذا الشرط يؤدي إلى تسمية الحديث بالمعلول، وبهذا فإن العلاقة عكسية بين العلة – القادحة – والحديث المتصل؛ فأي انقطاع في السند [2] يعد علة، فالإرسال، والانقطاع، والإعضال، ونحوها، كلها علل – قادحة – ، تحول بين الحديث وتسميته بالحديث المتصل؛ وذلك لاحتمال أن يكون السقط في الإسناد لراوٍ متروك الحديث، أو متصف بصفة من الصفات التي توجب رد الحديث .

قال الزركشي (ت ٧٩٤هـ) : " ... خرج بذلك [أي خرج بقول ابن الصلاح عند تعريف الحديث المتصل : وهو الذي اتصل إسناده] : المرسل، والمنقطع، والمعضل، ونحوها ... " [3].

وقال ابن كثير : " ... وهو [أي : الحديث المتصل] ينفي الإرسال، والانقطاع ... " [4] .

وقال ابن حجر العسقلاني : " وموجب الرد [أي : رد الحديث، وعدم قبوله] : إما أن يكون لسقط من إسناد ..." [5] .

وبهذا تتبين العلاقة بين العلة القادحة، والحديث المتصل؛ فأقوال العلماء بنفي الإرسال، أو الانقطاع، أو الإعضال عن الحديث المتصل، تُبين نفي العلة القادحة عن الحديث المتصل، وحيثما وُجدت انتفى إطلاق لفظ الاتصال على الحديث، وهذه العلة – أي القادحة – هنا، إما أن تكون خفية – فتصبح على بابها – ، وإما أن تكون ظاهرة – فتصبح ليست على بابها – .

أما العلل غير القادحة، فقد يكون الحديث متصلاً، وفي نفس الأمر معلولاً بعلة غير قادحة – حيث لا تؤثر في قبول الحديث – ، فتصبح – العلة – هنا ليست على بابها .

١- عند ابن الصلاح في مقدمته (ص : ٧١) .

٢- والسقط – حسب ظهوره وخفائه – قسمان :-

١- سقط ظاهر : كالحديث المعلق، أو المرسل، أو المعضل، أو المنقطع .

٢- سقط خفي : كالتدليس أو الإرسال الخفي .

٣- النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (١ / ٤١٠) .

٤- اختصار علوم الحديث (ص : ٣٨) .

٥- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ص : ٢١٨).

بعض الأمثلة التي توضح العلاقة بين العلة والحديث المتصل :

المثال الأول – حديث متصل معلٌّ بعلةٍ غير قادحة :

حديث متصل، منسوخ بحديث آخر :

قال أبو داود : حدثنا مُسَدَّدٌ، ثنا يحيى، عن هِشَامٍ، ح وثنا أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ، ثنا حَسَنُ بن مُوسَى، ثنا شَيْبَانُ جميعاً، عن يحيى، عن أبي قِلَابَةَ، عن أبي أَسْمَاءَ – يَعْنِي الرَّحَبِيَّ –، عن ثَوْبَانَ ﷺ، عن النبي ﷺ قال : " أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ " [١] .

فهذا الحديث منسوخ [٢] بحديث آخر، يبين صحة صيام الحاجم والمحجوم :

قال البخاري : حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَاحْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ " [٣] .

بهذا يتضح أن هذا الحديث منسوخ، حيث يعد معلولاً بعلة قادحة – في العمل – ، ظاهرة، فتصبح ليست على بابها – أي إطلاقاً – .

١– أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب : الصيام، باب (٢٨) الصائم يحتجم، (ص : ٣٩٨ ، ٣٩٩)، حديث رقم : ٢٣٦٧ – ٢٣٧١ . والترمذي في سننه ، في كتاب : الصوم، باب (٦٠) كراهية الحجامة للصائم، (ص : ٢١٣)، حديث رقم : ٧٧٤ . وابن ماجه في سننه في كتاب : الصيام، باب (١٨) ما جاء في الحجامة للصائم، (ص : ٢٨٢)، حديث رقم : ١٦٧٩ – ١٦٨٢ . والدارمي في سننه في كتاب : الصوم، باب (٢٦) الحجامة تفطر الصائم، (ص : ٤٥٩ ، ٤٦٠) حديث رقم : ١٧٣٥ ، ١٧٣٦ . وغيرهم ، الحديث بهذا الإسناد : صحيح .

٢– النسخ علة – كما صرح بذلك الترمذي – ، لكنها غير قادحة؛ لأنه علة في العمل بالحديث، وليس في قبول الحديث، قال الحافظ العراقي : " فإن أراد الترمذي أنه : علة في العمل بالحديث، فهو كلام صحيح. وإن يرد أنه علة في صحة نقله، فلا؛ لأن في الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة " . شرح التبصرة والتذكرة (ص : ٩٠) .

٣– أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب : الصوم، باب (٣٢) الحجامة والقيء للصائم، (٢ / ٤٦) ، حديث رقم : ١٩٣٨ – ١٩٤٠ .

المثال الثاني – حديث متصل [1] معلٌّ بعلة قادحة :

قال الحاكم النيسابوري : " حدثنا أبو النضر – محمد بن محمد بن يوسف الفقيه – ، ثنا محمد بن سليمان الحضرمي، حدثنا محمد بن سهل، ثنا عبدالرازق، قال : ذكر الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن حذيفة قال : قال رسول الله ﷺ : " إن وليتموها أبا بكر، فقوي أمين، لا تأخذه في الله لومة لائم، وإن وليتموها علياً، فهاد، مهدي، يقيمكم على طريق مستقيم " [2] . [قال الحاكم النيسابوري :] هذا إسناد لا يتأمله متأمل، إلا علم اتصاله، وسنده؛ فإن الحضرمي، ومحمد بن سهل بن عسكر ثقتان؛ وسماع عبد الرزاق من سفيان الثوري، واشتهاره به معروف؛ وكذلك سماع الثوري من أبي إسحاق، واشتهاره به معروف، وفيه انقطاع في موضعين؛ فإن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري؛ والثوري لم يسمعه من أبي إسحاق، أخبرناه أبو عمرو بن السماك " [3] .

فهذا حديث متصل ظاهراً، لكن وُجِدَ بعد التفتيش أن راويين من رواة هذا الحديث لم يسمعا ممن فوقهما – هذا الحديث – ، وإن كانا قد سمعا منهما غير هذا الحديث، فبهذا يعد – هذا الحديث – معلولاً بعلة قادحة، خفية، فتصبح – هنا – على بابها – أي اصطلاحاً – .

المثال الثالث – حديث متصل ظاهراً، لكنه – في الحقيقة – في إسناده انقطاع :

قال الترمذي : " حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ مُعَاذٍ ﷺ، قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرَأَيْتَ رَجُلًا لَقِيَ امْرَأَةً، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا مَعْرِفَةٌ، فَلَيْسَ يَأْتِي الرَّجُلُ شَيْئاً إِلَى امْرَأَتِهِ، إِلَّا قَدْ أَتَى هُوَ إِلَيْهَا، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُجَامِعْهَا، قَالَ : فَأَنْزَلَ اللَّهُ : { وَأَقِمْ الصَّلَاةَ طَرَفَيْ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِنْ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ } [4] . فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ، وَيُصَلِّيَ، قَالَ مُعَاذٌ ﷺ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَهِيَ لَهُ خَاصَّةً، أَمْ لِلْمُؤْمِنِينَ عَامَّةً ؟، قَالَ : بَلْ لِلْمُؤْمِنِينَ عَامَّةً " [5] .

١- أي : متصل في الظاهر، لكنه بعد التفتيش، تبين علته .

٢- أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين (٣ / ١٤٢) ، الحديث بهذا الإسناد : ضعيف؛ للانقطاع فيه .

٣- معرفة علوم الحديث (ص : ١٧٦ ، ١٧٧) .

٤- سورة هود (آية : ١١٤) .

٥- أخرجه الترمذي في سننه، في كتاب : تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ ، باب (١٢) ومن سورة هود ، (ص : ٨٠٨)، حديث رقم : ٣١١٣ . وأحمد في مسنده (٥ / ٢٤٤) ، الحديث بهذا الإسناد : ضعيف؛ للانقطاع فيه .

قال الترمذي : " هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ؛ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، لَمْ يَسْمَعْ مِنْ مُعَاذٍ؛ وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ مَاتَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ؛ وَقُتِلَ عُمَرُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى غُلَامٌ صَغِيرٌ، ابْنُ سِتِّ سِنِينَ، وَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ، وَرَآهُ، وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلٌ " (١) .

فهذا حديث متصل ظاهراً، لكن وُجِدَ بعد التفتيش أن أحد رواة هذا الحديث لم يسمع ممن فوقه ، فبهذا يعد – هذا الحديث – معلولاً بعلة قادحة، ظاهرة – لكون عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يدرك معاذاً – ، فتصبح – هنا – ليست على بابها – أي إطلاقاً– .

١– سنن الترمذي (ص : ٨٠٨) .

المبحث السادس

العلة وعلاقتها بالحديث المرفوع [1]

تعريف الحديث المرفوع :

" هو ما أضيف إلى رسول الله ﷺ خاصة [قال السيوطي : " قولاً كان، أو فعلاً، أو تقريراً " [2]]. ولا يقع مطلقه على غير ذلك، نحو الموقوف على الصحابة، وغيرهم " [3] .

شرط الحديث المرفوع :

يتضح من تعريف الحديث المرفوع، أنه لا بد من توفر شرط في الحديث؛ كي يكون مرفوعاً، وهو : الإضافة إلى النبي ﷺ ، سواء كانت، قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً .

١- وهو النوع السادس من أنواع علوم الحديث عند ابن الصلاح في مقدمته . مقدمة ابن الصلاح (ص : ٧٢) .

٢- تدريب الراوي (ص : ١٤٦) .

٣- مقدمة ابن الصلاح (ص : ٧٢) .

العلاقة بين العلة والحديث المرفوع

من خلال تعريف الحديث المرفوع، وبيان شرطه، يتضح أن هناك علاقة قوية، بين العلة والحديث المرفوع، وهذه العلاقة على النحو الآتي :

- **علاقة عكسية بين العلة والحديث المرفوع .**

حيث إن عدم رفع الحديث إلى النبي ﷺ يعد علةً قادحةً، ورفع الحديث إلى النبي ﷺ ينفي علة وقف الحديث على الصحابي، أو قطعه على التابعي.

إن علماء الحديث كثيراً ما يعلون الحديث بعدم رفعه إلى النبي ﷺ ، فهذا الحاكم النيسابوري عد الجنس العاشر من أجناس العلة : الاختلاف في رفع الحديث، أو وقفه [١] ، وابن رجب الحنبلي، عد معرفة رفع الحديث ووقفه، من أهم الأسباب المعينة على بيان صحة الحديث وسقمه .

قال ابن رجب الحنبلي : " والوجه الثاني [أي من وجوه معرفة صحة الحديث، وسقمه] : معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع، ونحو ذلك " [٢] .

وقال همام سعيد : " فقد يروى الحديث مرفوعاً، ولكن النقاد يكشفون عن وهم في رفعه، ويثبتون أن وقفه أصح ... " [٣] .

- **قد يكون الحديث مرفوعاً، ومعلاً بعلة قادحة، كأن يكون : منقطعاً، أو مرسلاً، أو نحو ذلك .**

إن الحديث قد يكون مرفوعاً إلى النبي ﷺ ، وهو في نفس الأمر مرسلٌ، أو معضلٌ، أو منقطعٌ، أو نحو ذلك، فهذه الصفات – غالباً – لا تؤثر في رفع الحديث إلى النبي ﷺ ، مع أنها علل قادحة .

قال ابن الصلاح : " ويدخل في [تعريف الحديث] المرفوع : المتصل، والمنقطع، والمرسل، ونحوها ... " [٤] .

١- انظر إلى : معرفة علوم الحديث (ص : ٣٧٤) .
٢- شرح علل الترمذي لابن رجب (ص : ٦٦٣) .
٣- المصدر السابق (ص : ١٤٩) .
٤- مقدمة ابن الصلاح (ص : ٧٢) .

وقال ابن كثير : " [الحديث المرفوع] هو : ما أُضيف إلى النبي ﷺ ... سواء كان متصلاً، أو منقطعاً، أو مرسلاً ... " [١] .

- **قد يكون الحديث مرفوعاً، ومعلاً بعلة غير قادحة .**

كأن يكون مرفوعاً منسوخاً، أو أن يكون مرفوعاً مختلفاً فيه، وأمكن الجمع .

لقد سمى الترمذي النسخ علة [٢]، كما قال ابن الصلاح [٣]، والنووي [٤] ، والسيوطي [٥]، والعراقي [٦] .

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني : " فمثال ما وقعت العلة في الإسناد ولم تقدح مطلقاً : ما يوجد من حديث مدلس بالعنعنة، فإن ذلك علة توجب التوقف عن قبوله، فإذا وجد من طريق أخرى قد صرَّح بالسماع تبيَّن أن العلة غير قادحة. وكذا إذا اختلف في الإسناد على بعض رواته، فإن ظاهر ذلك يوجب التوقف عنه، فإن أمكن الجمع بينهما على طريق أهل الحديث بالقرائن التي تحف الإسناد تبين أن تلك العلة غير قادحة " [٧] .

فهناك كثير من العلل غير القادحة، قد يُعَلُّ الحديث بها – كما ذكر ابن حجر العسقلاني آنفاً – ، وهذه العلل لا تؤثر في قبول الحديث؛ لكونها غير قادحة، وبالتالي فهي ليست على بابها – أي إطلاقاً – .

بهذا تتبين قوة العلاقة بين العلة والحديث المرفوع، وهذه العلاقة متمثلة في عدم رفع الحديث الذي يعد علة قادحة، أو كون الحديث معلولاً بعلة قادحة مع رفعه إلى النبي ﷺ ، وهذه العلل إما أن تكون ظاهرة – فتصبح ليست على بابها – ، وإما أن تكون خفية فتصبح على بابها– ، وكذلك – العلاقة متمثلة أيضاً – في كون الحديث مرفوع لكنه معلول بعلة غير قادحة – فتصبح هنا ليست على بابها، سواء أكانت خفية، أم ظاهرة – .

١- اختصار علوم الحديث (ص : ٣٩) .

٢- قال الحافظ العراقي : " فإن أراد الترمذي أنه : علة في العمل بالحديث، فهو كلام صحيح. وإن يرد أنه علة في صحة نقله، فلا؛ لأن في الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة " . شرح التبصرة والتذكرة (ص : ٩٠) .

٣- انظر إلى : مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٣).

٤- انظر إلى : التقريب مع التدريب – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢٢٢).

٥- انظر إلى : تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢٢٢).

٦- ألفية العراقي في علوم الحديث (التبصرة والتذكرة) (ص : ١٨).

٧- النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٧٤٧) .

بعض الأمثلة التي توضح العلاقة بين العلة والحديث المرفوع :

المثال الأول – حديث مرفوع معلٌ بعلةٍ غير قادحة :

قال البخاري : " حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ﷺ ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ : أَنَّ رَجُلًا مِنْ الْأَنْصَارِ، خَاصَمَ الزُّبَيْرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فِي شِرَاجِ الْحَرَّةِ [١] الَّتِي يَسْقُونَ بِهَا النَّخْلَ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ : سَرِّحْ الْمَاءَ، يَمُرُّ، فَأَبَى عَلَيْهِ، فَاخْتَصَمَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلزُّبَيْرِ : اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ أَرْسِلْ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ، فَغَضِبَ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ أَنْ كَانَ ابْنَ عَمَّتِكَ، فَتَلَوَّنَ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ قَالَ : اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ احْبِسْ الْمَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَدْرِ، فَقَالَ الزُّبَيْرُ : وَاللَّهِ إِنِّي لَأَحْسِبُ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي ذَلِكَ { فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ } [٢] " [٣] .

قال ابن حجر العسقلاني بعد أن سرد الأسانيد المختلفة [٤] التي روي بها هذا الحديث : " وإنما صححه البخاري [أي هذا الحديث السابق الذكر] مع هذا الاختلاف؛ اعتماداً على صحة سماع عروة من أبيه، وعلى صحة سماع عبد الله بن الزبير من النبي ﷺ ، فكيفما دار، فهو على ثقة ... " [٥] .

وبهذا يتضح أن هذا الحديث بجميع طرقه التي رواها البخاري؛ صحيحٌ، لأنه – كما قال ابن حجر العسقلاني – كيفما دار الإسناد، دار على ثقة، وبالتالي فالعلة – هنا – غير قادحة، فتصبح ليست على بابها – أي إطلاقاً – .

المثال الثاني – حديث مرفوع ومنقطع الإسناد – والانقطاع يعد علة قادحة – :

قال أحمد بن حنبل : حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ (ح) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنِي مَالِكٌ . قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدُ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ : وحَدَّثَنَا مُصْعَبٌ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، أَنَّ عَبْدَ الْحَمِيدِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ أَخْبَرَهُ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ الْجُهَنِيِّ،

١- شراج الحرة : هي مسيل الماء. انظر إلى : النهاية في غريب الحديث والأثر (٢ / ٤٥٦) .

٢- سورة النساء (آية : ٦٥) .

٣- أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب : الشرب والمساقاة، باب (٦) سكر الأنهار، (٢ / ١٥٤)، حديث رقم : ٢٣٦٠ ، وكذلك في باب (٧) شرب الأعلى قبل الأسفل، (٢ / ١٥٤)، حديث رقم : ٢٣٦١ ، وكذلك في باب (٨) شرب الأعلى إلى الكعبين، (٢ / ١٥٤ ، ١٥٥)، حديث رقم : ٢٣٦٢ ، وكذلك في كتاب : تفسير القرآن، باب (١١) فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم، (٣ / ٢٥٤)، حديث رقم : ٤٥٨٥. ومسلم في صحيحه، في كتاب: الفضائل، باب (٣٦) وجوب اتباعه ﷺ ، (٢ / ٤٣٤ ، ٤٣٥)، حديث رقم : ١٢٩ ، الحديث بهذا الإسناد : صحيح.

٤- للاطلاع على هذه الأسانيد، انظر إلى : فتح الباري لابن حجر (٥ / ٣٥) .

٥- المصدر السابق (٥ / ٣٥) .

أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ سُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ : {وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ } [١] فَقَالَ عُمَرُ ﷺ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عَنْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : " إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ، وَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، فَقَالَ : خَلَقْتُ هَؤُلاءِ لِلْجَنَّةِ، وَبِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، فَقَالَ : خَلَقْتُ هَؤُلاءِ لِلنَّارِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ يَعْمَلُونَ ". فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ ، فَفِيمَ الْعَمَلُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : " إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلْجَنَّةِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيُدْخِلَهُ بِهِ الْجَنَّةَ، وَإِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلنَّارِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ النَّارِ، فَيُدْخِلَهُ بِهِ النَّارَ " [٢] .

قال ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) : " هذا الحديث منقطع بهذا الإسناد؛ لأن مسلم بن يسار هذا لم يلق عمر بن الخطاب ﷺ ، وبينهما في هذا الحديث نعيم بن ربيعة ... " [٣] .

فهذه علة قادحة، خفية – لإمكانية اللقاء بين مسلم بن يسار، وعمر بن الخطاب ﷺ –، وبالتالي فتصبح على بابها – أي اصطلاحاً – .

المثال الثالث – حديث مرفوع ظاهراً، لكنه بعد التفتيش تبين وقفه .

سئل الدارقطني عن حديث سَالِمٍ، عَن أَبِيهِ، عَن عُمَرَ ﷺ، عَن النَبِيِّ ﷺ : " وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا، وَلَهُ مَالٌ، فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ " [٤] .

فقال – أي الدارقطني – : " هو حديث رواه سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن عمر، عن النبي ﷺ، قاله عنه هشيم بن بشير، حدثنا به محمد بن أحمد بن هارون العسكري، ثقة، وأحمد بن عبد الله الوكيل، وغيرهما، قالوا : ثنا الحسين بن عرفة، ثنا هشيم بذلك، وغيره يرويه عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر ﷺ ، عن النبي ﷺ ، لا يذكر فيه عمر ﷺ ، ورواه نافع مولى ابن عمر، فخالف فيه سالماً، فجعله عن ابن عمر، عن عمر ﷺ قوله، كذلك رواه أصحاب نافع، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، قوله، منهم : أيوب،

١– سورة الأعراف (آية : ١٧٢) .

٢– أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب : السنة، باب (١٧) في القدر، (ص : ٧)، حديث رقم : ٤٧٠٣ . والترمذي في سننه، في كتاب : تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ ، باب (٨) ، (ص : ٧٩٦ ، ٧٩٧)، حديث رقم : ٣٠٧٥. وأحمد في مسنده (١ / ٤٤) ، الحديث بهذا الإسناد : ضعيف، للانقطاع فيه .

٣– التمهيد لابن عبد البر (٦ / ٣) .

٤– أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب : الشرب والمساقاة ، باب (١٧) الرجل يكون له ممر، أو شرب في حائط، أو في نخل ، (٢ / ١٥٩)، حديث رقم : ٢٣٧٩ . ومسلم في صحيحه، في كتاب : البيوع ، باب (١٥) من باع نخلاً عليها ثمر ، (٢ / ٢٠)، حديث رقم : ٨٠ . وغيرهم .

ومالك، والليث، واختلف عن عبيد الله بن عمر، فرواه أبو معاوية الضرير، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ . ووهم أبو معاوية فرفعه، والصواب عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، قوله، كذلك قال حماد بن سلمة، وهشيم، ومحمد بن بشير، وابن نمير، وهو الصحيح " (١) .

فهذا الحديث روي مرفوعاً، ولكنه بعد التفتيش والتخريج تبين أنه موقوف، وبالتالي فهذا يعد علة قادحة، خفية – لا يتوصل إلى الكشف عنها إلا الجهابذة من النقّاد – ، وبالتالي فهي على بابها – أي اصطلاحاً – .

المثال الرابع – حديث مرفوع ظاهراً، لكنه بعد التفتيش تبين وقفه .

قال الحاكم النيسابوري : " أخبرنا أحمد بن علي بن الحسن المقرئ، قال : حدثنا أبو فروة – يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي –، قال : ثنا أبي [أي محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي]، عن أبيه [أي يزيد بن سنان الرهاوي]، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر ﷺ، عن النبي ﷺ قال : " مَنْ ضَحِكَ فِيْ صَلَاْتِهِ يُعِيْدُ الصَّلَاْةَ، وَلَاْ يُعِيْدُ الوُضُوْءَ " (٢) . قال أبو عبد الله الحاكم : لهذا الحديث علة صحيحة : أخبرنا أبو الحسين علي بن عبد الرحمن السبيعي، بالكوفة، قال : ثنا إبراهيم بن عبد الله العبسي، قال : ثنا وكيع عن الأعمش عن أبي سفيان، قال: سئل جابر عن الرجل يضحك في الصلاة، قال يعيد الصلاة، ولا يعيد الوضوء " (٣)، وبهذا يتضح أن الصواب الوقف وليس الرفع .

وقال الدارقطني : " وقد وهم في هذا الحديث في موضعين : أحدهما، في رفعه إياه إلى النبي ﷺ، ... والصحيح عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، من قوله : " من ضحك في الصلاة، أعاد الصلاة، ولم يعد الوضوء " ... " (٤) .

فهذه علة قادحة، خفية أيضاً – لا يتوصل إلى الكشف عنها إلا الجهابذة من النقّاد – ، وبالتالي فهي على بابها – أي اصطلاحاً – .

١– علل الدارقطني (٢ / ٥٠ – ٥٢) .

٢– أخرجه الدارقطني في سننه (١ / ٣١٥) ، الحديث بهذا الإسناد : ضعيف؛ بسبب وقفه .

٣– معرفة علوم الحديث (ص : ٣٧٣ ، ٣٧٤) .

٤– سنن الدارقطني (١ / ٣١٥) .

المبحث السابع

العلة وعلاقتها بالحديث الموقوف [1]

تعريف الحديث الموقوف[2] :

" هو : ما يروى عن الصحابة ﷺ ، من أقوالهم، أو أفعالهم، ونحوها [قال السيوطي : " أي : تقريراً " [3]] ، فيوقف عليهم [أي النقل]، ولا يُتَجَاوَزُ به إلى رسول الله ﷺ " [4] .

شرط الحديث الموقوف :

يتضح من تعريف الحديث الموقوف، أنه لا بد من توفر شرط في الحديث؛ كي يكون موقوفاً، وهو : الإضافة إلى الصحابة ﷺ ، سواء كانت، قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً .

١- وهو النوع السابع من أنواع علوم الحديث عند ابن الصلاح في مقدمته . مقدمة ابن الصلاح (ص : ٧٣) .

٢- اعتمدت على تعريف : ابن الصلاح، مبتعداً عن الاختلاف بين العلماء في تعريفه، وما يدخل في هذا التعريف، وما يخرج منه؛ لأنه ليس موضوع بحثي .

٣- تدريب الراوي (ص : ١٤٧) .

٤- مقدمة ابن الصلاح (ص : ٧٣) .

العلاقة بين العلة والحديث الموقوف

من خلال تعريف الحديث الموقوف، وبيان شرطه، يتضح أن هناك علاقةً قويةً، بين العلة والحديث الموقوف، وهذه العلاقة على النحو الآتي :

- **علاقة عكسية بين العلة والحديث الموقوف.**

حيث إن رفع الحديث الموقوف – أصلاً – ، إلى النبي ﷺ ، يعد علةً قادحةً؛ فكثيراً ما يعل نقاد الحديث، الحديث بأنه مرفوع، وهو في الأصل موقوف .

قال ابن رجب الحنبلي : " وهؤلاء المشتغلون بالتعبد الذين يُترك حديثهم على قسمين : منهم، من شغلته العبادة عن الحفظ، فكثر الوهم في حديثه، فرفع الموقوف ... " [١] ، وبهذا يتضح أن المصنف عد رفع الموقوف علة قادحة .

وقال حمزة الميلباري : " فإنه يُعَلُّ الرفع؛ إذا تبين للناقد – من خلال ما لديه من خلفيات، علمية، واسعة – أن هذا الرفع وهم من الراوي، والصحيح عن الشيخ وقفه " [٢].

رفع الحديث الموقوف يعد علة قادحة، خفية – لا يتوصل إلى الكشف عنها إلا الجهابذة من النقاد – ، وبالتالي فهي على بابها – أي اصطلاحاً – .

- **قد يكون الحديث موقوفاً، ومعلاً بعلة قادحة، كأن يكون : منقطعاً، أو مرسلاً، أو نحو ذلك .**

إن الحديث قد يكون موقوفاً على الصحابة ﷺ ، وهو في نفس الأمر مرسلٌ، أو معضلٌ، أو منقطعٌ، أو نحو ذلك، فهذه الصفات – غالباً – لا تؤثر في وقف الحديث على الصحابي، مع أنها علل قادحة .

قال ابن الصلاح : " ... ومنه [أي : من أنواع الحديث الموقوف] : ما لا يتصل إسناده، فيكون من الموقوف، غير الموصول " [٣] .

١- شرح علل الترمذي لابن رجب (١ / ٣٨٩) .

٢- الحديث المعلول قواعد وضوابط (ص : ٢٥) .

٣- مقدمة ابن الصلاح (ص : ٧٣) .

وقال الحافظ العراقي : " والموقوف : ما قصرْتَهُ بواحدٍ من الصحابةِ قولاً له، أو فعلاً، أو نحوَهُما. ولم تتجاوز به إلى النبيِّ ﷺ ، سواءٌ اتصلَ إسنادهُ إليه، أو لم يتصلْ " [١] .

وقال النووي : " ... وهو المروي عن الصحابة ﷺ قولاً لهم، أو فعلاً، أو نحوه، متصلاً كان، أو منقطعاً ... " [٢] .

وقال ابن كثير : " ... وقد يكون إسناده [أي : الحديث الموقوف] متصلاً، وغير متصل " [٣] .

بهذا تتبين قوة العلاقة بين العلة والحديث الموقوف، فعدم رفع الحديث إلى النبي ﷺ يعد علة قادحة، أو أن يكون الحديث الموقوف معلولاً بعلة قادحة غير الوقف، كل هذا يعد علة قادحة، تحول بين الحديث وبين قبوله، وهذه العلة إما أن تكون خفية – فتصبح على بابها – ، وإما أن تكون ظاهرة – فتصبح ليست على بابها – .

١- شرح التبصرة والتذكرة (١ / ١٠٤) .

٢- التقريب مع التدريب (ص : ١٤٧) .

٣- اختصار علوم الحديث (ص : ٣٩) .

بعض الأمثلة التي توضح العلاقة بين العلة والحديث الموقوف :

المثال الأول – حديث موقوف معلٍّ، بانقطاعٍ في إسناده :

قال الحاكم النيسابوري : " حدثنا أبو العباس – محمد بن يعقوب – ، ثنا بحر بن نصر، حدثنا عبد الله بن وهب، أخبرني محمد بن عمرو، عن ابن جريج، عن سليمان بن موسى، قال : قال جابر بن عبد الله ﷺ: " إِذَاْ صُمْتَ، فَلْيَصُمْ سَمْعُكَ، وَبَصَرُكَ مِنَ المَحَاْرِمِ، وَلِسَاْنُكَ مِنَ الكَذِبِ، وَدَعْ أَذَىْ الخَاْدَمِ، وَلْيَكُنْ عَلَيْكَ وَقَاْرٌ وَسَكِيْنَةٌ، وَلَاْ تَجْعَلْ يَوْمَ صَوْمِكَ، وَيَوْمَ فِطْرِكَ، سَوَاْءٌ " . [١]

قال [أي : الحاكم النيسابوري] : هذا حديث يتوهمه من ليس الحديث من صناعته، أنه موقوف على جابر ﷺ ، وهو موقوف، ومرسل [أي : غير متصل] قبل التوقيف؛ فإن سليمان بن موسى الأشدق، لم يسمع من جابر، ولم يره، بينهما [أي : بين سليمان بن موسى، وجابر بن عبد الله] عطاء بن أبي رباح في أحاديث كثيرة .

وربما اشتبه أيضاً على غير المتبحر في الصنعة، فيقول لم يلحق ابن وهب – محمد بن عمرو ابن علقمة –، ولا روى محمد بن عمرو بن علقمة عن ابن جريج، ومحمد بن عمرو هذا هو : اليافعي، شيخ من أهل مصر، وليس بابن علقمة المدني " [٢] .

اجتمعت في هذا الحديث علتان، هما : علة الوقف، وعلة الانقطاع، وهما – هنا – علل قادحة، خفية – لا يتوصل إلى الكشف عنهما إلا الجهابذة من النقاد – ، وبالتالي فهي – أي علة الوقف والانقطاع – على بابها – أي اصطلاحاً – .

المثال الثاني – حديث موقوف، معلٍّ، بوهم أحد الرواة فيه، فرفعه إلى النبي ﷺ :

قال ابن أبي حاتم الرازي : " وسألت أبي، وأبا زرعة، عن حديثٍ، رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن أبي إسحاق، عن صلة، عن عمار، عن النبي ﷺ : " ثَلَاثٌ مَن كُنَّ فِيهِ، فَقَد وَجَدَ حَلَاوَةَ الإِيمانِ : الإِنفاقُ مِنَ الإِقتارِ ... " [٣] .

١– الحديث بهذا الإسناد أخرجه الحاكم النيسابوري في معرفة علوم الحديث (ص : ١٥١)، وإسناده ضعيف؛ للانقطاع.

٢– معرفة علوم الحديث (ص : ١٥١) .

٣– أخرجه البزار في مسنده (٤ / ٢٣٢)، والخرائطي في مكارم الأخلاق ومعاليها، باب ما جاء في السخاء والكرم والبذل من الفضل، (٢ / ٢)، و ابن حكمون القضاعي في مسند الشهاب (٢ / ٦٥)، وغيرهم، الحديث بهذا الإسناد ضعيف؛ للوهم في أحد رواته .

فقالا : هذا خطأٌ؛ رواه الثوري، وشعبة، وإسرائيل، وجماعة، يقولون : عن أبي إسحاق، عن صلة، عن عمار قوله، لا يرفعه أحد منهم، والصحيح موقوفاً عن عمار. قلت لهما : الخطأ مِمَّن هو ؟ ، قال أبي : أرى من عبد الرازق، أَو من معمر؛ فإنهما جميعاً كثيري الخطأ " [١] .

رفع الحديث الموقوف على الصحابي يعد علة قادحة، خفية – لا يتوصل إلى الكشف عنها إلا الجهابذة من النقاد – ، وبالتالي فهي على بابها – أي اصطلاحاً – .

المثال الثالث – حديث مرفوع، إلى النبي ﷺ ، والصواب الوقف :

سُئِلَ أبو حاتم الرازي، والدارقطني عن حديثِ : هُزَيْلِ بن شُرَحْبِيْلَ، عن عبدالله، قال رسول الله ﷺ: " لَيَنْهَكَنَّ أَحَدُكُمْ أَصَابِعَهُ، قَبْلَ أَنْ تَنْهَكَهُ النَّارُ " [٢] .

قال أبو حاتم الرازي : " رفعُهُ مُنكرٌ " [٣] .

وقال الدارقطني : " يرويه أبو مسكين الأودي، واسمه : الحر، عن هُزَيْلِ، عن عبد الله، واختلف عنه، فرفعه زيد بن أبي الزرقاء، عن الثوري، إلى النبي ﷺ ، وتابعه أبو عوانة، من رواية شيبان ابن فروخ عنه، فرفعه أيضاً، ورواه أصحاب الثوري، وأصحاب أبي عوانة عنهما، موقوفاً، وكذلك رواه زائدة، وزهير، وأبو الأحوص، عن أبي مسكين، موقوفاً، وهو الصواب " [٤] .

رفع الحديث الموقوف على الصحابي يعد علة قادحة، خفية – لا يتوصل إلى الكشف عنها إلا الجهابذة من النقاد – ، وبالتالي فهي على بابها – أي اصطلاحاً – .

١– علل الحديث لابن أبي حاتم (٥ / ٢١٤) .

٢– أخرجه ابن أبي حاتم في علل الحديث (٢ / ٢٢) ، والدارقطني في العلل (٥ / ٢٨٢) ، والحديث بهذا الإسناد ضعيف .

٣– علل الحديث لابن أبي حاتم (٢ / ٢٢) .

٤– علل الدارقطني (٥ / ٢٨٢) .

المبحث الثامن

العلة وعلاقتها بالحديث المقطوع [1]

تعريف الحديث المقطوع :

" هو : ما جاء عن التابعين موقوفاً عليهم، من أقوالهم، أو أفعالهم " [2] .

شرط الحديث المقطوع :

يتضح من تعريف الحديث المقطوع [3]، أنه لا بد من توفر شرط في الحديث؛ كي يكون مقطوعاً، وهو : الإضافة إلى التابعين، سواء كانت، قولاً، أو فعلاً، متصلة الإسناد، أو منقطعةً .

١- وهو النوع الثامن من أنواع علوم الحديث عند ابن الصلاح في مقدمته . مقدمة ابن الصلاح (ص : ٧٥) .

٢- المصدر السابق (ص : ٧٥) .

٣- عند ابن الصلاح (ص : ٧٥) .

العلاقة بين العلة والحديث المقطوع

من خلال تعريف الحديث المقطوع، وبيان شرطه، يتضح أن هناك علاقةً قويةً، بين العلة والحديث المقطوع، وهذه العلاقة على النحو الآتي :

- **الحكم على الحديث بالقطع – على التابعي – ، يعد علةً قادحة .**

الحديث المقطوع، ليس بحجة، أما إن كان فيه قرينةٌ تدل على الرفع، فمرفوع حكماً، أو قرينةٌ تدل على الوقف فموقوف، ولكن إن بقي مقطوعاً على التابعي، فهو ضعيف، لا يحتج به . [١]

قال الزركشي : " ويدخل تحت الضعيف [أي : الحديث الضعيف] : المقطوع، والمنقطع، والمرسل، والمعضل، والمعلق ... " [٢] .

وقال السخاوي : " ... وعلى كل حال فكلاهما [أي : المقطوع والمنقطع] ليس بحجة " [٣] .

- **قد يكون الحديث مقطوعاً، ومعلولاً بعلة قادحة – غير القطع – .**

كأن يكون : مقطوعاً منقطع الإسناد، أو أن يكون أحد رواته مجهولاً، أو نحو ذلك من العلل القادحة، وبهذا يصبح الحديث معلولاً من جهتين، هما :

الجهة الأولى – أنه مقطوع على التابعي، وهذه علة قادحة .

الجهة الثانية – أنه منقطع الإسناد إلى التابعي – مثلاً – وهذه علة قادحة أيضاً.

العلاقة قوية ووثيقة بين العلة والحديث الموقوف، وهذه العلاقة متمثلة في قطع الحديث على التابعي، فهذا القطع يعد علة قادحة، وكذلك – متمثلة – في كون الحديث معلول بعلة قادحة – غير القطع – ، وفي كلتا الحالتين تعد هذه عللاً قادحة، لكنها قد تكون خفية – فتصبح على بابها– ، وقد تكون ظاهرة – فتصبح ليست على بابها – .

١- انظر إلى : التقريرات السنية (ص : ٢١) .

٢- النكت على مقدمة ابن الصلاح (١ / ٤٠٣) .

٣- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (ص : ١٧٠) .

بعض الأمثلة التي توضح العلاقة بين العلة والحديث المقطوع :

المثال الأول – حديث مقطوع – وقطع الحديث على التابعي يعد علة قادحة – :

قال ابن عساكر (ت ٥٧١هـ) : " حدثنا عمران بن بكار، حدثنا اليمان، أخبرنا عباس ابن يزيد، قال : قال وهب بن منبه : " اسْتَكْثِرِ مِنَ الإِخْوَانِ مَا اسْتَطَعْتَ؛ فَإِنَّكَ إِنْ اسْتَغْنَيْتَ عَنْهُمْ لَمْ يَضُرُّوْكَ، وَإِنْ احْتَجْتَ إِلَيْهِمْ نَفَعُوْكَ " [١] .

فهذا الحديث مقطوع؛ لأنه من قول : وهب بن منبه، وهو تابعي [٢] .

فهذا الحديث معلول بعلة قادحة – وهي قطع الحديث على التابعي – ، ولكنها ظاهرة، فتصبح ليست على بابها – أي إطلاقاً – .

المثال الثاني – حديث مقطوع، معلٍّ بعلةٍ قادحة – غير القطع على التابعي – :

قال نعيم بن حماد (ت ٢٨٨هـ) : " حدثنا عبد القدوس، عن أرطاة، عن سنان بن قيس، عن خالد بن معدان، قال : " يَهْزِمُ السِّفْيَانِي الجَمَاعَةَ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يَهْلَكُ " [٣] .

فهذا الحديث مقطوع؛ لأنه من قول : خالد بن معدان الكلاعي، وهو تابعي [٤] .

وهو معلول أيضاً؛ لأنه من رواية : نعيم بن حماد، وقد تكلم فيه بعض النقاد، كالنسائي، والدارقطني، وبعضهم اتهمه بالوضع . [٥]

فهذا الحديث معلول بعلتين قادحتين – وهما : قطع الحديث على التابعي، وعدم عدالة أحد رواته – ، ولكن العلة الأولى ظاهرة، فتصبح ليست على بابها – أي إطلاقاً – ، أما الثانية فهي خفية – هنا – فتصبح على بابها – أي اصطلاحاً – .

١– أخرجه ابن عساكر، في : تاريخ دمشق (٦٣ / ٣٩٠) .

٢– قال ابن حجر العسقلاني : " وهب بن منبه بن كامل اليماني، أبو عبد الله الأبناوي، ... ثقة من الثالثة [أي : من الطبقة الوسطى من التابعين، كما صرح بذلك ابن حجر في مقدمة التقريب . انظر إلى : تقريب التهذيب (ص : ٨).]، مات سنة بضع عشرة " . تقريب التهذيب (ص : ٦٥٢) .

٣– أخرجه نعيم بن حماد المروزي، في : الفتن (ص : ٢٩٥)، الحديث بهذا الإسناد : ضعيف .

٤– قال ابن حجر العسقلاني : " خالد بن معدان الكلاعي الحمصي، أبو عبدالله، ثقة، عابد، يرسل كثيراً، من الثالثة [أي: من الطبقة الوسطى من التابعين، كما صرح بذلك ابن حجر في مقدمة التقريب . انظر إلى : تقريب التهذيب (ص : ٨).]، مات سنة ثلاث ومائة ... " . تقريب التهذيب (ص : ١٥٣) .

٥– انظر إلى : المغني في الضعفاء (٢ / ٧٠٠) .

المثال الثالث – حديث مقطوع ومعلّ بعدم اتصال سنده – أيضاً – :

قال ابن عبد البر : " أخبرنا عبد الوارث بن سفيان، أنبأنا قاسم بن أصبغ، أنبأنا أحمد ابن زهير، حدثنا أبو سليمان البخاري، حدثنا شيخ من أهل البصرة، عن معبد، عن الحسن، قال : " طَلَبُ الحَدِيْثِ فِيْ الصِّغَرِ، كَالنَّقْشِ فِيْ الحَجَرِ " [١] .

فهذا الحديث مقطوع؛ لأنه من قول الحسن البصري، وهو تابعي [٢] .

ومعلول [٣]؛ لجهالة أحد رواته، وهو : شيخ أبي سليمان البخاري، حيث قال : حدثنا شيخ من أهل البصرة، ولم يصرح باسمه .

فهذا الحديث معلول بعلتين قادحتين أيضاً – وهما : قطع الحديث على التابعي، وجهالة أحد رواته – ، ولكن العلة الأولى ظاهرة، فتصبح ليست على بابها – أي إطلاقاً – ، أما الثانية فهي خفية – هنا – فتصبح على بابها – أي اصطلاحاً – .

المثال الرابع – حديث مقطوع، ومعلّ بعلة قادحة، وهي : جهالة أحد الرواة :

قال النسائي : " ... [روى] إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَمْرٍو ذِي مَرٍّ قال: " أَحِبَّ مَنْ أَحَبَّهُ، وَأَبْغِضْ مَنْ أَبْغَضَهُ " . [٤] .

فهذا الحديث مقطوع؛ لأنه من قول عمرو ذي مرٍّ الهمداني، وهو تابعي [٥] .

ومعلول؛ لأن فيه الراوي : عَمْرَاً ذا مرٍّ الهمداني، مجهول [٦] .

فهذا الحديث معلول بعلتين قادحتين أيضاً – وهما : قطع الحديث على التابعي، وجهالة أحد رواته – ، ولكن العلة الأولى ظاهرة، فتصبح ليست على بابها – أي إطلاقاً – ، أما الثانية فهي خفية – هنا – فتصبح على بابها – أي اصطلاحاً – .

١- أخرجه البيهقي في : المدخل إلى السنن الكبرى، باب : باب تقريب الفتيان من طلاب العلم وترغيبهم في التعلم، (ص: ٣٧٥)، والخطيب في : الفقيه والمتفقه، باب : باب التفقه في الحداثة وزمن الشبيبة، (٢ / ١٨١)، وابن عبد البر، في : جامع بيان العلم وفضله (١ / ١٦٧)، والحديث بهذا الإسناد : ضعيف؛ للانقطاع فيه .

٢- قال ابن حجر العسقلاني : " ... هو [أي : الحسن البصري] : رأس أهل الطبقة الثالثة [أي : من الطبقة الوسطى من التابعين، كما صرح بذلك ابن حجر في مقدمة التقريب . انظر إلى : تقريب التهذيب (ص : ٨).]، مات سنة عشر ومائة، وقد قارب التسعين " . تقريب التهذيب (ص : ١١٥) .

٣- انظر إلى : الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (ص : ١٨٧) .

٤- أخرجه النسائي، في : السنن الكبرى (٧ / ٤٤٤) ،)، والحديث بهذا الإسناد : ضعيف؛ لجهالة أحد رواته .

٥- قال ابن حجر العسقلاني : " ... من الثالثة [أي : من الطبقة الوسطى من التابعين، كما صرح بذلك ابن حجر في مقدمة التقريب . انظر إلى : تقريب التهذيب (ص : ٨).] . تقريب التهذيب (ص : ٤٤٩) .

٦- قال ابن حجر العسقلاني : " عمرو ذو مر الهمداني، الكوفي، مجهول ... " . المصدر السابق (ص : ٤٤٩) .

المبحث التاسع

العلة وعلاقتها بالحديث المرسل [1]

تعريف الحديث المرسل :

" حديث التابعي الكبير، الذي لقي جماعة من الصحابة، وجالسهم، ... إذا قال [هذا التابعي] : " قال رسول الله ﷺ " [ليس المراد حصر ذلك في القول، بل لو ذكر الفعل، أو التقرير بأي صيغة، كان داخلاً فيه . [2]] ، والمشهور : التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك ﷺ " [3] .

شروط الحديث المرسل :

يتضح من تعريف الحديث المرسل [4]، أنه لا بد من توفر شرط في الحديث؛ كي يكون مرسلاً، وهو : رفع التابعي الحديثَ إلى النبي ﷺ ، وبهذا تفقد حَلْقة في الإسناد، بين التابعي والنبي ﷺ.

١- وهو النوع التاسع من أنواع علوم الحديث عند ابن الصلاح في مقدمته . مقدمة ابن الصلاح (ص : ٨٣) .

٢- قاله ابن حجر في كتاب : النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٥٤٠) .

٣- مقدمة ابن الصلاح (ص : ٨٣) .

٤- عند ابن الصلاح (ص : ٨٣) .

العلاقة بين العلة والحديث المرسل

علاقة قوية بين العلة، والحديث المرسل، تتضح من أوجهٍ عدة :

- **الحديث المرسل يعد حديثاً معلولاً :**

الإرسال علة، وسبب من أسباب رد الحديث؛ وذلك للجهل بحال المحذوف؛ لأنه يحتمل أن يكون المحذوف غير صحابي، وإذا كان كذلك فيحتمل أن يكون ضعيفاً، وإن اتفق أن يكون المرسِل لا يروى إلا عن ثقة؛ فالتوثيق مع الإبهام غير كاف؛ لأنه إذا كان المجهول المسمى لا يقبل، فالمجهول عيناً، وحالاً أولى . (١)

قال الخطيب البغدادي : " ... وإن المرسل غير مقبول، والذي يدل على ذلك : أن إرسال الحديث؛ يؤدي إلى الجهل بعين راويه، ويستحيل العلم بعدالته، مع الجهل بعينه، وقد بيَّنا من قبل، أنه لا يجوز قبول الخبر، إلا ممن عرفت عدالته؛ فوجب لذلك كونه غير مقبول. وأيضاً فإن العدل لو سُئل عمن أرسل عنه، فلم يعدله، لم يجب العمل بخبره، إذا لم يكن معروف العدالة من جهة غيره، وكذلك حاله إذا ابتدأ الإمساك عن ذكره، وتعديله؛ لأنه مع الإمساك عن ذكره غير معدل له، فوجب أن لا يُقبل الخبر عنه، فإن قيل : ليس الأمر على هذا؛ لأن إرسال الثقة تعديل منه لمن أرسل عنه، وبمثابة نطقه بتزكيته، قلنا : هذا باطل ... " (٢) .

وقال ابن الصلاح : " ... حكم المرسل حكم الضعيف ... " (٣) .

وقال أيضاً : " وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل، والحكم بضعفه، هو : المذهب الذي استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث، ونقاد الأثر، وقد تداولوه في تصانيفهم " (٤) .

وقال النووي : " ثم المرسل حديث ضعيف عند جماهير المحدثين، والشافعي، وكثير من الفقهاء، وأصحاب الأصول " (٥) .

١- انظر إلى : شرح التبصرة والتذكرة (ص : ٧٣) ، تدريب الراوي (ص : ١٦١) .

٢- الكفاية في علم الرواية (ص: ٣٨٧ ، ٣٨٨) .

٣- هذا إذا كان منفرداً، ولم يأت من طرق أخرى يقوي بعضها بعضاً، فإن جاء من طرق أخرى يرتقي إلى الحسن لغيره، كما صرح بذلك ابن الصلاح بقوله : " ثم اعلم : أن حكم المرسل حكم الحديث الضعيف، إلا أن يصح مخرجه، بمجيئه من وجه آخر، كما سبق بيانه في نوع الحسن [لغيره] " . مقدمة ابن الصلاح (ص : ٨٦) .

٤- المصدر السابق (ص : ٨٧) .

٥- التقريب مع التدريب (ص : ١٦١) .

وقال أيضاً : " الحديث المرسل لا يحتج به عندنا، وعند جمهور المحدثين، وجماعة من الفقهاء، وجماهير أصحاب الاصول " [١] .

بهذه الأقوال تتضح علة الإرسال، وأنها علة قادحة، تحول بين الحديث وقبوله؛ وذلك للجهل بحال المحذوف، وحكمه، وهذه علة ظاهرة، لا تخفى على المتخصصين، وبالتالي فهي ليست علي بابها – أي يطلق عليها لفظ العلة إطلاقاً، وليس اصطلاحاً – .

- **انقطاع السند في الحديث المرسل يعد علة قادحة، تحول بين الحديث وبين قبوله – عند من يقبله – ، بل وبينه وبين تسميته مرسلاً .**
  - فقد يكون الانقطاع قبل الوصول إلى الصحابي، فهذه العلة تحول بين الحديث وتسميته مرسلاً .

قال ابن الصلاح : " إذا انقطع الإسناد قبل الوصول إلى التابعي [قال السيوطي : " الصواب [أن يقول] : قبل [الوصول إلى] الصحابي [وليس التابعي] " . [٢] "]، فكان فيه رواية راوٍ لم يسمع من المذكور فوقه، فالذي قطع به الحاكم الحافظ أبو عبد الله [٣]، وغيره من أهل الحديث : أن ذلك لا يسمى مرسلاً، وأن الإرسال مخصوص بالتابعين .

بل إن كان من سقط ذكره قبل الوصول إلى التابعي، شخصاً واحداً سمي : منقطعاً فحسب، وإن كان أكثر من واحدٍ سمي : معضلاً، ويسمى أيضاً : منقطعاً " [٤] .

  - وقد يكون الانقطاع قبل التابعي، فهذه علة قادحة، تحول بين الحديث وقبوله – عند من يقبله– ؛ وذلك أن الانقطاع علة قادحة .

قال الحاكم النيسابوري : " النوع الثالث من المنقطع : أن يكون في الإسناد رواية راوٍ، لم يسمع من الذي يروى عنه الحديث، قبل الوصول إلى التابعي – الذي هو موضع الإرسال – ، ولا يقال لهذا النوع من الحديث : مرسل، إنما يقال له : منقطع " [٥] .

١- المجموع (١ / ٦٠) .

٢- تدريب الراوي (ص : ١٥٩) .

٣- انظر إلى كلامه في : معرفة علوم الحديث (ص : ١٧١ ، ١٧٦) .

٤- مقدمة ابن الصلاح (ص : ٨٤) .

٥- معرفة علوم الحديث (ص : ١٧٦) .

فهذا الانقطاع يعد علة قادحة؛ لعدم العلم بحال المحذوف وحكمه، وهذه العلة قد تكون ظاهرة – كأن يرو عمن لم يدركه، ونحوها – فتصبح بهذا ليست على بابها – من باب الإطلاق وليس الاصطلاح – ، وقد تكون خفية كأن يرو عمن سمع منه، ما لم يسمع منه، فتصبح بهذا على بابها – أي من باب الاصطلاح – ، وهذا كله بالنسبة إلى من قَبِل المرسل .

- **وصل الحديث المرسل عده العلماء علة قادحة :**

قال ابن رجب الحنبلي : " اعلم أن معرفة صحة الحديث، وسقمه، تحصل من وجهين : ... ، الوجه الثاني : معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، ... " [١] .

بهذا يتضح – أي من قول ابن رجب – أن معرفة سلامة الحديث من العلة، أو عدم سلامته، تتضح من وجوه، منها : أن اختلاف الرواة في وصل الحديث المرسل، أو إرسال الحديث المتصل، هذا كله يعد علة قادحة، تحول بين الحديث وقبوله .

مما سبق تتبين العلاقة بين العلة والحديث المرسل، متمثلة في الجهالة بحال الراوي الساقط من السند، أو وصل الحديث المرسل – أصلاً – ، أو انقطاع السند – إن وجد – في الحديث المرسل، كل هذا يعد عللاً قادحةً، وهذه العلل قد تكون ظاهرة – فتصبح ليست على بابها – ، أو خفية – فتصبح على بابها – .

١- شرح علل الترمذي لابن رجب (ص : ٦٦٣) .

بعض الأمثلة التي تبين العلاقة بين العلة والحديث المرسل :

المثال الأول – حديث مرسل – والإرسال علة كما بينا سابقاً – :

قال أبو داود : " حدثنا عبد الوهاب بن نجدة، حدثنا ابن عياش، وأبو المغيرة، قالا : حدثنا صفوان بن عمرو، عن راشد بن سعد، قال : قال رسول الله ﷺ : " إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَقَالَ لَهُ : لَبَّيْكَ، فَلَا يَقُوْلُنَّ : لبَّى يَدَيْكَ، وَلْيَقُلْ : أَجَابَكَ اللهُ بِمَا تُحِب " (١) " (٢) .

فهذا الحديث بهذا الإسناد: مرسلٌ – والإرسال يعد علة قادحة هنا؛ وذلك لعدم العلم بحال الساقط – ؛ وذلك لرفع الراوي : راشد بن سعد – وهو تابعي (٣) – هذا الحديث إلى النبي ﷺ .

المثال الثاني – حديث سقط منه راوٍ قبل التابعي، ورفعه – أي : التابعي – إلى النبي ﷺ :

قال ابن أبي حاتم : " سألتُ أبِي عَن حدِيثٍ، رواهُ النُّعمانُ بن راشِدٍ، عنِ الزُّهرِيِّ، عن عُروة، عن عائِشة : أنَّ رسول الله ﷺ لم يضرِبِ امرأةً قطُّ، ولاَ خادِمًا، إلاَّ أن يُجاهِد فِي سبِيلِ اللهِ " (٤) .

قال أبِي [أي : أبو حاتم الرازي] : " والصّحِيحُ ما رواهُ عُقيلٌ، عنِ الزُّهرِيِّ، عن علِيِّ بن حُسينٍ، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ ... مُرسلاً ... ؛ [و] الزُّهرِيُّ لم يسمع مِن عُروة هذا الحدِيث، فلعلّهُ دلّسهُ " (٥) .

فهذا الحديث معلول من وجهين :

العلة الأولى – علة إرسال الحديث ، والإرسال علة كما وضحنا سابقاً .

العلة الثانية – أنَّ في إسناد هذا الحديث انقطاعاً؛ حيث إن الزهري لم يسمع من عروة – كما ذكر أبو حاتم سابقاً – ، فتبين الانقطاع هنا .

١– أخرجه أبو داود في كتاب : المراسيل – تحقيق : شعيب الأرنؤوط – (ص : ٤٩٦)، والحديث بهذا الإسناد: ضعيف؛ لكونه مرسلاً .

٢– المصدر السابق (ص : ٤٩٦) .

٣– قال ابن حجر العسقلاني : " راشد بن سعد المقرئي ... ثقة، كثير الإرسال، من الثالثة [أي : من الطبقة الوسطى من التابعين. انظر إلى : تقريب التهذيب (ص : ٨)]، مات سنة ثمان [أي ثمان ومائة] ... " . تقريب التهذيب (ص : ١٦٨) .

٤– أخرجه ابن أبي حاتم في كتاب : علل الحديث (٣ / ٤٠٦)،)، والحديث بهذا الإسناد: ضعيف؛ للانقطاع فيه .

٥– المصدر السابق (٣ / ٤٠٦) .

المثال الثالث – حديث مرسل وهم فيه بعض رواته فرفعه :

قال ابن أبي حاتم : " سألتُ أبِي عَن حدِيثٍ، رواهُ شُعبةُ، عن سِماكٍ، عن عِكرِمة، عنِ ابنِ عبّاسٍ ﷺ، عنِ النَّبِيِّ ﷺ : " الشّهرُ تِسعٌ وعِشرُون، وثلاثُون " [١] .

فقال [أي : أبو حاتم الرازي] : هذا خطأٌ؛ رواه الحفاظ يقولون : شعبة، عن سماك، عن عبدالله بن شداد، وعكرمة، عن النبي ﷺ مرسل ، وهذا الصحيح .

قُلتُ [أي ابن أبي حاتم] : محمد بن سعيد بن سابق، قد رواه عن عمرو بن أبي قيس، عن سماك، عن عبد الله بن شداد، عن عائشة – رضي الله عنها – . فقال أبو زرعة : يخطئ من يقول : عن عائشة، الصحيح : عكرمة مرسلاً " [٢] .

الوهم الذي وقع في هذا الحديث هو : رفع حديث مرسل – في الأصل – ، وهذا – أي الرفع – علة قادحة؛ لعدم الضبط في الإسناد .

١– أخرجه ابن أبي حاتم في كتاب : علل الحديث (٣ / ٤٥)،)، والحديث بهذا الإسناد: ضعيف؛ للانقطاع فيه وللوهم.
٢– المصدر السابق (٣ / ٤٥) .

المبحث العاشر

العلة وعلاقتها بالحديث المنقطع [١]

تعريف الحديث المنقطع :

عرف ابن الصلاح، الحديث المنقطع بعدة تعريفات، بناءً على تفريق المحدثين بينه وبين المرسل، وهذه التعريفات هي :

١- حديث في إسناده - قبل الوصول إلى التابعي - راوٍ، لم يسمع من الذي فوقه، والساقط بينهما غير مذكور، لا معيناً، ولا مبهماً، نحو : رجل، أو شيخ، أو غيرهما . [٢]

٢- " إن المرسل : مخصوص بالتابعين، والمنقطع شامل له [أي : للتابعي] ولغيره، وهو عنده [أي : ابن عبد البر] : كل ما لا يتصل إسناده، سواء كان يعزى إلى النبي ﷺ ، أو إلى غيره " [٣] .

٣- " إن المنقطع مثل المرسل، وكلاهما شاملان لكل ما لا يتصل إسناده، وهذا المذهب أقرب ... " [٤] .

٤- " إن المنقطع : ما روي عن التابعي، أو من دونه، موقوفاً عليه، من قوله، أو فعله . وهذا غريب، بعيد، والله أعلم " [٥] .

١- وهو النوع العاشر من أنواع علوم الحديث عند ابن الصلاح في مقدمته . مقدمة ابن الصلاح (ص : ٨٩) .

٢- انظر إلى : قول ابن الصلاح - مقدمة ابن الصلاح (ص : ٨٩) - نقلاً عن الحاكم - في كتابه معرفة علوم الحديث (ص : ١٧٦) - .

٣- قاله ابن الصلاح - مقدمة ابن الصلاح (ص : ٩١) - نقلاً عن ابن عبد البر - في كتابه : التمهيد (١ / ٢١)-.

٤- قاله ابن الصلاح - مقدمة ابن الصلاح (ص : ٩١) - نقلاً عن الخطيب البغدادي - في كتابه : الكفاية في علم الرواية (ص : ٢١) - وطوائف من الفقهاء، ورجحه .

٥- قاله ابن الصلاح - مقدمة ابن الصلاح (ص : ٩١) - نقلاً عن الخطيب عندما حكاه عن بعض أهل العلم - في كتابه : الكفاية في علم الرواية (ص : ٢١) - ، واستغربه واستبعده .

شروط الحديث المنقطع :

شرط الحديث المنقطع بناءً على التعريف الأول :

- السقط في الإسناد – سواء بعدم سماع الراوي ممن فوقه، أو بإبهام أحد الرواة، وجهالته – ، قبل التابعي .

شرط الحديث المنقطع بناءً على التعريف الثاني :

- عدم اتصال السند، سواء عُزِيَ إلى النبي ﷺ ، أو إلى غيره .

شرط الحديث المنقطع بناءً على التعريف الثالث [١] :

- عدم اتصال السند – مطلقاً – .

شرط الحديث المنقطع بناءً على التعريف الرابع [٢] :

- أن توقف الرواية – سواء أكانت قولاً، أم فعلاً – على التابعي، أو من دونه .

وبهذا يتضح أن شرط الانقطاع الرئيس هو : عدم اتصال السند على أي وجه كان السقط – سواء بعدم السماع، أو بعدم الرفع إلى النبي ﷺ ، أو بغير ذلك – .

١- وهذا التعريف قد رجحه ابن الصلاح، فقال : " ... المنقطع مثل : المرسل، وكلاهما شاملان لكل ما لا يتصل إسناده، وهذا المذهب أقرب " . مقدمة ابن الصلاح (ص : ٩١) .

٢- وهذا التعريف استبعده ابن الصلاح، فقال : " ... المنقطع : ما روي عن التابعي، أو من دونه موقوفاً عليه، من قوله أو فعله . وهذا غريب، بعيد ... " . المصدر السابق (ص : ٩١) .

العلاقة بين العلة والحديث المنقطع

علاقة قوية بين العلة، والحديث المنقطع، وهي :

- **عدم اتصال الإسناد وانقطاعه، يعد علة قد تكون قادحة، وبالتالي تحول بين الحديث وقبوله .**

قال ابن حجر العسقلاني : " وموجب الرد [أي : رد الحديث، وعدم قبوله] : إما أن يكون لسقط من إسناد ... " [١] .

قال ابن حجر، والسخاوي، نقلاً عن ابن السمعاني (ت ٥٦٢هـ) : "من منع من قبول المرسل، فهو أشد منعاً لقبول المنقطعات ... " [٢] .

فعدم معرفة الساقط من الإسناد، يعد علة قادحة؛ للجهل بحاله، الذي قد يكون – حاله – متصفاً بصفات تحول بينه، وبين قبول حديثه .

- **عدم اتصال الإسناد وانقطاعه، قد يكون علة غير قادحة، وبالتالي لا تؤثر في قبول الحديث .**

كأن يكون الحديث منقطعاً، ثم وُجد في رواية أخرى متصلاً، فبهذا يظهر عدم قدح هذه العلة – أي : علة الانقطاع – .

قال السيوطي : " ذكر الرشيد العطار [٣] ، أن في صحيح مسلم بضعة عشر حديثاً، في إسنادها انقطاع، وأجيب عنها، بتبين اتصالها، إما من وجه آخر عنده، أو من ذلك الوجه عند غيره " [٤] .

قال الخطيب البغدادي نقلا عن محمد بن يحيى الذهلي بسنده : " ولا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث الموصل، غير المنقطع، الذي ليس فيه رجل مجهول، ولا رجل مجروح "[٥].

١- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ص: ٢١٨) .

٢- النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٥٧٣) ، فتح المغيث (١ / ١٥٨) .

٣- انظر إلى : كتابه : غرر الفوائد المجموعة، في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة (ص : ١١٥) .

٤- تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ١٧٠) .

٥- الكفاية في علم الرواية (ص : ٢٠) .

- **عدم اتصال الإسناد وانقطاعه، قد يكون علة ظاهرة :**

فأي انقطاع ظاهر في الإسناد – وهذا النوع من الانقطاع يسهل على كل متخصص الوصول إلى معرفته، والكشف عنه – ، يعد علة ظاهرة، كأن يروي الراوي عمن لم يعاصره، بل مات – ذلك الشيخ – قبل ولادته، فهذا انقطاع ظاهر يدركه الجميع، وبهذا فهو يصبح علة ليست على بابها – أي إطلاقاً، وليس اصطلاحاً – .

قال السيوطي : " ثم إن الانقطاع قد يكون ظاهراً، وقد يخفى ... " (١) .

- **عدم اتصال الإسناد وانقطاعه، قد يكون علة خفية :**

إن الانقطاع الخفي – الذي لا يدركه إلا الجهابذة من النقاد – في إسناد الحديث، يعد علة خفية، علاوة على أنها قادحة، وذلك كأن يروي الراوي عمن عاصره – وإمكانية اللقاء بينهما واردة – ما لم يسمعه منه، فهذا انقطاع خفيٌّ لا يدركه إلا الحفاظ، وبهذا تصبح العلة على بابها – أي اصطلاحاً – .

قال السيوطي : " ثم إن الانقطاع قد يكون ظاهراً، وقد يخفى ... " (٢) .

بهذا نؤكد على العلاقة بين العلة والحديث المنقطع، فانقطاع السند يعد علة إما أن تكون قادحة خفية – فتصبح على بابها – ، وإما أن تكون قاحة ظاهرة – فتصبح ليست على بابها – ، وإما أن تكون غير قادحة – فتصبح ليست على بابها، سواء أكانت ظاهرة، أم خفية – .

١– تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ١٧٠) .

٢– المصدر السابق (ص : ١٧٠) .

بعض الأمثلة التي تبين العلاقة بين العلة والحديث المرسل :

المثال الأول – حديث منقطع، والانقطاع غير موصول في طريق آخر؛ فهذا – الانقطاع – يعد علة قادحة .

قال ابن أبي حاتم الرازي : " وسألتُ أبِي، وأبا زُرعة، عَن حدِيثٍ، رواهُ عبدُ الرّزّاقِ، عنِ ابنِ جُريجٍ، عن صفوان بن سُليمٍ، عن أبِي سعِيدٍ – مولى ابنِ عامر –، عن أبِي هُريرة ﷺ ، عنِ النَّبِيِّ ﷺ : " أفطر الحاجِمُ " "[1] .

فقالا [أي : أبو حاتم، وأبو زرعة] : أُسقِط من الإسناد : إِبراهِيمُ بن أبِي يحيى، بين ابنِ جُريجٍ، وبين صفوان.

قال أبُو زُرعة : لم يسمع ابنُ جُريجٍ من صفوان شيئًا "[2] .

وبهذا يتضح عدم اتصال السند، وانقطاعه، وهذا الانقطاع – هنا – يعد علة قادحة، خفية، فتصبح بهذا على بابها – أي اصطلاحاً – .

المثال الثاني – حديث منقطع، وموصول في طريق آخر، فهذا – الانقطاع – يعد علة غير قادحة .

قال مسلم : " حدثنا إسحاق بن إبراهيم، وعبد بن حميد، قالا : أخبرنا عبدالرزاق، أخبرنا معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، أن أبا عمرو بن حفص بن المغيرة، خرج مع علي بن أبي طالب ﷺ إلى اليمن، فأرسل إلى امرأته فاطمة بنت قيس بتطليقة كانت بقيت من طلاقها، وأمر لها الحارث بن هشام، وعياش بن أبي ربيعة بنفقة، فقالا لها : والله مالك نفقة، إلا أن تكوني حاملاً، فأتت النبي ﷺ فذكرت له قولهما، فقال : " لا نفقة لك "، فاستأذنته

١– أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الصوم، باب (٢٨) في الصائم يحتجم، (ص : ٣٩٨ ، ٣٩٩)، حديث رقم : ٢٣٦٧ – ٢٣٧١ ، والترمذي في سننه، في كتاب الصوم عن رسول الله، باب (٦٠) ما جاء في كراهية الحجامة للصائم، (ص : ٢١٣)، حديث رقم : ٧٧٤ ، وابن ماجه في سننه، في كتاب الصيام، باب (١٨) ما جاء في الحجامة للصائم، (ص : ٢٨٢)، حديث رقم : ١٦٧٩ – ١٦٨١ ، والدارمي في سننه، في كتاب الصوم، باب (٢٦) الحجامة تفطر الصائم، (ص : ٤٥٩ ، ٤٦٠)، حديث رقم : ١٧٣٠ ، ١٧٣١ ، والحديث بهذا الإسناد ذكره ابن أبي حاتم في كتابه : علل الحديث (٣ / ١٠٦)،)، وحكمه بهذا الإسناد: ضعيف؛ للانقطاع فيه .

٢– علل الحديث : ابن أبي حاتم (٣ / ١٠٦) .

في الانتقال، فأذن لها، فقالت : أين يا رسول الله ؟ ، فقال : إلى ابن أم مكتوم، وكان أعمى، تضع ثيابها عنده، ولا يراها ... " [١] .

فهذا حديث منقطع ؛ وذلك لما في اسناده من انقطاع؛ حيث لم يسمع عبيد الله، من أبي عمرو، لكنه تبين وصله من طريق آخر، فتبين عدم قدحه .

قال الرشيد العطار (ت ٦٦٢هـ) معلقاً على هذا الحديث : " وفي سماع عبيد الله هذا من أبي عمرو بن حفص ﷺ ، نظر، وقد ذكر غير واحد من العلماء، أن هذا الحديث من هذا الوجه غير متصل، قلت [أي : الرشيد العطار] : وهذا حديث، انفرد به مسلم دون البخاري، وأخرجه في صحيحه متصلاً، من عدة طرق، من حديث الشعبي [٢] ، وأبي سلمة [٣] ، وغيرهما [٤] ، عن فاطمة بنت قيس ﷺ ، ولو سلمنا أنه منقطع من هذا الوجه، فقد بينا أنه متصل في كتاب مسلم من عدة أوجه ... " [٥] .

المثال الثالث – حديث منقطع، والانقطاع ظاهر، فهذا علة قادحة ظاهرة .

قال ابن أبي حاتم : " وَسَأَلتُ أَبِي عَن حَدِيثٍ، رَواهُ مُعاوِيَةُ بن سَلَمَةَ، عَنِ الوَلِيدِ بن العَيزارِ، عَن عَبدِ اللهِ البَهِيِّ، عَن أَبِي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قالَ : " سَتَكُونُ عَلَيكُم أُمَراءُ تَطمَئِنُّ إِلَيهِمُ القُلُوبُ، وَتَلِينُ لَهُمُ الجُلُودُ، ثُمَّ تَكُونُ عَلَيكُم أُمَراءُ تَشمَئِزُّ مِنهُمُ القُلُوبُ، وَتَقشَعِرُّ مِنهُمُ الجُلُودُ، فَقالَ رَجُلٌ : أَلا نَقتُلُهُم يا رسول الله ؟ قالَ : لاَ، ما أَقامُوا الصَّلاةَ " [٦] .

١– أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب : الطلاق، باب (٦) المطلقة ثلاثاً، لا نفقة لها، (١ / ٧٢١)، حديث رقم : ٤١ .

٢– أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب : الطلاق، باب (٦) المطلقة ثلاثاً، لا نفقة لها، (١ / ٧٢١ ، ٧٢٢)، حديث رقم : ٤٢ – ٤٦، من طريق : الشعبي، عن فاطمة بنت قيس .

٣– أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب : الطلاق، باب (٦) المطلقة ثلاثاً، لا نفقة لها، (١ / ٧١٩ – ٧٢١)، حديث رقم : ٣٦ – ٤٠ ، من طريق : أبي سلمة، عن فاطمة بنت قيس .

٤– أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب : الطلاق، باب (٦) المطلقة ثلاثاً، لا نفقة لها، (١ / ٧٢٢ ، ٧٢٣)، حديث رقم : ٤٧ – ٥١ ، من طريق : أبي بكر بن أبي الجهم، و البهي، كلاهما عن فاطمة بنت قيس .

٥– غرر الفوائد المجموعة، في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة (ص : ١٩٩ ، ٢٠٠) .

٦– أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده (٣ / ٢٨ ، ٢٩)، وهذا الحديث بهذا الاسناد ذكره ابن أبي حاتم في كتابه : علل الحديث : ابن أبي حاتم (٦ / ٥٧٦)، وحكمه بهذا الإسناد: ضعيف؛ للانقطاع فيه .

قالَ أَبِي [أي أبو حاتم الرازي] : أَحسَبُ أَنَّ هَذا الحَدِيثَ مِن حَدِيثِ ابنِ جَحّادَةَ، وَلَم يُدرِك مُعاوِيَةُ، الوَلِيدَ بن عَيزارَ [معاوية ليس من تلاميذ الوليد، والوليد ليس من أشياخ معاوية] ، وَأَرَى أَنَّ مُعاوِيَةَ، عَن مُحَمَّدِ بن جَحّادَةَ، وَقَد تَرَكَ مِنَ الإِسنادِ مُحَمَّدَ بن جَحّادَةَ " (١) .

وهذا الانقطاع ظاهر – قد يتوصل إليه كل متخصص – ؛ لأنه تَبين، واتضح من عدم إدراك معاوية للوليد، وهذا أمر يسير، لا يحتاج إلى جهد وعناء في الوصول إليه، علاوة على أنه يعد علة قادحة، فتصبح – علة الانقطاع هنا – علة ليست على بابها – أي اطلاقاً – ، لكونها ظاهرة .

١– علل الحديث : ابن أبي حاتم (٦ / ٥٧٦) .

المبحث الحادي عشر

العلة وعلاقتها بالحديث المعضل [1]

تعريف الحديث المعضل :

" وهو : عبارة عما سقط من إسناده اثنان فصاعداً [2] " [3] .

ويدخل في الحديث المعضل ما يلي :

١- قول تابع التابعي : " قال رسول الله ﷺ " .

قال ابن الصلاح : " ومثاله [أي : مثال الحديث المعضل] : ما يرويه تابعي التابعي قائلا فيه : قال : رسول الله ﷺ ، وكذلك ما يرويه من دون تابعي التابعي، عن رسول الله ﷺ ، أو عن أبي بكر، وعمر، وغيرهما، غير ذاكر للوسائط بينه وبينهم " [4].

٢- قول الراوي : " بلغني " .

قال ابن الصلاح نقلاً عن أبي النصر السجزي (ت ٤٤٤هـ) : " [إن] قول الراوي : " بلغني " ...، أصحاب الحديث يسمونه : المعضل " [5] .

٣- قول المصنفين من الفقهاء، وغيرهم : " قال رسول الله ﷺ " .

قال ابن الصلاح : " وقول المصنفين من الفقهاء، وغيرهم : قال رسول الله ﷺ : كذا، وكذا، ونحو ذلك، كله من قبيل المعضل ... " [6] .

٤- رواية تابع التابعي عن التابعي، حديثاً، موقوفاً عليه، وهو حديث متصل، مسند، إلى النبي ﷺ .

١- وهو النوع الحادي عشر من أنواع علوم الحديث عند ابن الصلاح في مقدمته . مقدمة ابن الصلاح (ص : ٩٢).

٢- قال الحافظ العراقي : " وإنْ كان ابنُ الصلاحِ أطلقَ عليه [أي : الحديث المعضل] سقوطَ اثنينِ فصاعداً ، فهو محمولٌ على هذا [أي : على أن السقوط في موضع واحد] " . شرح التبصرة والتذكرة (ص : ٧٤) .

٣- مقدمة ابن الصلاح (ص : ٩٢) .

٤- المصدر السابق (ص : ٩٢) .

٥- المصدر السابق (ص : ٩٢) .

٦- المصدر السابق (ص : ٩٢) .

قال الحاكم النيسابوري : " [أن يروي] الراوي من أتباع التابعين، فلا يرويه عن أحد، ويوقفه، فلا يذكره عن رسول الله ﷺ معضلاً، ثم يوجد ذلك الكلام عن رسول الله ﷺ متصلاً " [١] .

قال ابن الصلاح : " هذا جيد، حسن؛ لأن هذا الانقطاع بواحد، مضموماً إلى الوقف، يشتمل على الانقطاع باثنين : الصحابي، ورسول الله ﷺ ، فذلك باستحقاق اسم الإعضال أولى، والله أعلم " [٢] .

هذه الأنواع – كلها – تدخل ضمناً في تعريف الحديث المعضل [٣] ، حيث يتوفر في جميعاً شرط الحديث المعضل [٤] .

شروط الحديث المعضل :

من خلال تعريف الحديث المعضل، وبيان ما يدخل فيه ضمناً، يتضح شرط الحديث المعضل وهو : أن يسقط من إسناد الحديث راويان فأكثر .

ففي قول تابع التابعي : " قال رسول الله ﷺ "، يكون الساقط هنا – من الإسناد – التابعي، والصحابي .

وفي قول الراوي : " بلغني " ، قد يكون الساقط هنا – من الإسناد – راويان، أو أكثر .

وفي قول المصنفين من الفقهاء، وغيرهم : " قال رسول الله ﷺ "، يكون الساقط هنا – من الإسناد – راويان فأكثر بين المصنف، ورسول الله ﷺ .

وفي رواية تابع التابعي، عن التابعي حديثاً، موقوفاً عليه – وهو متصل، مسند، إلى رسول الله ﷺ – ، يكون الساقط هنا – من الإسناد – الصحابي، ورسول الله ﷺ .

وبهذا يتضح أن شرط الحديث المعضل هو : سقط راويين، فأكثر، من إسناد الحديث .

١- معرفة علوم الحديث (ص : ١٩٥ ، ١٩٦) .

٢- مقدمة ابن الصلاح (ص : ٩٣) .

٣- هو : " عبارة عما سقط من إسناده اثنان فصاعداً " . مقدمة ابن الصلاح (ص : ٩٢) . قال الحافظ العراقي : " وإنْ كان ابنُ الصلاحِ أطلقَ عليه [أي : الحديث المعضل] سقوطَ اثنينِ فصاعداً ، فهو محمولٌ على هذا [أي : على أن السقوط في موضع واحد] " . شرح التبصرة والتذكرة (ص : ٧٤) .

٤- وهو : أن يسقط من إسناد الحديث راويان فأكثر .

العلاقة بين العلة والحديث المعضل

من خلال ما سبق، يتضح أن هناك علاقةً قويةً بين العلة، والحديث المعضل، تتمثل فيما يلي :

- **الحديث المعضل نوع من أنواع الحديث المنقطع، وكلاهما من قبيل المردود .**

قال الجورقاني (ت ٥٤٣هـ) : " فإن المعضل عندنا، أسوأ حالاً من المنقطع " [١] .

وقال ابن الصلاح : " [وهو [أي : الحديث المعضل] لقب لنوع خاص من المنقطع . فكل معضل منقطع، وليس كل منقطع معضلاً ... " [٢] .

قال ابن حجر العسقلاني : " وموجب الرد [أي : رد الحديث، وعدم قبوله] : إما أن يكون لسقط من إسناد ... " [٣] .

فالإعضال سقط في الإسناد، وانقطاع فيه، وهذا علة قادحة؛ للسقط، وللجهل بحال الساقط هنا، وهذه العلة قد تكون ظاهرةً – وبالتالي فتصبح ليست على بابها، أي : إطلاقاً – ، وقد تكون خفية، غير ظاهرة – فتصبح على بابها، أي : اصطلاحاً – .

- **الجهل بحال الرواة الذين سقطوا من الإسناد – في الحديث المعضل –، يعد علة قادحة، تحول بين الحديث وقبوله .**

الإعضال علة، وسبب من أسباب رد الحديث؛ وذلك للجهل بحال المحذوف؛ لأنه يحتمل أن يكون المحذوف ضعيفاً، مردوداً، وإن اتفق أن يكون المُعضِل لا يروى إلا عن ثقة؛ فالتوثيق مع الإبهام غير كاف ؛ ولأنه إذا كان المجهول المسمى لا يقبل، فالمجهول عيناً، وحالاً أولى . [٤]

١- الأباطيل والمناكير (١ / ١٢) .

٢- مقدمة ابن الصلاح (ص : ٩٢) .

٣- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ص: ٢١٨) .

٤- انظر إلى قول العراقي والسيوطي عند الحديث عن المرسل : شرح التبصرة والتذكرة (ص : ٧٣) ، تدريب الراوي – تحقيق : الشبراوي – (ص : ١٦١) .

- **الحديث المعضل قد يكون معلولا بعلةٍ – علة : عدم اتصال السند – ، وبعد التفتيش تبين وصلها – أي : تصبح غير قادحة – .**

كأن يُروى الحديث معضلاً، ثم يوجد في طرق أخرى متصلاً، فبهذا يظهر أن العلة – علة الإعضال – هنا غير قادحة .

قال أبو يعلى الخليلي : " فقد صار [هذا] الحديث [١] [المعضل] بتبيين الاسناد [أي : اتصال سنده] صحيحاً يعتمد عليه ... " [٢] .

بهذا يصبح الحديث مقبولاً، يعتمد عليه – أي أن هذا الحديث ارتقى من المردود، إلى المقبول – .

العلاقة قوية وثيقة بين العلة والحديث المعضل، وهذه العلاقة متمثلة في الانقطاع في سند الحديث المعضل، وكذلك في الجهل بحال الراوي الساقط، وهذه كلها علل قادحة، وهذه العلل القادحة إما أن تكون خفية – فتصبح على بابها – ، وإما أن تكون ظاهرة – فتصبح ليست على بابها – ، وكذلك – العلاقة متمثلة – إثبات وصل الحديث المعضل – بعد التفتيش، فهذه علة لكنها غير قادحة – فتصبح ليست على بابها، سواء أكانت ظاهرة، أم خفية – .

١– يقصد حديث الإمام مالك المعضل : " للملوك طعامه ... " . سيأتي ذكره والتفصيل فيه عند ضرب الأمثلة التي توضح العلاقة بين العلة والحديث المعضل .

٢– الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١ / ١٦٥) .

بعض الأمثلة التي تبين العلاقة بين العلة والحديث المعضل :

المثال الأول – حديث معضل، معلٌّ بعلة قادحة، بحيث لا يكون متصلاً في طريق آخر :

قال الحاكم النيسابوري : " حدثنا أبو العباس، أخبرنا محمد بن عبد الله، قال أخبرنا ابن وهب، قال أخبرني مسلمة بن علي، أن النبي ﷺ قال : " إن العبد ليعمل بعمل أهل الجنة، حتى إذا حضرته الوفاة؛ حاف في وصيته، فوجبت له النار، وإن العبد ليعمل بعمل أهل النار، حتى إذا حضرته الوفاة؛ عدل في وصيته، فوجبت له الجنة " [١] .

قال الحاكم : فقد أعضل ... الإسناد ... : مسلمة بن علي [حيث إن مسلمة بن علي : من أتباع التابعين [٢] ، وقد رفعه إلى النبي ﷺ ، فسقط من الإسناد : التابعي، والصحابي، وبهذا يصبح الحديث معضلاً] ، ثم لا نعلم أحداً من الرواة وصله، ولا أرسله ... فالحديثان [وهذا الذي نحن بصدده هو : الحديث الثاني] معضلان " [٣] .

فهذا الحديث – بهذا الحكم – يصبح حديثاً معلولاً بعلة قادحة، ظاهرة، فتصبح ليست على بابها؛ لظهورها .

المثال الثاني – حديث معضل، معلٌّ بعلة غير قادحة، كأن يوجد في طريق آخر متصل :

قال مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) : " [بلغني] أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ، وَكِسْوَتُهُ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَا يُكَلَّفُ مِنْ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ " [٤] .

قال الحاكم النيسابوري : " وهذا [أي : الحديث السابق الذكر] معضل عن مالك، أعضله هكذا في الموطأ، إلا أنه قد وُصِل عنه خارج الموطأ [٥] " [٦] .

١– أخرجه – بهذا الإسناد – الحاكم النيسابوري في معرفة علوم الحديث (ص : ١٩٤)، وحكمه بهذا الإسناد: ضعيف للانقطاع فيه .

٢– قال ابن حجر العسقلاني : " مسلمة بن علي ... من الثامنة [أي : من طبقة أتباع التابعين الوسطى . انظر إلى : تقريب التهذيب (ص : ٩) .] مات قبل سنة تسعين " . تقريب التهذيب (ص : ٥٨٤) .

٣– معرفة علوم الحديث (ص : ١٩٤) .

٤– أخرجه مالك في الموطأ، كتاب : الاستئذان، باب (١٦) الأمر بالرفق بالمملوك، (٢ / ٣٢٥) ، حديث رقم : ٤٠ ، والحديث بهذا الإسناد: ضعيف، للانقطاع فيه .

٥– أخرجه مسلم موصولاً، في صحيحه، في كتاب : الأيمان، باب (١٠) إطعام المملوك مما يأكل، وإلباسه مما يلبس ... ، (٢ / ٩٢)، حديث رقم : ٤١ ، وأحمد – أيضاً موصولاً – في مسنده (٢ / ٢٤٧ ، ٣٤٢) .

٦– معرفة علوم الحديث (ص : ١٩٥) .

قال ابن عبد البر : " وهذا الحديث محفوظ، مشهور، من حديث أبي هريرة ﷺ ، وقد رواه مالك مسنداً، عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة ... فأما حديث مالك عن ابن عجلان في ذلك: فحدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد بن قاسم، قال حدثنا حفص بن عبد الله، قال حدثني أبي، قال حدثنا إبراهيم بن طهمان، عن مالك بن أنس، عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ، قال : قال رسول الله ﷺ : " للعبد طعامه، وكسوته بالمعروف، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق " [١] .

هذا الحديث معلول بعلة قادحة – وهي : الإعضال – ، لكنه بوصله في طريق أخرى ارتقى إلى درجة المقبول؛ وذلك ببيان اسناده .

المثال الثالث – رواية تابع التابعي، عن التابعي، حديثاً، موقوفاً عليه، وهو حديث متصل، مسند، إلى النبي ﷺ ، فبهذا يصبح الحديث معضلاً .

قال الحاكم النيسابوري : " حدثناه أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى، ثنا أبو العباس محمد بن إسحاق الثقفي، ثنا أبو كريب، ثنا يحيى بن آدم، حدثنا أبو بكر بن عياش، عن الأعمش، عن الشعبي قال : " يقال للرجل يوم القيامة : عملت كذا وكذا، فيقول : ما عملته، فيختم على فيه، فينطق جوارحه، أو قال : ينطق لسانه فيقول لجوارحه : أبعدكن الله ما خاصمت إلا فيكن " [٢] .

قال : قد أعضله الأعمش [حيث أن الشعبي من التابعين [٣] – والساقط في الإسناد هذا هو : الصحابي ﷺ ، والنبي ﷺ –] وهو عند : الشعبي متصل، مسند، مخرج في الصحيح لمسلم بن الحجاج " [٤] .

قال الإمام مسلم : " حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ النَّضْرِ بْنِ أَبِي النَّضْرِ، حَدَّثَنِي أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ الْأَشْجَعِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدٍ الْمُكْتِبِ، عَنْ فُضَيْلٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ ، قَالَ : كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَضَحِكَ، فَقَالَ : هَلْ تَدْرُونَ مِمَّ أَضْحَكُ ؟ ، قَالَ : قُلْنَا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ : مِنْ مُخَاطَبَةِ الْعَبْدِ رَبَّهُ : يَقُولُ : يَا رَبِّ أَلَمْ تُجِرْنِي مِنْ الظُّلْمِ، قَالَ : يَقُولُ : بَلَى، قَالَ : فَيَقُولُ : فَإِنِّي لَا أُجِيزُ عَلَى نَفْسِي إِلَّا شَاهِدًا مِنِّي،

١- التمهيد لابن عبد البر (١ / ١) .

٢- أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث الحاكم (ص : ١٩٧)، والحديث بهذا الإسناد: ضعيف؛ للانقطاع فيه .

٣- قال ابن حجر العسقلاني : " عامر بن شراحيل الشعبي ... من الثالثة [أي : من طبقة التابعين الوسطى . انظر إلى: تقريب التهذيب (ص : ٨) .] مات بعد المائة " . تقريب التهذيب (ص : ٢٦٩) .

٤- معرفة علوم الحديث الحاكم (ص : ١٩٧) .

قَالَ : فَيَقُولُ : كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ شَهِيداً، وَبِالْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ شُهُوداً، قَالَ : فَيُخْتَمُ عَلَى فِيهِ، فَيُقَالُ لِأَرْكَانِهِ : انْطِقِي، قَالَ : فَتَنْطِقُ بِأَعْمَالِهِ، قَالَ : ثُمَّ يُخَلَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَلَامِ، قَالَ : فَيَقُولُ : بُعْداً لَكُنَّ، وَسُحْقًا؛ فَعَنْكُنَّ كُنْتُ أُنَاضِلُ " [١] .

هذا حديث معضل؛ للسقط في إسناده، وهما الصحابي، والنبي ﷺ ، وهذا – السقط – يعد علة قادحة، ظاهرة، فتصبح ليست على بابها – أي اطلاقاً – .

المثال الرابع – حديث سقط منه التابعي ورفعه تابع التابعي إلى النبي ﷺ :

قال مالك بن أنس : " إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا كَانَ لَهُ مَا يَجُدُّ مِنْهُ أَرْبَعَةَ أَوْسُقٍ مِنْ التَّمْرِ، وَمَا يَقْطُفُ مِنْهُ أَرْبَعَةَ أَوْسُقٍ مِنْ الزَّبِيبِ، وَمَا يَحْصُدُ مِنْهُ أَرْبَعَةَ أَوْسُقٍ مِنْ الْحِنْطَةِ، وَمَا يَحْصُدُ مِنْهُ أَرْبَعَةَ أَوْسُقٍ مِنْ الْقِطْنِيَّةِ، إِنَّهُ لَا يُجْمَعُ عَلَيْهِ بَعْضُ ذَلِكَ إِلَى بَعْضٍ، وَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ زَكَاةٌ، حَتَّى يَكُونَ فِي الصِّنْفِ الْوَاحِدِ مِنْ التَّمْرِ، أَوْ فِي الزَّبِيبِ، أَوْ فِي الْحِنْطَةِ، أَوْ فِي الْقِطْنِيَّةِ [٢] ، مَا يَبْلُغُ الصِّنْفُ الْوَاحِدُ مِنْهُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ بِصَاعِ النَّبِيِّ ﷺ ، كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنْ التَّمْرِ صَدَقَةٌ " [٣] .

فهذا حديث سقط منه التابعي، ومن بعده، ورفعه الإمام مالك بن أنس – وهو : تابع تابعي [٤] – إلى النبي ﷺ ، وبهذا يصبح الحديث معضلاً، معلولاً بعلةٍ قادحة – وهي : الإعضال – ؛ وذلك للسقط في الإسناد، وللجهل بحال الساقط .

١– أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب : الزهد، باب (١) حدثنا قتيبة بن سعيد، (٢ / ٧١٣)، حديث رقم : ١٧ .

٢– هي ما يدخر في البيت من الحبوب ويطبخ، كالعدس والحمص واللوبياء . انظر إلى : النهاية في غريب الحديث والأثر (٤ / ٨٥) .

٣– أخرجه الإمام مالك في الموطأ، كتاب : الصدقة، باب (٢١)، (١ / ١٧٧)، حديث رقم : ٣٦ ، والحديث بهذا الإسناد: ضعيف؛ للانقطاع فيه .

٤– قال ابن حجر العسقلاني : " مالك بن أنس بن ... من السابعة [أي : من طبقة كبار أتباع التابعين . انظر إلى : تقريب التهذيب (ص : ٩)] مات سنة تسع وسبعين [أي تسع وسبعين ومائة] ، وكان مولده سنة ثلاث وتسعين ... " . تقريب التهذيب (ص : ٥٦٥) .



الفصل الثالث – العلة وعلاقتها بالأنواع (من الثاني عشر حتى الثاني والعشرين) من مقدمة ابن الصلاح :

وينقسم إلى أحد عشر مبحثاً :-

المبحث الأول – العلة وعلاقتها بالتدليس .

المبحث الثاني – العلة وعلاقتها بالحديث الشاذ .

المبحث الثالث – العلة وعلاقتها بالحديث المنكر .

المبحث الرابع – العلة وعلاقتها بالاعتبار والمتابعات والشواهد.

المبحث الخامس – العلة وعلاقتها بزيادات الثقات .

المبحث السادس – العلة وعلاقتها بمعرفة الأفراد .

المبحث السابع – العلة وعلاقتها بالحديث المعلل .

المبحث الثامن : العلة وعلاقتها بالحديث المضطرب .

المبحث التاسع – العلة وعلاقتها بالحديث المدرج .

المبحث العاشر – العلة وعلاقتها بالحديث الموضوع .

المبحث الحادي عشر – العلة وعلاقتها بالحديث المقلوب .

عملي في هذا الفصل هو : أنني سأذكر في بداية كل مبحث، تعريف نوع الحديث، الذي سأبين العلاقة بين العلة وبينه، ثم أبين شروط ذلك النوع، ثم أوضح هذه العلاقة، ثم أضرب مثالاً يؤكد ما ذكرت .

المبحث الأول

العلة وعلاقتها بالتدليس [١]

تعريف التدليس :

اقتصر ابن الصلاح على تقسيم التدليس إلى قسمين، رغم أنها كثيرة، ذكرها ابن حجر العسقلاني في : النكت على ابن الصلاح، وقال بعد ذلك : " ولكن هذا كله داخل في التعريف، الذي عرَّف به ابن الصلاح[٢] ، وهو قوله : أن يروي عمن لقيه ما لا يسمعه منه، موهماً أنه سمعه " [٣]، وقال بعد أن سرد أقسام التدليس عند الحاكم : " بل هي متداخلة، وحاصلها يرجع إلى القسمين اللذين ذكرهما ابن الصلاح " [٤].

- **تعريف تدليس الإسناد :**

" هو : أن يروي عمن لقيه، ما لم يسمع منه، موهماً أنه سمعه منه. أو : عمن عاصره، ولم يلقه، موهماً أنه قد لقيه، وسمعه منه. ثم قد يكون بينهما [أي بين المدلس ومن روى عنه] واحد، وقد يكون أكثر " [٥] .

- **تعريف تدليس الشيوخ :**

" هو : أن يروي عن شيخ حديثاً، سمعه منه، فيسميه، أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به؛ كي لا يعرف " [٦] .

١- وهو النوع الثاني عشر من أنواع علوم الحديث عند ابن الصلاح في مقدمته . مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٠) .

٢- انظر إلى : المصدر السابق (ص : ١٠٢) .

٣- النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٦١٧) .

٤- المصدر السابق (٢ / ٦٢٢) .

٥- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٠٢) .

٦- المصدر السابق (ص : ١٠٣) .

شروط التدليس :

- **شرط تدليس الإسناد :**

يتضح من تعريف تدليس الإسناد، أنه لا بد من توفر شرط في الحديث لإثبات تدليس الإسناد، وهو :

- عدم سماع المدلِّس ممن روى عنه – الحديث المدلس – ، مع إمكانية اللقاء بينهما، وقد يكون سمع منه أحاديث غيره – أي : غير الحديث المدلس – .

قال الزركشي : " شرط التدليس : أن يكون المدلس قد لقي المروي عنه، ولم يسمع منه ذلك الحديث الذي دلسه عنه " [١] .

- **شرط تدليس الشيوخ :**

يتضح من تعريف تدليس الشيوخ، أنه لا بد من توفر شرط في الحديث لإثبات تدليس الشيوخ، وهو : عدم تصريح المدلِّس بما يُعْرَف به من دَلَّسَ عنه .

١- النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢ / ٦٨) .

العلاقة بين العلة والتدليس

- **قد يكون الحديث مُدلساً، معلولاً بعلة غير قادحة .**

كأن يكون المُدَلِّسُ من الرواة الذين يقبل تدليسهم؛ لصحة غرضهم، فهذا التدليس يعد علة، لكنها غير قادحة، وخفية، فتصبح ليست على بابها – أي إطلاقاً – .

قال الحاكم النيسابوري : " ففي هؤلاء الأئمة المذكورين [كعبد الرحمن بن مهدي، ونحوه] بالتدليس من التابعين، جماعة وأتباعهم، غير أني لم أذكرهم؛ فإن غرضهم من ذكر الرواية [مدلسة] : أن يدعوا إلى الله – عز وجل – فكانوا يقولون : قال : فلان لبعض الصحابة، فأما غير التابعين فأغراضهم فيه مختلفة " (١) .

- **الحديث المُدَلَّس : قد يكون ظاهره التدليس، ولكن بعد التفتيش تبين أنه منقطع .**

كأن يدلس المدلس عمن لم يعاصره، وبهذا فهو معلول بعلة قادحة، لكنها ظاهرة، فتصبح ليست على بابها – أي إطلاقاً – .

قال السيوطي : " فإن لم يكن عاصره [أي لم يعاصر المدلس من دلس عنه] فليس الرواية عنه بذلك تدليساً [بل يسمى انقطاعاً] على المشهور " (٢) .

- **التدليس يعد علة قادحة؛ لأنه قد يكون انقطاعاً في الإسناد، أو روايةً عن ضعيف، وغيرهما.**

نقل الحافظ العراقي، والإمام السيوطي، عن أبي بكرٍ الصَيْرفيِّ قوله : " كل مَنْ ظهر تدليسُهُ عن غير الثقات، لم يُقبلْ خبرُهُ، حتى يقول : حدّثني، أو سمعتُ " (٣) .

وقال همام سعيد في تحقيقه لشرح علل الترمذي : " وقد يكون سبب العلة تدليساً أدركه النقاد، فكشفوا فيه عن انقطاع في الإسناد، أو روايةٍ عن ضعيف، غير اسمه، أو كنيته ... " (٤) .

١- معرفة علوم الحديث (ص : ٣٤٠) .

٢- تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ١٩٢) .

٣- شرح التبصرة والتذكرة ، ص : ٧٧) ، تدريب الراوي (ص : ١٩٢) .

٤- شرح علل الترمذي لابن رجب (ص : ١١٨) .

فالتدليس في هذه الحالة، يعد علة قادحة، خفية، فهي بهذا تكون على بابها – أي اصطلاحاً – .

- **عدم قبول رواية المدلس – في بعض الحالات – ؛ لأنّ روايته معلولة بعدم تصريحه بالسماع، أما إذا صرح فالقدح منتفٍ من العلة .**

قال النووي : " فما رواه [أي المدلس] بلفظ محتمل، لم يبين فيه السماع، فمرسل [أي معلول بالإرسال] وما بين فيه كسمعت، وحدثنا، وأخبرنا، وشبهها، فمقبول، محتج به ... " (١) .

وقال أيضاً : " والصحيح الذى عليه الجمهور أنه إذا بين السماع احتج به ... " (٢) .

وقال ابن حجر : " حُكم مَنْ ثبت عنه التدليس– إذا كان عَدْلاً – : أن لا يُقْبَلَ منه، إلا ما صَرَّح فيه بالتحديث، على الأصح " (٣) .

- **الجهالة بحالة المُدَلَّسِ عليه، يعد علة قادحة .**

قال ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ) : " أما مفسدته [أي مفسدة التدليس] فإنه قد يخفى، ويصير الراوي مجهولاً، فيسقط العمل بالحديث؛ لكون الراوي مجهولاً عند السامع، مع كونه عدلاً، معروفاً، في نفس الأمر، وهذه جناية عظمى، ومفسدة كبرى " (٤) .

وقال ابن حجر العسقلاني : " من مفسدته : أن يوافق ما يدلس به شهرة راوٍ ضعيفٍ، يمكن ذلك الراوي الأخذ عنه، فيصير الحديث من أجل ذلك ضعيفاً، وهو في نفس الأمر صحيح " (٥) .

وقال السيوطي : " وفيه [أي في القسم الثاني من التدليس، وهو : تدليس الشيوخ] تضييع للمروي عنه، والمروي أيضاً؛ لأنه قد لا يفطن له، فيحكم عليه بالجهالة " (٦) .

١– التقريب مع التدريب – تحقيق الشبراوي – (ص : ١٩٢ ، ١٩٣) .
٢– المجموع شرح المهذب(٢ / ١٥٧) .
٣– نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ص : ١٠٤) .
٤– الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص : ٢١) .
٥– النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٦٢٨) .
٦– تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ١٩٣) .

- **المدلس روايته معلولة بالطعن في تمام عدالته .**

قال الحاكم النيسابوري : " حدثنا أبو سهل أحمد بن محمد بن زياد النحوي، ببغداد، قال حدثنا أحمد بن بشر المرثدي، قال حدثنا خالد بن خراش، قال : سمعت حماد بن زيد يقول : المدلس متشبع بما لم يعط " [1] .

ونقل الحاكم النيسابوري عن بعض المحدثين صفاتٍ سلبيةً، تحط من عدالة المدلس، كقولهم : إن التدليس ذل، أو أن صاحبه محشور مع أهل الغش، والغرور، والكذب .

قال الحاكم النيسابوري : " أخبرنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن بطة الأصبهاني، قال : حدثنا محمد بن عبد الله بن رُسْتَة الأصبهاني، قال : حدثنا سليمان بن داود المنقري، قال : سمعت عبد الصمد بن عبد الوارث، يحدث عن أبيه قال : التدليس ذل، قال سليمان : التدليس، والغش، والغرور، والخداع، والكذب، يحشر يوم تبلى السرائر في نفاذ واحد " [2] .

قال ابن السمعاني : " التدليس من الرواة يجرى على وجهين :-

أحدهما : أن يعرف بالتدليس، ويغلب عليه ذلك، وإذا استكشف لم يخبر باسم من يروى عنه، فهذا يسقط الاحتجاج بحديثه؛ لأن التدليس معه تزويد إبهام؛ لما لا حقيقة له، وذلك يؤثر في صدقه ... " [3] .

قال السيوطي : " فقال [بعض أهل العلم] : إن كان الحامل له [أي للمدلس] على التدليس تغطية الضعف، فجرح [أي في عدالته] " [4] .

مما سبق تتضح العلاقة القوية بين العلة والتدليس، وهذه العلاقة متمثلة في الجهالة بحال المُدَلَّس عنه، أو ظهور الانقطاع في السند بعد التفتيش، أو رواية المدلس مع عدم التصريح بالسماع، أو غير ذلك من العلل القادحة، وهذه العلل إما أن تكون خفية – فتصبح على بابها – ، وإما أن تكون ظاهرة – فتصبح ليست على بابها – ، أو تكون – العلاقة متمثلة – في كون المدلس صرح بالسماع عمن تحمل عنه الحديث، أو غير ذلك من العلل غير قادحة – فبهذا تصبح ليست على بابها، سواء أكانت ظاهرة، أم خفية – .

١- معرفة علوم الحديث (ص : ٣٣٨) .
٢- المصدر السابق (ص : ٣٣٨ ، ٣٣٩) .
٣- قواطع الأدلة في الأصول دار الكتب العلمية (١ / ٣٣٨) .
٤- تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ١٩٣) .

بعض الأمثلة التي تبين العلاقة بين العلة والتدليس :

المثال الأول – مدلس يروي حديثاً، مصرحاً فيه بالسماع، وبهذا ينتفي القدح في العلة .

قال البخاري : " حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ الطَّوِيلُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ يَقُولُ : جَاءَ ثَلَاثَةُ رَهْطٍ إِلَى بُيُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ ، يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَلَمَّا أُخْبِرُوا كَأَنَّهُمْ تَقَالُّوهَا، فَقَالُوا : وَأَيْنَ نَحْنُ مِنْ النَّبِيِّ ﷺ ؟ ، قَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَا تَأَخَّرَ، قَالَ أَحَدُهُمْ : أَمَّا أَنَا، فَإِنِّي أُصَلِّي اللَّيْلَ أَبَداً، وَقَالَ آخَرُ : أَنَا أَصُومُ الدَّهْرَ وَلَا أُفْطِرُ، وَقَالَ آخَرُ : أَنَا أَعْتَزِلُ النِّسَاءَ، فَلَا أَتَزَوَّجُ أَبَداً، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ : أَنْتُمْ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا، أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ، وَأَتْقَاكُمْ لَهُ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي " [١] .

فهذا حديث أحد رواته مدلس، لكنه ثقة، وصرح بالسماع، وهو : حميد بن أبي حميد الطويل [٢] ، فبهذا انتفت علة التدليس، فتصبح – هذه العلة هنا – ليست على بابها – أي إطلاقاً – .

المثال الثاني – رواية مدلس حديثاً، غير مصرحٍ فيه بالسماع .

قال الترمذي : " حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مُوسَى الْمَرَئِيِّ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ – رضي الله عنها – : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْوِتْرِ رَكْعَتَيْنِ " [٣] .

١- أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب : النكاح، باب (١) الترغيب في النكاح، (٣ / ٤٢٧)، حديث رقم : ٥٠٦٣ ، ومسلم في صحيحه، في كتاب : النكاح، باب (١) استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه، ووجد مؤنة ... ، (١ / ٦٦١)، حديث رقم : ٥ ، وغيرهم، والحديث بهذا الإسناد: ضعيف؛ لكون أحد رواته مدلس ولم يصرح بالسماع .

٢- قال ابن حجر: " حميد بن أبي حميد الطويل، أبو عبيدة البصري، ... ثقة مدلس ... ". تقريب التهذيب (ص: ١٤١).

٣- أخرجه الترمذي في سننه، في كتاب الصلاة عن رسول الله، باب (٢٣٢) ما جاء : لا وتران في ليلة، (ص : ١٣٥)، حديث رقم : ٤٧١ ، وابن ماجه في سننه، في كتاب : إقامة الصلاة، والسنة فيها، باب (١٢٥) ما جاء في الركعتين بعد الوتر جالساً، (ص : ١٩٩)، حديث رقم : ١١٩٥ .

فهذا حديث أحد رواته مدلس، وهو : ميمون بن موسى [١] ، وروى هذا الحديث بالعنعنة، فيصبح الحديث بهذا معلولاً بعلة قادحة، خفية، فتصبح – هذه العلة هنا – على بابها – أي اصطلاحاً– .

المثال الثالث – حديث أحد رواته مدلس، ورواه مدلس تدليس إسناد .

قال ابن الصلاح : " مثال ذلك [أي مثال تدليس الإسناد] : ما روينا عن علي بن خَشْرَمٍ، قال : كنا عند ابن عيينة، فقال : قال الزهري، فقيل له حدثكم الزهري؟، فسكت، ثم قال : قال الزهري، فقيل له : سمعته من الزهري ؟ ، فقال : لا، لم أسمعه من الزهري، ولا ممن سمعه من الزهري، حدثني عبد الرزاق، عن معمر عن الزهري " [٢] .

فهذا السند معلولٌ بعلة قادحة، وهي : عدم تصريح المدلس بالسماع ممن روى عنه، لكن تدليس ابن عيينة يحتمل [٣] ، فبهذا تصبح العلة غير قادحة .

المثال الرابع – حديث مُدَلَّس تدليس شيوخ .

قال ابن الصلاح : " مثاله [أي مثال تدليس الشيوخ] : ما روي لنا عن أبى بكر بن مجاهد – الإمام المقري – : أنه روى عن أبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني، فقال : حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله .

وروي عن أبي بكر محمد بن الحسن النقاش، المفسر، المقري، فقال: حدثنا محمد بن سند، نسبه إلى جده، والله أعلم " [٤] .

فهذا السند معلولٌ بعلة قادحة، خفية، وهي : عدم تصريح المدلس بما تعارف عليه من روى عنه؛ لأنه قد يكون ضعيفاً، فيخفيه حتى لا يُعلم، فتصبح – أي العلة هنا – على بابها – أي اصطلاحاً – .

١– قال ابن حجر العسقلاني : " ميمون بن موسى ... المرئي ... صدوق مدلس ... " . تقريب التهذيب (ص : ٦١٦)، وهو من المرتبة الثالثة الذين لا يحتمل تدليسهم إلا إذا صرّحوا بالسماع . انظر إلى : تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص : ٤٧) .

٢– مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٠٢ ، ١٠٣) .

٣– انظر إلى : تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص : ١٣ ، ٣٢) .

٤– مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٠٣) .

المثال الخامس – حديث مُدَلَّس، ومعلول – بغير التدليس – بضعف بعض رواته، وهو علة قادحة .

قال الحاكم النيسابوري : " أخبرنا إسماعيل بن محمد بن الفضل الشعراني، قال حدثنا جدي، قال حدثنا كثير بن يحيى، قال حدثنا أبو عوانة [١] ، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر ﷺ ، أن النبي ﷺ قال : " فلان في النار، ينادي يا حنان، يا منان " [٢] . قال أبو عوانة : قلت للأعمش : سمعتَ هذا من إبراهيم ؟ ، قال : لا، حدثني به حكيم بن جبير عنه " [٣] .

فالحديث معلول بعلة قادحة – غير التدليس [٤] – ؛ لأن في رواته راوياً ضعيفاً، ومطعوناً في عدالته، وهو : حكيم بن جبير [٥] ، وبهذا فيصبح الحديث معلولاً بعلتين إحداهما غير قادحة – وهي علة التدليس هنا – ، والأخرى قادحة ظاهرة – وهي الطعن في عدالة أحد رواة الحديث – فبهذا تصبح العلتان ليستا على بابها .

١- وهو : الوضاح بن عبد الله اليشكري .

٢- الحديث بهذا الإسناد أخرجه الحاكم في : معرفة علوم الحديث (ص : ٣٤٢) ، وأحمد بن حنبل في مسنده (٣ / ٢٣٠)، وحكمه بهذا الإسناد: ضعيف؛ للتدليس، ولضعف أحد رواته .

٣- معرفة علوم الحديث (ص : ٣٤٢) .

٤- المدلس في هذا الحديث هو : الأعمش، وقد جعلة ابن حجر في المرتبة الثانية الذين يحتمل تدليسهم. انظر إلى : تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص : ٣٣) .

٥- قال ابن حجر العسقلاني : " حكيم بن جبير الأسدي ... ضعيف، رمي بالتشيع ... " . تقريب التهذيب (ص : ١٣٥).

المبحث الثاني

العلة وعلاقتها بالحديث الشاذ [1]

تعريف الحديث الشاذ :

ذكر ابن الصلاح أقوال بعض أئمة الحديث في تعريف الحديث الشاذ [2] ، ثم بيَّن الصواب منها، من غير الصواب، وقال بعد أن فنّدها : " فهذا الذي ذكرناه، وغيره، من مذاهب أئمة الحديث يبين لك أنه ليس الأمر في ذلك على الإطلاق، الذي أتى به الخليلي، والحاكم، بل الأمر في ذلك على تفصيل ... " [3]، ورجح تعريفاً للحديث الشاذ وهو : مخالفة المنفرد الثقة، أو الصدوق لمن هو أولى منه [4] . [5]

شروط الحديث الشاذ :

يتضح من تعريف الحديث الشاذ، أنه لا بد من توفر شرط في الحديث كي يكون شاذاً، وهو :

- مخالفة الراوي الثقة، لمن هو أوثق منه، أو جمع من الثقات، أو مخالفة الصدوق للثقة، أو من هو أصدق منه وأرجح، أو جمع من الصدوقين [6] .

١- وهو النوع الثالث عشر من أنواع علوم الحديث عند ابن الصلاح في مقدمته . مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٠٦) .

٢- وهذه الأقوال كما جاءت في مقدمته (ص : ١٠٦) هي :

- قول الشافعي : ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يروي غيره، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس . نقله الحاكم عنه في كتاب : معرفة علوم الحديث (ص : ٣٧٥) .
- قول أبي يعلى الخليلي القزويني : الذي عليه حفاظ الحديث : أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد، يشذ بذلك شيخ، ثقة كان أو غير ثقة. فما كان من غير ثقة فمتروك، لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه، ولا يحتج به . انظر إلى : الإرشاد (١ / ١٧٦) .
- قول الحاكم النيسابوري : هو الحديث الذي يتفرد به ثقة من الثقات، وليس له أصل بمتابع لذلك الثقة . انظر إلى : معرفة علوم الحديث (ص : ٣٧٥) .

٣- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٠٧) .

٤- حيث وجوه الترجيحات – هنا – كثيرة، منها ما ذكره ابن حجر العسقلاني كـ : مزيد ضبط، أو كثرة عدد، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات. انظر إلى : نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ص : ٨٤) .

٥- انظر إلى : مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٠٨)، حيث قال ما نصه : " إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه، فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك، وأضبط، كان ما انفرد به شاذاً، مردوداً..." .

٦- قال ابن حجر العسقلاني : " الشاذ : ما رواه المقبول مخالفاً لِمَنْ هو أَولى منه، وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ، بحسب الاصطلاح " . نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ص : ٢١٣) .

العلاقة بين العلة والحديث الشاذ

هناك علاقة وثيقة بين العلة والحديث الشاذ، تتمثل فيما يلي :

- **الشذوذ في الحديث، من الأمور المعينة على إدراك العلة .**

قال مسلم : " والجهة الأخرى [التي تعرف بها خطأ المخطئ في الحديث، وصواب غيره اذا أصاب فيه] : أن يروي نفر من حفاظ الناس : حدثنا عن مثل الزهري، أو غيره من الأئمة، بإسناد واحد، ومتن واحد، مجتمعون على روايته في الإسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنى، فيرويه آخر سواهم عمن حدث عنه النفر، الذين وصفناهم، بعينه، فيخالفهم في الإسناد، أو يقلب المتن، فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ، فيُعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ، دون الواحد المنفرد، وإن كان حافظاً ... " (١) .

قال ابن الصلاح : " ويستعان على إدراكها [أي العلة] بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له [والشذوذ هو : مخالفة الثقة لما هو أوثق منه، أو جمع من الثقات]، مع قرائن تنضم إلى ذلك " (٢) .

فالمخالفة – التي هي شرط الحديث الشاذ – تعد من أهم الأمور المعينة على إدراك العلة، وهي أمر لا يُدْرَك إلا من خلال التفتيش، والتخريج لذلك الحديث .

- **الشذوذ والعلة يبحثان في الأحاديث التي رواتها ثقات .**

قال ابن الصلاح بعد تعريف الحديث المعلول : " ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات ... " (٣) .

وقال أيضاً في تعريف الحديث الشاذ بما معناه : مخالفة المنفرد الثقة لما هو أولى منه. (٤)

وبهذا يتفق الشاذ والمعلول بأنهما : يبحثان في أحاديث الثقات .

١- التمييز (ص : ١٧٢) .

٢- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٠) .

٣- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٠) .

٤- انظر إلى : المصدر السابق (ص : ١٠٨)، حيث قال ما نصه : " إذا انفرد الراوي بشيء، نظر فيه : فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك، وأضبط، كان ما انفرد به شاذاً، مردوداً..." .

- **تفرد راوي الشاذ برواية حديث، فعندئذ يعد معلولاً :**
  - **إما بعلة غير قادحة :**

حيث إن تفرد راوي الحديث الشاذ – الثقة، أو الصدوق – برواية حديث ما – غير مخالف فيه من هو أوثق منه، أو أصدق منه – يعد مقبولاً، لكنه معلول بعلة التفرد، وهذه العلة مقبولة وغير قادحة هنا –غالباً – ؛ لأن راوي الحديث الشاذ : ثقة، أو صدوق – كما بينا في تعريف الحديث الشاذ – .

قال ابن الصلاح : " وإن لم تكن فيه [أي الراوي المنفرد] مخالفة، لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو، ولم يروه غيره، فينظر في هذا الراوي المنفرد : فإن كان عدلاً، حافظاً، موثوقاً بإتقانه، وضبطه، قبل ما انفرد به، ولم يقدح الانفراد فيه، كما فيما سبق من الأمثلة (١) " (٢) .

  - **وإما بعلة قادحة :**

حيث مخالفة الثقة لما هو أوثق منه، أو جمع من الثقات يعد علة قادحة، تحول بين الحديث وقبوله .

قال ابن الصلاح : " إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه، فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك، وأضبط، كان ما انفرد به شاذاً، مردوداً..." (٣) .

قال حمزة الميلباري : " الشاذ نوع من أنواع العلة ...، والذي ينبغي أن نعلمه في هذه المناسبة هو : أن لفظ الشاذ قليل الورود في كتب العلل، غير أن ما يوردونه فيها من أنواع الحديث المعلول، يتجسد فيها معنى الشاذ على اختلاف الآراء، لا سيما على معناه المستقر في كتب المصطلح " (٤) .

علاقة قوية، وثيقة بين العلة والحديث الشاذ، تتمثل في كون الشذوذ من الأمور المعينة على إدراك العلة، ومخالفة راوي الشاذ لمن هو أرجح منه يعد علة قادحة خفية – فتصبح على بابها – ، أما إذا لم يخالف فالعلة – أي التفرد – غير قادحة – فتصبح ليست على بابها – .

١- كمثال حديث : " إنما الأعمال بالنيات ... " قال ابن الصلاح بعد ذكره لهذا الحديث : " فإنه حديث فرد، تفرد به عمر ﷺ ، عن رسول الله ﷺ . ثم تفرد به عن عمر، علقمة بن وقاص، ثم عن علقمة، محمد بن إبراهيم، ثم عنه يحيى بن سعيد، على ما هو الصحيح عند أهل الحديث " . مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٠٦ ، ١٠٧) .

٢- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٠٨) .

٣- المصدر السابق (ص : ١٠٨) .

٤- علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد (ص : ٥٣ ، ٥٤) .

بعض الأمثلة التي تبين العلاقة بين العلة والحديث الشاذ :

المثال الأول – حديث شاذ إسناداً :

قال ابن أبي حاتم : " سألتُ أبي، عن حديثٍ، رواه حماد بن زيد، عن عَمْرو بن دينار، عن عوسجة – مولى ابن عباس ﷺ – : " أَنَّ رَجُلاً تُوُفِّيَ عَلَىْ عَهْدِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ ، وَلَمْ يَدَعْ وَاْرِثاً إِلَّا مَوْلىً، هُوَ أَعْتَقَهُ... الحديث " [١] .

فقلت له : فإن ابن عُيَينة، ومحمد بن مسلم الطائفي، يقولان : عن عوسجة، عن ابن عباس ﷺ، عن النبي ﷺ [٢] .

فقلت له : اللذين يقولان : ابن عباس محفوظ ؟ ، فقال : نعم، قصر حماد بن زيد " [٣] ، هذا مع كون حماد من أهل العدالة، والضبط، ولكنه رجح روايةَ من هم أكثر عدداً منه . [٤]

فهذا الحديث بهذا يكون معلولاً، بعلة قادحة، خفية، فتصبح – هنا – على بابها – أي اصطلاحاً – .

المثال الثاني – حديث شاذ متناً :

قال السخاوي : " ومثاله [أي الحديث الشاذ] في المتن : زيادة يوم عرفة، في حديث : " أَيَّاْمِ التَشْرِيْقِ أَيَّاْمَ أَكْلٍ وَشُرْبٍ "؛ فإن الحديث من جميع طرقه بدونها [أي بدون زيادة يوم عرفة]، وإنما جاء بها موسى بن علي بن رباح، عن أبيه، عن عقبة بن عامر، كما أشار إليه ابن عبد البر [٥] " [٦] .

فهذا الحديث بهذا يكون معلولاً، بعلة قادحة، خفية أيضاً، فتصبح – هنا – على بابها – أي اصطلاحاً – .

١- هذا الحديث بهذا الإسناد أخرجه ابن أبي حاتم في علل الحديث (٤ / ٥٦٣) .

٢- والحديث بهذا السند أخرجه الترمذي في سننه، في كتاب الفرائض، باب (١٤) ميراث المولى الأسفل، (ص : ٥٥١)، حديث رقم : ٢١٠٦ ، وابن ماجه في سننه، في كتاب الفرائض، باب (١١) من لا وارث له، (ص : ٤٦٧)، حديث رقم : ٢٧٤١ ، وأحمد في مسنده (١ / ٢٢١) .

٣- علل الحديث لابن أبي حاتم (٤ / ٥٦٣) .

٤- قاله السخاوي في كتابه : فتح المغيث (١ / ١٩٧) .

٥- انظر إلى : التمهيد لابن عبد البر (١٢ / ١٢٣ – ١٢٧) .

٦- فتح المغيث (١ / ١٩٧) .

المثال الثالث – حديث شاذ في الإسناد والمتن معاً :

حديثٌ رواه أبو داود [١] ، والنسائي [٢] ، وأحمد [٣] ، واللفظ لأبي داود قال : " حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ – وَاللَّفْظُ لِلْحَسَنِ –، قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ " إِذَا وَقَعَتْ الْفَأْرَةُ فِي السَّمْنِ فَإِنْ كَانَ جَامِدًا فَأَلْقُوهَا، وَمَا حَوْلَهَا، وَإِنْ كَانَ مَائِعًا فَلَا تَقْرَبُوهُ " .

هذا حديث شاذ في الإسناد والمتن : ففي الإسناد : شذ معمر، عن الزهري، عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة ﷺ بهذه الرواية، ورواه جماعة [٤] وجودوا إسناده بذكر ابن عباس وميمونة فيه . وفي المتن : شذوذٌ في ذكر التفصيل بين الجامد والمائع .

قال الترمذي : " وحديث ابن عباس، عن ميمونة، أصح، وروى معمر، عن الزهري، عن سعيد ابن المسيب، عن أبي هريرة ﷺ ، عن النبي ﷺ نحوه، وهو حديث غير محفوظ.

قال [أي الترمذي] : وسمعت محمد بن إسماعيل يقول : وحديث معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ﷺ ، عن النبي ﷺ ، وذكر فيه أنه سئل عنه، فقال : " إذا كان جامداً فألقوها، وما حولها، وإن كان مائعاً، فلا تقربوه " . [قال البخاري :] هذا خطأٌ، أخطأ فيه معمر، قال : والصحيح حديث الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس، عن ميمونة " [٥] .

وقال ابن حجر العسقلاني : " و [روى] الحفاظ من أصحاب ابن عيينة بدونها [أي بدون التفصيل بين جامد ومائع]، وجودوا إسناده، فذكروا فيه ابن عباس، وميمونة، وهو الصحيح " [٦] .

فهذا الحديث بهذا يكون معلولاً، بعلتين قادحتين، خفيتين، فتصبح – العلة هنا – على بابها – أي اصطلاحاً – .

١– أخرجه أبو داود في سننه، كتاب : الأطعمة، باب (٤٨) الفأرة تقع في السمن، (ص : ٦٤٢)، حديث رقم : ٣٨٤٢، والحديث بهذا الإسناد: ضعيف؛ للشذوذ .

٢– أخرجه النسائي في سننه، كتاب : الفرع والعتيرة، باب (١٠) ، (ص : ٧١٠)، حديث رقم : ٤٢٦٠ .

٣– أخرجه أحمد في مسنده (٢ / ٢٣٣ ، ٢٦٥ ، ٤٩٠) .

٤– انظر إلى : صحيح البخاري، كتاب : الوضوء، باب (٦٧) ما يقع من النجاسات في السمن والماء بدون مائع، (١ / ٧١)، حديث رقم : ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، وكذلك في كتاب : الذبائح والصيد، باب (٣٤) إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد، (٣ / ٥٤٧) ، حديث رقم : (٥٥٣٨ – ٥٥٤٠)، وسنن أبي داود ، كتاب : الأطعمة، باب (٤٨) الفأرة تقع في السمن، (ص : ٦٤٢)، حديث رقم : ٣٨٤١ ، وسنن الترمذي، كتاب : الأطعمة، باب (٨) ما جاء في الفأرة تموت في السمن، (ص : ٤٨١)، حديث رقم : ١٧٩٨ ، سنن النسائي، كتاب : الفرع والعتيرة، باب (١٠) ، (ص : ٧١٠)، حديث رقم : ٤٢٥٨ ، ٤٢٥٩ ، وغيرهم الكثير .

٥– سنن الترمذي (ص : ٤٨١ ، ٤٨٢) .

٦– فتح الباري لابن حجر (١ / ٣٤٤) .

المبحث الثالث

العلة وعلاقتها بالحديث المنكر [١]

تعريف الحديث المنكر :

بعد أن ذكر ابن الصلاح تعريف البَرْدِيْجِي [٢] للحديث المنكر، قسَّم الحديث المنكر إلى قسمين، وعرف كل قسم من هذين القسمين، وهما :

القسم الأول – " هو : المنفرد، المخالف لما رواه الثقات [٣] " [٤] .

القسم الثاني – " هو : الفرد، الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده " [٥].

شروط الحديث المنكر :

- شرط الحديث المنكر حسب القسم الأول من أقسامه[٦] : مخالفة المنفرد في روايته، لرواية الثقات .
- شرط الحديث المنكر حسب القسم الثاني من أقسامه [٧] : تفرد راوي الحديث – المنكر، الضعيف – في روايته .

١- وهو النوع الرابع عشر من أنواع علوم الحديث عند ابن الصلاح في مقدمته . مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٠٩) .

٢- والتعريف هو : " الحديث، الذي ينفرد به الرجل، ولا يُعرف متنه من غير روايته، لا من الوجه الذي رواه منه، ولا من وجه آخر " . المصدر السابق (ص : ١٠٩) .

٣- وهذا التعريف فيه نظر؛ حيث لا فرق بينه وبين الشاذ، وقد فرق ابن حجر العسقلاني بينهما فقال : " فليس في عبارته [أي عبارة ابن الصلاح] ما يفصل أحد النوعين عن الآخر. نعم، هما مشتركان في : كون كل منهما على قسمين، وإنما اختلافهما في مراتب الرواة، فالصدوق : إذا تفرد بشيءٍ، لا متابع له، ولا شاهد، ولم يكن عنده من الضبط ما يشترط في حد الصحيح والحسن، فهذا أحد قسمي الشاذ، فإن خولف مَنْ هذه صفته مع ذلك، كان أشدَّ في شذوذه، وربما سماه بعضهم : منكراً، وإن بلغ تلك الرتبة في الضبط؛ لكنه خالف من هو أرجح منه في الثقة، والضبط، فهذا القسم الثاني من الشاذ، وهو المعتمد في تسميته.

وأما ما انفرد المستور، أو الموصوف بسوء الحفظ، أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض، بشيءٍ لا متابع له، ولا شاهد، فهذا أحد قسمي المنكر، وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث. وإن خولف في ذلك، فهو القسم الثاني، وهو المعتمد على رأي الأكثرين " . النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٦٧٤ ، ٦٧٥) .

٤- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٠٩) .

٥- المصدر السابق (ص : ١١٠) .

٦- عند ابن الصلاح في مقدمته (ص : ١٠٩) .

٧- عند ابن الصلاح في مقدمته (ص : ١١٠) .

العلاقة بين العلة والحديث المنكر

هناك علاقة وثيقة بين العلة والحديث المنكر، تتمثل فيما يلي :

- **النكارة في الحديث، من الأمور المعينة على إدراك العلة .**

قال ابن الصلاح : " ويستعان على إدراكها [أي العلة] بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له [والنكارة هي : مخالفة الثقات]، مع قرائن تنضم إلى ذلك " (١) .

فالمخالفة – التي هي شرط الحديث المنكر – تعد من أهم الأمور المعينة على إدراك العلة، وهي أمر لا يُدْرَك إلا من خلال التفتيش، والتخريج لذلك الحديث .

- **كثرة اتهام الراوي بأنه منكر الحديث، يعد سبباً من أسباب جعل مروياته : معلولة، مردودة .**

قال أحمد بن حنبل : " الحديث عن الضعفاء، قد يُحْتَاجُ إليه في وقت، والمنكر أبداً منكرٌ " (٢) .

قال مسلم : " وعلامة المنكر في حديث المحدث : إذا ما عرضت روايته للحديث، على رواية غيره، من أهل الحفظ، والرضا، خالفت روايته، روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث، غير مَقْبُوْلِهِ ولا مُسْتَعْمَلِهِ " (٣) .

قال حمزة الميلباري : " ... الراوي يصبح منكر الحديث، ومهجور الرواية؛ إذا كثرت في مروياته المناكير، وتعرف النكارة بمخالفة الراوي للآخرين من الحفاظ المعروفين " (٤) .

فكثرة اتهام الراوي بأنه خالف غيره – ممن هم أرجح منه – دليل على ضعفه، وقلة ضبطه لمروياته، وهذا سبب رئيس من أسباب رد مروياته، وجعلها معلولة بعلة قادحة .

١- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٠) .

٢- علل أحمد رواية المروذي (ص : ١٦٣) .

٣- صحيح مسلم (١ / ٩) .

٤- الحديث المعلول قواعد وضوابط (ص : ٣٣) .

- **تفرد راوي المنكر بحديث فعندئذٍ يعد معلولاً – أي الحديث – :**
  - **إما بعلة غير قادحة :**

حيث إن تفرد راوي الحديث المنكر برواية حديث ما – ، غير مخالف فيه من هو أوثق منه – يعد مقبولاً، لكنه معلول بعلة التفرد، وهذه العلة مقبولة، وغير قادحة هنا –غالباً – ، بشرط أن يكون ذلك الراوي ثقة، أو صدوقاً.

قال ابن الصلاح : " [القسم الثاني من أقسام الحديث المنكر] هو : الفرد، الذي ليس في راويه من الثقة، والإتقان، ما يحتمل معه تفرده " [١] .

وقال ابن كثير : " وأما إن كان [راوي الشاذ] الذي تفرد به [أي بالحديث] عدلاً، ضابطاً، حافظاً، قُبِلَ شرعاً ... " [٢] .

- **وإما بعلة قادحة :**

حيث إن مخالفة الراوي لمن هو أوثق منه، يعد علة قادحة، تحول بين الحديث وقبوله، وكذلك لو تفرد راوي المنكر[٣] بحديث، وكان ممن لا يُحْتَمَلُ تفرده، فعندئذ يعد – تفرد راوي المنكر – علة قادحة أيضاً .

قال ابن الصلاح : " [القسم الثاني من أقسام الحديث المنكر] هو : الفرد، الذي ليس في راويه من الثقة، والإتقان، ما يحتمل معه تفرده " [٤] .

وقال ابن كثير : " إن خالف راويه [أي راوي المنكر] الثقات، فمنكر، مردود، وكذلك إن لم يكن عدلاً، ضابطاً، وإن لم يخالف، فمنكر مردود " [٥] .

علاقة وثيقة وقوية بين العلة والحديث المنكر، تتمثل في كون النكارة – في الحديث – من أهم الأمور المعينة على إدراك العلة، و مخالفة الراوي لمن هو أرجح منه، أو كثرة اتهامه بأنه منكر الحديث، فإن هذا يعد علة قادحة خفية – فتصبح على بابها – ، أما إذا لم يخالف فتعد علة غير قادحة – فتصبح ليست على بابها سواء أكانت خفية، أم ظاهرة – .

١- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١١٠) .
٢- اختصار علوم الحديث (ص : ٥٠) .
٣- حسب تعريف ابن الصلاح .
٤- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١١٠) .
٥- اختصار علوم الحديث (ص : ٥٠) .

بعض الأمثلة التي تبين العلاقة بين العلة والحديث المنكر :

المثال الأول – حديث منكر – حسب القسم الأول عند ابن الصلاح [1] – ، والنكارة علة قادحة:

قال أبو داود : " حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْحَنَفِيِّ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ : " كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ، وَضَعَ خَاتَمَهُ " [2]

قَالَ أَبُو دَاوُد : " هذا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ ؛ وإنما يعرف عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس ﷺ : " أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرِقٍ ثُمَّ أَلْقَاهُ ". والوهم فيه من : همام، ولم يروه إلا همام " [3] .

وقال النسائي : " هذا حديث غير محفوظ " [4] .

وقال ابن حجر العسقلاني : " وقد نوزع أبو داود في حكمه عليه بالنكارة، مع أن رجاله من رجال الصحيح .

والجواب : أن أبا داود حكم عليه بكونه منكراً؛ لأن هماماً تفرد به عن ابن جريج، وهما وإن كانا من رجال الصحيح، فإن الشيخين لم يخرجا من رواية : همام عن ابن جريج شيئاً؛ لأنَّ أَخْذَهُ عَنْهُ كَأْنَ لَمَّا كان ابن جريج بالبصرة، والذين سمعوا من ابن جريج بالبصرة، في حديثهم خلل من قِبَلِهِ، والخلل في هذا الحديث من جهة : أن ابن جريج دلسه عن الزهري، بإسقاط الواسطة، وهو : زياد بن سعد، ووهم همام في لفظه على ما جزم به أبو داود وغيره، هذا وجه حُكْمِهِ [أي حكم أبي داود] عليه بكونه منكراً، وحكم النسائي عليه بكونه غير محفوظ أصوب... وأما متابعة يحيى بن المتوكل له عن ابن جريج، فقد تفيد، لكن قول يحيى بن معين : لا أعرفه، أراد به جهالة عدالته، لا جهالة عينه، فلا يعترض عليه بكونه روى عنه جماعة، فإن مجرد روايتهم عنه

١– قال ابن الصلاح : " هو : المنفرد، المخالف لما رواه الثقات " . مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٠٩) .

٢– أخرجه أبو داود في سننه، كتاب : الطهارة، باب (١٠) الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى، يدخل به الخلاء، (ص : ٩)، حديث رقم : ١٩ ، والترمذي في سننه، كتاب : اللباس، باب (١٦) ما جاء في لبس الخاتم في اليمين، (ص : ٤٧٠)، حديث رقم : ١٧٤٦ ، والنسائي في سننه، في كتاب : الزينة، باب (٥٤) نزع الخاتم عند دخول الخلاء، (ص : ٨٤٩)، حديث رقم : ٥٢١٣ ، وابن ماجه في سننه، في كتاب : الطهارة، باب(١١) ذكر الله على الخلاء و الخاتم في الخلاء، (ص : ٥٨)، حديث رقم : ٣٠٣ ، كلهم من طريق همام عن ابن جريج عن الزهري عن أنس ﷺ ، والحديث بهذا الإسناد: ضعيف؛ للنكارة فيه .

٣– سنن أبي داود (ص : ١٠) .

٤– سنن النسائي الكبرى (٥ / ٤٥٦) .

لا تستلزم معرفة حاله . وأما ذكر ابن حبان له في : [كتابه] الثقات، فإنه قال فيه مع ذلك : كان يخطئ وذلك مما يتوقف به عن قبول أفراده " [١] .

فهذا الحديث – بهذا – يعد معلولاً بعلة قادحة، خفية، فتصبح – هنا – على بابها – أي اصطلاحاً – .

المثال الثاني – حديث منكر؛ وذلك لتفرد راويه – وهذا بحسب القسم الثاني عند ابن الصلاح[٢] – وتفرد الراوي الضعيف في رواية الحديث يعد علة قادحة :

قال ابن الصلاح : " ومثال الثاني – وهو : الفرد، الذي ليس في راويه من الثقة، والإتقان، ما يحتمل معه تفرده – : ما رويناه من حديث أبي زكير – يحيى بن محمد بن قيس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة – رضي الله عنها – : أن رسول الله ﷺ قال : " كُلُوا الْبَلَحَ بِالتَّمْرِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا رَأَىْ ذَلِكَ غَاظَهُ، وَيَقُوْلُ : عَاشَ ابْنُ آدَمَ حَتَّى أَكَلَ الْجَدِيدِ بِالْخَلَقَ " [٣] .

[قال ابن الصلاح :] تفرد به أبو زكير، وهو شيخ، صالح، أخرج عنه مسلم في كتابه [أي الصحيح] [٤] ، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده، والله أعلم " [٥] .

وقال الذهبي نقلاً عن الفلاس (ت ٢٤٩هـ) قوله في هذا الحديث : " هذا حديث منكر " [٦].

وقال ابن عدي في حكم هذا الحديث : " ولا أعلم [من] رواه عن هشام بن عروة غيره " [٧] .

فهذا الحديث – بهذا – يعد معلولاً بعلة قادحة، خفية، فتصبح – هنا – على بابها – أي اصطلاحاً – .

١– النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٦٧٧ ، ٦٧٨) .

٢– قال ابن الصلاح : " هو : الفرد، الذي ليس في راويه من الثقة، والإتقان، ما يحتمل معه تفرده " . مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٠٩) .

٣– أخرجه ابن ماجه في سننه، في كتاب : الأطعمة، باب (٤٠) أكل البلح بالتمر، (ص : ٥٧٠)، حديث رقم : ٣٣٣٠ ، والحديث بهذا الإسناد: ضعيف .

٤– أخرج عنه مسلم في المتابعات، والشواهد، وليس في الأصول.

قال الزركشي : " إطلاق المصنف أن مسلماً أخرج له [أي أبو زكير – يحيى بن محمد بن قيس –] ليس بجيد؛ إنما خرَّج له في المتابعات، لا في الأصول " . النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٢ / ١٦٨) .

قال الحافظ العراقي : " وإنّما أخرجَ لهُ مسلمٌ في المتابعات " . شرح التبصرة والتذكرة (ص : ٨٠) .

٥– مقدمة ابن الصلاح (ص : ١١٠ ، ١١١) .

٦– ميزان الاعتدال (٧ / ٢١٦) .

٧– الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ٢٤٣) .

المثال الثالث – حديث منكر في الإسناد – رواه ضعيف، مخالف لما رواه الثقة – ومخالفة الضعيف لمن أوثق منه علة قادحة أيضاً :

قال ابن أبي حاتم : " وَسُئِلَ أَبُو زُرعَةَ عَن حَدِيثٍ، رَواهُ حُبَيِّب بن حَبِيبٍ – أَخُو حَمزَةَ ابن حَبِيبٍ – ، عَن أَبِي إِسحاقَ، عَنِ العَيزارِ بن حُرَيثٍ، عَنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ ، قالَ : قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : " مَن أَقامَ الصَّلاةَ، وَآتَى الزَّكاةَ، وَحَجَّ البَيتَ، وَصامَ رَمَضانَ، وَقَرَى الضَّيفَ، دَخَلَ الجَنَّةَ " [١] .

قال أبو زرعةَ : هذا حديث منكرٌ، إنما هو عن ابن عباس موقوفًا " [٢] .

فهذا الحديث – بهذا – يعد معلولاً بعلة قادحة، خفية، فتصبح – هنا – على بابها – أي اصطلاحاً – .

١- أخرجه الطبراني في : المعجم الكبير (١٢ / ١٣٦)، وذكره ابن أبي حاتم في علل الحديث (٥ / ٣٥٨) ، والحديث بهذا الإسناد: ضعيف .

٢- علل الحديث لابن أبي حاتم (٥ / ٣٥٨) .

المبحث الرابع

العلة وعلاقتها بالاعتبار والمتابعات والشواهد [١]

تعريف الاعتبار، والمتابعات، والشواهد :

تعريف الاعتبار [٢] :

" الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة، والشاهد " [٣] .

تعريف المتابعة :

- **المتابعة التامة :** أن يشارك راوي الحديث، راوٍ آخر في رواية الحديث، عن شيخه . [٤]
- **المتابعة القاصرة – أو الناقصة – :** أن يشارك راوي الحديث، راوٍ آخر في رواية الحديث، عن شيخ شيخه، أو من فوقه، ولو اتفقا في الصحابي ﷺ [٥] .

تعريف الشاهد :

أن يشارك راوي الحديث، راوٍ آخر، في رواية الحديث بالمعنى، سواء اتفقا في الصحابي، أو اختلفا، وقد يروي عن صحابي آخر بلفظه، وكل ذلك يسمى شاهداً [٦] .

١- وهو النوع الخامس عشر من أنواع علوم الحديث عند ابن الصلاح في مقدمته. مقدمة ابن الصلاح (ص : ١١٢).

٢- لم يُعرِّف ابن الصلاح، الاعتبار، ومن قرأ كلامه يتوهم أنه جعله قسيماً للمتابعات والشواهد، والأصل : أنه : الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد، وهو قسم لهما، وليس قسيماً . انظر إلى : النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٦٨١)، تدريب الراوي (ص : ٢٠٥) .

٣- النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٦٨١) .

٤- يُفْهَمُ تعريف المتابعة التامة من قول ابن الصلاح : " فمثال المتابعة أن يروي ذلك الحديث [أن يروي حماد بن سلمة، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة ﷺ ، عن النبي ﷺ] بعينه عن أيوب غير حماد، فهذه المتابعة التامة ..." مقدمة ابن الصلاح (ص : ١١٢) .

٥- يفهم تعريف المتابعة الناقصة من قول ابن الصلاح : " [إذا] رواه [أي الحديث المذكور سابقاً وهو : أن يروي حماد ابن سلمة، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة ﷺ ، عن النبي ﷺ] بعضهم عن ابن سيرين، أو عن أبي هريرة، أو رواه غير أبي هريرة عن رسول الله ﷺ ، فذلك قد يطلق عليه اسم المتابعة أيضاً [يقصد إطلاق لفظ المتابعة على الشاهد]، لكن يقصر عن المتابعة الأولى [أي متابعة قاصرة]، بحسب بعدها منها، ويجوز أن يسمى ذلك بالشاهد أيضاً " . المصدر السابق (ص : ١١٢ ، ١١٣) .

٦- يُفْهَمُ تعريف الشاهد من قول ابن الصلاح : " أو رواه [أي الحديث المذكور سابقاً وهو : أن يروي حماد بن سلمة، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة ﷺ ، عن النبي ﷺ] غير أبي هريرة عن رسول الله ﷺ ، ... يجوز أن يسمى=

ولكن الذي عليه العمل أن الصحابي يكون مختلفاً، على العكس من المتابعة .

شروط المتابعات والشواهد :

شرط المتابعة :

- **شرط المتابعة التامة** : أن يلتقي الراوي المشارِك مع راوي الحديث المُتَابَعِ، في جميع السند، ابتداءً من شيخه، وانتهاءً برسول الله ﷺ .
- **شرط المتابعة القاصرة** : أن يلتقي الراوي المشارِك مع راوي الحديث المُتَابَعِ، في شيخ شيخه، أو من فوقه، ولو بالصحابي ﷺ .

شرط الشاهد :

أن يتفق الحديثان – المُتَابِعُ ، والمُتَابَعُ عليه – في لفظ الحديث أو معناه، على أن يكون الصحابي ﷺ مختلفاً [١] .

شرط يجتمع فيه المتابعة والشاهد :

أن يكون راويهما – أي راوي المتابعة والشاهد – مما يصح للاعتبار .

=ذلك بالشاهد أيضاً. فإن لم يُرْوَ ذلك الحديث أصلاً، من وجه من الوجوه المذكورة، لكن روي حديث آخر بمعناه، فذلك الشاهد " . مقدمة ابن الصلاح (ص : ١١٢ ، ١١٣) .

١– انظر إلى : تدريب الراوي – تحقيق : الشبراوي – (ص : ٢٠٦) .

العلاقة بين العلة والاعتبار والمتابعات والشواهد

هناك علاقة قوية، وثيقة بين : العلة، والاعتبار، والمتابعات، والشواهد، وهذه العلاقة تتضح فيما يلي :

- **المتابعات والشواهد، من طرق التعرف إلى العلة، والكشف عنها :**

وجود المتابعات والشواهد لحديث ما يبين علل ذلك الحديث – إن وجدت – فنتعرف على تفرد الراوي، أو عدمه، أو إلى زيادات بعض الرواة، أو غير ذلك من العلل.

قال ابن الصلاح : " ويستعان على إدراكها [أي العلة] بتفرد الراوي [ولا يعرف التفرد إلا من خلال البحث عن متابعات وشواهد] ، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك " [١] .

وقال أيضاً : " معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد، هذه أمور يتداولونها في نظرهم في حال الحديث، هل تفرد به راويه، أو لا ؟ وهل هو معروف، أو لا ؟ " [٢] .

وقال النووي : " معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد، هذه أمور يتعرفون بها حال الحديث ... " [٣] .

وقال الحافظ العراقي : " فالاعتبار : أن تأتي إلى حديث لبعض الرواة، فتعتبره بروايات غيره من الرواة بسبر طرق الحديث؛ ليُعرَف : هل شاركه في ذلك الحديث راوٍ غيره، فرواه عن شيخه أم لا ؟ " [٤] .

المتابعات والشواهد قد تكون الطريق الأيسر للوصول إلى العلة والكشف عنها – إن وجدت – ، حيث إن معرفة تفرد الراوي، أو مخالفته لغيره، أو غير ذلك من العلل، كل هذه لا يُتَوصل إليها إلا عن طريق المتابعات والشواهد .

١- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٠) .
٢- المصدر السابق (ص : ١١٢) .
٣- التقريب مع التدريب – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢٠٥) .
٤- شرح التبصرة والتذكرة (ص : ٨١) .

- **المتابعات والشواهد من طرق ترقِّي الحديث، حتى من المردود – المعلول بعلة قادحة – إلى المقبول .**

قد يكون الحديث مردوداً بعلة قادحة – كالانقطاع مثلاً – ، ثم تبين بعد التفتيش أن لذلك الحديث متابعات، أو شواهد، فهذا يقوي الحديث، بل ويرقِّيه من درجة المردود، إلى درجة المقبول .

قال ابن حجر العسقلاني : " ويستفاد منها [أي من المتابعة] التقويةُ " [١] .

وقال السخاوي : " ويستفاد من ذلك كله [أي من المتابعات والشواهد] التقوية " [٢] .

- **المتابعات والشواهد من الطرق التي تعين على التثبت من ضبط الراوي وقبول رواياته:**

من فوائد المتابعات والشواهد : التأكد من ضبط الراوي لمروياته – حيث إن عدم ضبطه لمروياته يعد علة قادحة – ؛ فوجود متابعات، أو شواهد، أو كليهما لحديث راوٍ من الرواة، يؤكد على عدم اختلال ضبط ذلك الراوي، حيث اتحاد السند – فتبين ضبط سند مروياته – ، أو المعنى في مروياته – فتبين ضبط متن مروياته – .

وكذلك فإنَّ عدم صلاحية راوٍ للاعتبار يعد علة قادحة، فهو بمثابة رد قبول روايته، فكثيراً ما يصرح الإمام الدارقطني بقوله : فلان لا يعتبر به [٣] ، ونحوها.

- **عدم توفر المتابعات أو الشواهد للحديث يعد علة :**
  - **إما علة قادحة :**

إذا كان الحديث الذي ليس له متابعات ولا شواهد يعد فرداً، فقبول الحديث الفرد غير جائز، بشرط أن يكون راويه ليس فيه من الصفات ما يُحتمل معه تفرده .

قال ابن الصلاح : " [القسم الثاني من أقسام الحديث المنكر] هو : الفرد، الذي ليس في راويه من الثقة، والإتقان، ما يحتمل معه تفرده " [٤] .

١- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ص : ٢١٤) .

٢- فتح المغيث (١ / ٢٠٨) .

٣- انظر إلى إجابة الدارقطني على سؤالات البرقاني عن بعض الرواة : سؤالات البرقاني (ص : ٢٦ ، ٣٠ ، ٣٧ ، ٤١ ...).

٤- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١١٠) .

وقال ابن كثير : " وكذلك إن لم يكن [راوي المنكر] عدلاً، ضابطاً، وإن لم يخالف، فمنكر مردود " [1] .

هذا بالنسبة إلى قبول حديث الفرد، أما بالنسبة إلى عدم توفر المتابعات، والشواهد للحديث فقال ابن الصلاح : " فأي ذلك [أي المتابعات والشواهد] وجد، يعلم أن للحديث أصلاً، يرجع إليه، وإلا فلا [قال السيوطي : أي وإن لم يوجد شيء من ذلك فلا أصل له] [2] " [3] .

وقال النووي : " فأي ذلك [أي المتابعات والشواهد] وجد، علم أن له أصلاً، يرجع إليه، وإلا فلا " [4] .

- **وإما علة غير قادحة :**

عدم وجود المتابعات والشواهد للحديث، يقتضي أن يكون الحديث فرداً، فإن كان راويه فيه من الضبط والإتقان، ما يُحتمل معه تفرده، فهو مقبول، لكنه معلول بعلة غير قادحة – وهي : تفرد الثقة، أو الصدوق غير المخالف – .

قال ابن كثير : " [وإن لم يوجد في الحديث متابعات، ولا شواهد] فهو فرد من الأفراد " [5] .

وقال السيوطي : " فإن لم يكن [في الحديث متابعات، ولا شواهد] فالحديث فرد " [6] .

وإذا كان الحديث الذي ليس له متابعات ولا شواهد يعد فرداً، فقبول الحديث الفرد جائز؛ بشرط أن يكون راويه فيه من الصفات ما يُحتمل معه تفرده، وليس مخالف لمن أوثق منه.

قال ابن الصلاح : " [القسم الثاني من أقسام الحديث المنكر] هو : الفرد، الذي ليس في راويه من الثقة، والإتقان، ما يحتمل معه تفرده " [7] .

١- اختصار علوم الحديث (ص : ٥٠) .
٢- تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢٠٥) .
٣- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١١٢) .
٤- التقريب مع التدريب – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢٠٥) .
٥- اختصار علوم الحديث (ص : ٥٠) .
٦- تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢٠٥) .
٧- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١١٠) .

وقال ابن كثير : " وأما إن كان [راوي الشاذ] الذي تفرد به [أي بالحديث] عدل، ضابط، حافظ، قُبِلَ شرعاً ... " [١] .

وبهذا يتضح أن الراوي لو كان عدلاً، ضابطاً – الثقة – ، أو خفّ ضبطه قليلاً – الصدوق – ، غير مخالفٍ من هو أوثق منه، أو أصدق منه – أي أرجح منه – ، وتفرد في روايته، فهو مقبول، لكنه معلول بالتفرد، وهو – هنا – علة غير قادحة .

علاقة قوية بين العلة والاعتبار والمتابعات والشواهد؛ فالمتابعات والشواهد من الأمور المعينة على إدراك العلة، وبها يرتقي الحديث من المردود إلى المقبول، وعدم توفرها في الحديث – الذي لا يحتمل تفرد راويه – يعد علة قادحة خفية – فتصبح على بابها – ، أما إن كان راويه ممن يحتمل تفرده فيعد علة غير قادحة – فتصبح ليست على بابها، سواء أكانت خفية، أم ظاهرة – .

١- اختصار علوم الحديث (ص : ٥٠) .

بعض الأمثلة التي تبين العلاقة بين العلة والاعتبار والمتابعات والشواهد :

المثال الأول – حديث معلول؛ لعدم توفر متابعات وشواهد له :

مثّل السيوطي للحديث الذي خلا من المتابعات والشواهد، بحديث أخرجه الترمذي (١) .

قال الترمذي : " حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ عَمْرٍو الْكَلْبِيُّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أُرَاهُ رَفَعَهُ قَالَ : " أَحْبِبْ حَبِيبَكَ هَوْنًا مَا؛ عَسَى أَنْ يَكُونَ بَغِيضَكَ يَوْمًا مَا، وَأَبْغِضْ بَغِيضَكَ هَوْنًا مَا؛ عَسَى أَنْ يَكُونَ حَبِيبَكَ يَوْمًا مَا " (٢) .

وقال أيضاً عن هذا الحديث : "هذا حديث غريب لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه، وقد رُوِيَ هذا الحديث عن أيوبَ، بإسناد غير هذا، رواه الحسن بن أبي جعفر [قال السيوطي : " والحسن متروك الحديث لا يصلح للمتابعات " (٣)] وهو حديث ضعيف أيضاً، بإسناد له عن علي ﷺ عن النبي ﷺ ، والصحيح عن عليٍّ موقوفٌ ... (٤) " .

فيصبح الحديث فرداً، خالٍ من المتابعات والشواهد، وعدم توفرهما – أي المتابعات والشواهد – في هذا الحديث يعد علة غير قادحة للحديث؛ لكون رواته ثقات – لذا فهي ليست على بابها – أي إطلاقاً – .

المثال الثاني – حديث معلول بعلة قادحة، ارتقى بالمتابعات والشواهد إلى المقبول:

قال مالك بن أنس : " [بلغني] أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ، وَكِسْوَتُهُ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَا يُكَلَّفُ مِنْ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ " (٥) .

فهذا الحديث مردود، معلول بعلة قادحة، وهي : الإعضال – وتعد هنا علة قادحة، لكنها ظاهرة، فهي ليست على بابها، وهذا كله قبل التفتيش – ، لكنه بعد التفتيش تبين أن لهذا الحديث متابعات قاصرة – موصولة السند – ، فارتقى الحديث – بها – من المردود إلى المقبول .

١- انظر إلى : تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢٠٦) .

٢- أخرجه الترمذي في سننه، في كتاب : البر والصلة عن رسول الله، باب (٦٠) ما جاء في الاقتصاد في الحب والبغض، (ص : ٥٢٥)، حديث رقم : ١٩٩٧ ، والحديث بهذا الإسناد: ضعيف .

٣- تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢٠٦) .

٤- سنن الترمذي (ص : ٥٢٥) .

٥- أخرجه مالك في الموطأ، كتاب : الاستئذان، باب (١٦) الأمر بالرفق بالمملوك، (٢ / ٣٢٥)، حديث رقم : ٤٠، والحديث بهذا الإسناد: ضعيف .

قال الحاكم النيسابوري : " وهذا [أي : الحديث السابق الذكر] معضل عن مالك، أعضله هكذا في الموطأ، إلا أنه قد وصل عنه خارج الموطأ (١) " (٢) .

والمتابعات عند مسلم (٣) ، وأحمد (٤) .

المثال الثالث – حديث اجتمعت فيه المتابعة التامة، والقاصرة، والشاهد، وهذا يزيده قوة :

مثَّل ابن حجر العسقلاني وغيره، للحديث الذي اجتمعت فيه المتابعات والشواهد – وهذا من أعلى مراتب التقوية، وإزالة علة التفرد، وغيرها – ، بحديث رواه الشافعي في الأم (٥) .

قال الشافعي : " أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : " الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، لاَ تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلاَلَ، وَلاَ تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ، فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلاَثِينَ " (٦) .

المتابعة التامة لهذا الحديث :

قال ابن حجر العسقلاني : " فنظرنا، فإذا البخاري قد روى الحديث في صحيحه (٧) فقال : حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، حدثنا مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر ﷺ، فساقه [أي البخاري] باللفظ الذي ذكره الشافعي سواء [ليس بلفظه، إنما متقارب الألفاظ] ، فهذه متابعة تامة، في غاية الصحة، لرواية الشافعي ﷺ ... " (٨) .

١- أخرجه مسلم موصولاً، في صحيحه، في كتاب : الأيمان، باب (١٠) إطعام المملوك مما يأكل، وإلباسه مما يلبس ... ، (٢ / ٩٢)، حديث رقم : ٤١ ، وأحمد – أيضاً موصولاً – في مسنده (٢ / ٢٤٧ ، ٣٤٢) .

٢- معرفة علوم الحديث (ص : ١٩٥) .

٣- أخرجه مسلم موصولاً، في صحيحه، في كتاب : الأيمان، باب (١٠) إطعام المملوك مما يأكل، وإلباسه مما يلبس ... ، (٢ / ٩٢)، حديث رقم : ٤١ .

٤- أخرجه أحمد – أيضاً موصولاً – في مسنده (٢ / ٢٤٧ ، ٣٤٢) .

٥- انظر إلى : النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٦٨٢ ، ٦٨٣)، وتدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢٠٦ ، ٢٠٧) .

٦- أخرجه الشافعي في كتاب الأم (٣ / ٢٣٢ ، ٢٣٣) ، والحديث بهذا الإسناد: صحيح .

٧- انظر إلى : صحيح البخاري، كتاب : الصوم، باب (١١) قول اللنبي ﷺ : إذا رأيتم الهلال فصوموا ... ، (٢ / ٣٨ ٣٨) ، حديث رقم : ١٩٠٧ .

٨- النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٦٨٣) .

المتابعة القاصرة لهذا الحديث :

قال ابن حجر العسقلاني : " وقد توبع [أي حديث الشافعي] عليه عبد الله بن دينار من وجهين عن ابن عمر ﷺ :

أحدهما : أخرجه مسلم : من طريق أبي أسامة، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ ...[١] .

والثاني: أخرجه ابن خزيمة في صحيحه : من طريق عاصم بن محمد بن زيد، عن أبيه، عن ابن عمر ﷺبلفظ : " فإن غم عليكم فكملوا [الصواب : فأكملوا] ثلاثين" [٢] " . فهذه متابعة – أيضاً – لكنها ناقصة " . [٣]

الشاهد بالمعنى لهذا الحديث[٤] :

رواه البخاري عن آدم، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة ﷺ ولفظه : " فإن غمي [الصواب : غُبِّي] عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين " [٥] .

الشاهد باللفظ لهذا الحديث [٦] :

من رواية عمرو بن دينار عن محمد بن حنين عن ابن عباس ﷺ بلفظه [٧] .

فهذا الحديث يكون – بهذه المتابعات والشواهد – في أعلى مراتب القبول بمجموع طرقه – وليس بجميع طرقه – ؛ لاجتماع المتابعات والشواهد له، فهذا يزيده قوة إلى قوته، ويحول بينه وبين علته – إن كانت له علة التفرد – .

قال ابن حجر العسقلاني، بعد ذكر هذا المثال : " فهذا مثال صحيح، بطرق صحيحة، للمتابعة التامة، والمتابعة الناقصة . والشاهد باللفظ، والشاهد بالمعنى ... " [٨] .

١- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب : الصيام، باب (٢) وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والفطر لرؤية الهلال ... ، (١ / ٤٩٧)، حديث رقم : ٤ .

٢- أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، في كتاب : الصيام، باب (٢١) ذكر الدليل على أن الأمر بالتقدير للشهر، (٣ / ٢٠٢) ، حديث رقم : ١٩٠٩ .

٣- النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٦٨٤) .

٤- انظر إلى : النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٦٨٥) .

٥- انظر إلى : صحيح البخاري، كتاب : الصوم، باب (١١) قول النبي ﷺ : إذا رأيتم الهلال فصوموا ... ، (٢ / ٣٨ ٣٨) ، حديث رقم : ١٩٠٩ .

٦- انظر إلى : النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٦٨٤) .

٧- أخرجه النسائي في سننه، في كتاب : الصيام، باب (١٢) ذكر الاختلاف على عمرو بن دينار في حديث ابن عباس فيه ، (ص : ٣٦٣)، حديث رقم : ٢١٢٥ .

٨- النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٦٨٥) .

المبحث الخامس

العلة وعلاقتها بزيادة الثقات [١]

تعريف زيادة الثقات :

أن يزيد الثقة في سند الحديث، أو في متنه، شيئاً لم يزده باقي الرواة .

شروط زيادة الثقات :

يظهر من تعريف زيادة الثقة شرطها، وهو : زيادة الثقة شيئاً، لم يزده باقي رواة الحديث .

١- وهي النوع السادس عشر من أنواع علوم الحديث عند ابن الصلاح في مقدمته . مقدمة ابن الصلاح (ص : ١١٥).

العلاقة بين العلة وزيادة الثقات

ثَمَّ علاقة قوية بين العلة وزيادة الثقة، تتضح فيما يلي :

- **عدم قبول زيادة الثقة – إن كانت الزيادة : وصل الحديث – عند تعارضها مع رواية مرسلة للحديث .**

عند تعارض وصل الحديث مع إرساله، يقدم الإرسال هنا، مع أن الوصل زيادة ثقة؛ وذلك راجع إلى أن الجرح مقدم على التعديل، والإرسال جرح .

قال ابن الصلاح : " [إن] الإرسال نوع قدح في الحديث، فترجيحه وتقديمه من قبيل تقديم الجرح على التعديل ... " (١) .

- **زيادة الثقة في إحدى رواياته لحديث ما، تقدم على روايته الأخرى الناقصة، والروايتان معلولتان – بالزيادة والنقصان – بعلة غير قادحة :**

قال الخطيب البغدادي : " إذا كان المحدث قد روى خبراً فحفظ عنه، ثم أعاد روايته على النقصان، من الرواية المتقدمة، وحذف بعضاً منه، فإن الاعتماد على روايته الأولى، والعمل بما تقتضيه ألزم وأولى، ... والعلة في الموضعين جميعاً، أن الزيادة مقبولة من العدل، ويحتمل أن يكون تعمد اختصار الحديث، والحذف منه لما رواه ناقصاً، وأورده في الدفعة الأخرى بكماله، فلا تكون إحدى الروايتين مكذبة للأخرى ..." (٢) .

- **زيادة الثقة تعد علة :**
  - **إما قادحة :**

إن كانت الزيادة – زيادة الثقة – مخالفة لما رواه الثقات غيره، فتصبح – هنا – علة قادحة، تحول بين الحديث وقبوله .

قال إمام الحرمين : " وهذه المسألة [أي مسألة زيادة الثقة] عندي بيّنة، إذا سكت الحاضرون عن نقل ما تفرد به بعضهم، فأما إذا صرحوا بنفي ما نقله عند إمكان اطلاعهم على نقله فهذا يعارض قول المثبت، ويوهيه ... " (٣) .

١- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١١٧) .

٢- الكفاية في علم الرواية (ص : ٤٢٤) .

٣- البرهان في أصول الفقه (١ / ٢٥٦) .

قال ابن الصلاح : " وقد رأيت تقسيم ما ينفرد به الثقة إلى ثلاثة أقسام :-

أحدها : أن يقع مخالفاً، منافياً، لما رواه سائر الثقات، فهذا حكمه : الرد ... " [1] .

- **واما غير قادحة :**

إن كانت الزيادة - زيادة الثقة - غير مخالفة لما رواه الثقات غيره، فتصبح روايته معلولة - بعلة غير قادحة - بالزيادة، وهذه الزيادة مقبولة لأنها تدل على ضبطه، وإتقان حفظه، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

قال ابن الصلاح : " وقد رأيت تقسيم ما ينفرد به الثقة إلى ثلاثة أقسام :- ...

[القسم] الثاني : أن لا تكون فيه منافاة، ومخالفة أصلاً، لما رواه غيره . كالحديث الذي تفرد برواية جملته ثقة، ولا تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلاً، فهذا مقبول " [2] .

قال النووي : " معرفة زيادات الثقات ... مذهب الجمهور من الفقهاء والمحدثين: قبولها مطلقاً ... " [3] .

قال الخطيب البغدادي : " قال الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث : زيادة الثقة مقبولة، إذا انفرد بها، ولم يفرقوا بين زيادة يتعلق بها حكم شرعي أو لا يتعلق بها حكم، وبين زيادة توجب نقصاناً من أحكام تثبت بخبر ليست فيه تلك الزيادة، وبين زيادة توجب تغيير الحكم الثابت، أو زيادة لا توجب ذلك ... " [4].

زيادة الثقات لها علاقة قوية بالعلة، فإن كانت - الزيادة - مخالفة لمن هو أرجح ممن لم يزد فتعد علة قادحة خفية - فتصبح على بابها - ، أما إذا لم يخالف، فتعد علة غير قادحة - فتصبح ليست على بابها سواء أكانت ظاهرة، أم خفية - .

١- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١١٦) .

٢- المصدر السابق (ص : ١١٥ ، ١١٦) .

٣- التقريب مع التهذيب - تحقيق الشبراوي - (ص : ٢٠٨) .

٤- الكفاية في علم الرواية (ص : ٤٢٤ ، ٤٢٥) .

بعض الأمثلة التي تبين العلاقة بين العلة وزيادة الثقات :

المثال الأول – حديث فيه زيادة ثقة، مع مخالفة لمن هو أوثق منه – وهذه علة قادحة – :

حديثٌ رواه أبو داود [١] ، والنسائي [٢] ، وأحمد [٣] ، واللفظ لأبي داود قال : " حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ – وَاللَّفْظُ لِلْحَسَنِ –، قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ " إِذَا وَقَعَتْ الْفَأْرَةُ فِي السَّمْنِ فَإِنْ كَانَ جَامِدًا فَأَلْقُوهَا، وَمَا حَوْلَهَا، وَإِنْ كَانَ مَائِعًا فَلَا تَقْرَبُوهُ " .

هذا حديث في متنه زيادة من أحد الثقات ، خالف فيها جميع الرواة وهي : ذكر التفصيل بين الجامد والمائع .

قال الترمذي : " وسمعت محمد بن إسماعيل يقول : وحديث معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ﷺ ، عن النبي ﷺ وذكر فيه أنه سئل عنه فقال : إذا كان جامداً فألقوها وما حولها، وإن كان مائعاً فلا تقربوه، هذا خطأ؛ أخطأ فيه معمر[٤] " [٥] .

قال ابن حجر العسقلاني : " و [روى] الحفاظ من أصحاب ابن عيينة بدونها [أي بدون التفصيل بين جامد ومائع] ... " [٦] .

المثال الثاني – حديث فيه زيادة ثقة، بلا مخالفة – وهذه الرواية معلولة بالزيادة – :

قال الحاكم النيسابوري : " ومثال هذا النوع [أي نوع معرفة زيادات ألفاظ تتعلق بالأحكام الشرعية ينفرد بها الثقات] ما حدثناه أبو عمرو عثمان بن أحمد بن السماك، قال حدثنا الحسن بن مُكْرَم، قال حدثنا عثمان بن عمر، قال حدثنا مالك بن مِغْوَلٍ، عن الوليد بن العَيْزَاْرِ، عن أبي عمرو الشيباني، عن عبد الله بن مسعود، قال : سألت رسول الله ﷺ أي العمل أفضل؟،

١– أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: الأطعمة، باب (٤٨) الفأرة تقع في السمن، (ص : ٦٤٢)، حديث رقم : ٣٨٤٢، والحديث بهذا الإسناد: ضعيف؛ للشذوذ .

٢– أخرجه النسائي في سننه، كتاب : الفرع والعتيرة، باب (١٠) الفأرة تقع في السمن، (ص : ٧١٠)، حديث رقم : ٤٢٦٠ .

٣– أخرجه أحمد في مسنده (٢ / ٢٣٣ ، ٢٦٥ ، ٤٩٠) .

٤– قال ابن حجر العسقلاني : " معمر بن راشد الأزدي مولاهم أبو عروة البصري نزيل اليمن ثقة ثبت فاضل ... ". تقريب التهذيب (ص : ٥٩٦) .

٥– سنن الترمذي، كتاب: الأطعمة، باب (٨) ما جاء في الفأرة تمت في السمن،(ص : ٤٨٢)، حديث رقم : ١٧٩٨ .

٦– فتح الباري لابن حجر (١ / ٣٤٤) .

قال : الصلاة في أول وقتها، قلت : ثم أي ؟، قال : الجهاد في سبيل الله، قلت : ثم أي ؟، قال: بر الوالدين " (١) .

قال أبو عبد الله : هذا حديث صحيح محفوظ رواه جماعة من أئمة المسلمين عن مالك ابن مِغْوَل وكذلك عن عثمان بن عمر فلم يذكر أول الوقت فيه غير بندار بن بشار والحسن بن مكرم وهما ثقتان " (٢) .

وقال أيضاً : " هذا حديث يُعْرَفُ بهذا اللفظ بمحمد بن بشار بندار، عن عثمان بن عمر، وَبُنْدَارٌ من الحفاظ المتقنين، الأثبات " (٣) .

قال ابن حبان، نقلاً عن أبي حاتم الرازي : " الصلاة في أول وقتها " تفرد به عثمان بن عمر " (٤) .

المثال الثالث – حديث فيه زيادة ثقة، بوصل المرسل، مع تقديم المرسل؛ وذلك لتقديم الجرح على التعديل :

قال الخطيب البغدادي : " أخبرنا أبو بكر محمد بن أحمد بن يوسف الصياد، قال : حدثنا أحمد بن يوسف بن خلاد، قال حدثنا الحارث بن محمد التميمي، قال : حدثنا الحسن بن قتيبة، قال : حدثنا يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى ﷺ ، قال : قال رسول الله ﷺ : " لا نكاح إلا بولي " (٥) .

[قال] أخبرناه أبو سعيد محمد بن موسى الصيرفي، قال : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم، قال : حدثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي، قال : حدثنا أحمد بن خالد الوهبي ، قال : حدثنا إسرائيل، ح وأخبرنا أبو سعيد أيضاً، وأبو الحسن علي بن محمد بن محمد ابن عثمان الطرازي، قالا : حدثنا أبو العباس الأصم، قال : حدثنا أحمد بن عبد الحميد الحارثي، قال : حدثنا طلق بن غنام، قال : حدثنا إسرائيل بن يونس، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى ﷺ ، قال : قال رسول الله ﷺ : " لا نكاح إلا بولي " .

١- أخرجه بهذه الزيادة : ابن حبان في صحيحه (٤ / ٣٤٣)، حديث رقم : ١٤٧٩ ، والحاكم في مستدركه، في كتاب : الصلاة، باب : مواقيت الصلاة، (١ / ١٨٨)، حديث رقم : ٦٣٥ ، والبيهقي في سننه الكبرى (١ / ٤٣٤)، وغيرهم، والحديث بهذا الإسناد: صحيح .

٢- معرفة علوم الحديث (ص : ٣٩٩) .

٣- المستدرك على الصحيحين (١ / ١٨٨) .

٤- صحيح ابن حبان (٤ / ٣٤٣) .

٥- أخرجه الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية (ص : ٤٠٩) .

وقال طلق : حدثنا قيس بن الربيع، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى ﷺ ، عن النبي ﷺ : مثله .

أخبرنا أبو الفرج عبد الواحد بن محمد بن عبد الله البزاني، بأصبهان، قال : أنبأنا عبد الله بن الحسن بن بندار المديني، قال : حدثنا أسيد بن عاصم، قال : حدثنا الحسين بن حفص، قال حدثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، قال : قال رسول الله ﷺ : " لا نكاح إلا بولي " .

أخبرنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي طاهر الدقاق، قال : أنبأنا أحمد بن سلمان النجاد، قال : حدثنا عبد الله بن أحمد، قال : حدثني أبي، قال : حدثنا محمد بن جعفر غندر، قال : حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن النبي ﷺ : " قال لا نكاح إلا بولي " .

وكان يونس بن أبي إسحاق السبيعي، وابنه إسرائيل، وقيس بن الربيع، يروون هذا الحديث عن أبي إسحاق، مسنداً، متصلاً، وكان سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج يرويانه عن أبي إسحاق، مرسلاً .

فقال أكثر أصحاب الحديث : أن الحكم في هذا، أو ما كان بسبيله، للمرسل " [١] .

١- الكفاية في علم الرواية (ص : ٤٠٩ – ٤١١) .

المبحث السادس

العلة وعلاقتها بالأفراد [1]

تعريف الأفراد :

- **الفرد المطلق :**

" [هو] ما ينفرد به واحد [من الرواة] عن كل أحد [أي عن جميع الرواة] " [2] .

- **الفرد النسبي :**

" ما هو فرد بالنسبة [إلى جهة معينة، أو إلى راوٍ معين] " [3] .

شرط الحكم بالتفرد على الرواية :

- **شرط الفرد المطلق هو** : التفرد المطلق للراوي عن جميع الرواة .
- **شرط الفرد النسبي هو** : تفرد راوٍ بالرواية عن شيخ، أو عن جهة بالنسبة إلى جهة أخرى .

١- وهو النوع السابع عشر من أنواع علوم الحديث عند ابن الصلاح في مقدمته . مقدمة ابن الصلاح (ص : ١١٨) .

٢- المصدر السابق (ص : ١١٨) .

٣- المصدر السابق (ص : ١١٨) .

العلاقة بين العلة والأفراد

ثَمَّ علاقة وثيقة وقوية بين العلة والأفراد، تتمثل فيما يلي :

- **الفرد المطلق مما يعين على إدراك العلة :**

من الطرق والوسائل التي تعين على إدراك العلة، والكشف عنها : تفرد الراوي بالرواية .

قال ابن الصلاح : " ويستعان على إدراكها [أي العلة] بتفرد الراوي ... " [١] .

- **الفرد المطلق معلول بعلة :**
  - **إما قادحة :**

إن تفرد الراوي – غير الثقة أو الصدوق – بالرواية، فإن تفرده – هذا – يعد معلولاً بعلة قادحة .

قال ابن الصلاح : " [القسم الثاني من أقسام الحديث المنكر] هو : الفرد، الذي ليس في راويه من الثقة، والإتقان، ما يحتمل معه تفرده " [٢] .

وقال ابن كثير : " ... إن لم يكن [الراوي] عدلاً، ضابطاً، وإن لم يخالف، فمنكر مردود " [٣] .

وإن تفرد الراوي – الثقة أو الصدوق – بالرواية، وخالف غيره من الثقات بها، يعد تفرده – أيضاً – معلولاً بعلة قادحة .

قال ابن الصلاح : " إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه، فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك، وأضبط، كان ما انفرد به شاذاً، مردوداً..." [٤] .

١- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٠) .

٢- المصدر السابق (ص : ١١٠) .

٣- اختصار علوم الحديث (ص : ٥٠) .

٤- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٠٨) .

- **وإما غير قادحة :**

إن تفرد الراوي – الثقة – بالرواية، غير مخالف غيره من الثقات، فإن تفرده – هذا – يعد مقبولاً، لكنه معلول بعلة غير قادحة وهي : التفرد .

قال ابن الصلاح : " وإن لم تكن فيه [أي الراوي المنفرد] مخالفة، لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو، ولم يروه غيره، فينظر في هذا الراوي المنفرد : فإن كان عدلاً، حافظاً، موثوقاً بإتقانه، وضبطه، قبل ما انفرد به، ولم يقدح الانفراد فيه، كما فيما سبق من الأمثلة [١] " [٢] .

- **الفرد النسبي معلول بعلة :**
  - **إما قادحة :**

إن كان المنفرد راوياً فرداً – وتم إضافة فعله إلى الجهة، أو القبيلة مجازاً – ولم يكن فيه من الثقة ما يُحتمل معه تفرده، فتفرده يعد معلولاً بعلة قادحة .

قال ابن الصلاح مؤكداً أن حكم الراوي في هذه الحالة بهذه الصفات، هو حكم الفرد المطلق، إن كانت فيه الصفات نفسها : " فيكون الحكم فيه [أي الفرد النسبي في هذه الحالة، المذكورة سابقاً] على ما سبق في القسم الأول [أي الفرد المطلق] " [٣] .

وقال أيضاً : " [القسم الثاني من أقسام الحديث المنكر] هو : الفرد، الذي ليس في راويه من الثقة، والإتقان، ما يحتمل معه تفرده " [٤] .

وقال ابن كثير : " ... إن لم يكن [الراوي] عدلاً، ضابطاً، وإن لم يخالف، فمنكر مردود " [٥] .

١- كمثال حديث : " إنما الأعمال بالنيات ... " قال ابن الصلاح بعد ذكره لهذا الحديث : " فإنه حديث فرد، تفرد به عمر ﷺ ، عن رسول الله ﷺ . ثم تفرد به عن عمر، علقمة بن وقاص، ثم عن علقمة، محمد بن إبراهيم، ثم عنه يحيى بن سعيد، على ما هو الصحيح عند أهل الحديث " . مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٠٦ ، ١٠٧) .

٢- المصدر السابق (ص : ١٠٨) .

٣- المصدر السابق (ص : ١١٩) .

٤- المصدر السابق (ص : ١١٠) .

٥- اختصار علوم الحديث (ص : ٥٠) .

وإن كان المنفرد راوياً فرداً – وتم إضافة فعله إلى الجهة، أو القبيلة مجازاً – وكان ثقة، ولكنه خالف غيره من الثقات بها، يعد تفرده – أيضاً – معلولاً بعلة قادحة .

قال ابن الصلاح : " إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه، فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك، وأضبط، كان ما انفرد به شاذاً، مردوداً..." [١] .

- **إما غير قادحة :**

إن كان التفرد هنا بالنسبة إلى جهة معينة، اتفقوا على روايةٍ تخالف رواية جهة أخرى، أو تخالف جميع الجهات الأخرى، فهذا مقبول، غير مردود، لكنه معلول بالتفرد، والتفرد –هنا – غير قادح .

قال ابن الصلاح : " وليس في شيء من هذا [أي بالنسبة للحالة الآنفة الذكر] ما يقتضي الحكم بضعف الحديث ... " [٢] .

وقال النووي : " ولا يقتضي هذا [أي بالنسبة للحالة الآنفة الذكر] ضعفه ... " [٣] .

وإن كان المنفرد راوياً فرداً – وتم إضافة فعله إلى الجهة، أو القبيلة مجازاً – وكان ثقة، ولم يخالف غيره من الثقات، فروايته مقبولة، لكنها معلولة بعلة غير قادحة، وهي التفرد، أو كان هو الثقة فقط من بين جميع رواة الجهة المنتمي إليها، فروايته – أيضاً – مقبولة، لكنها معلولة بعلة التفرد، والتفرد – هنا – علة غير قادحة .

قال ابن الصلاح مؤكداً على حكم الراوي في هذه الحالة بهذه الصفات، هو حكم الفرد المطلق إن كانت فيه الصفات نفسها : " فيكون الحكم فيه [أي الفرد النسبي في هذه الحالة المذكورة سابقاً] على ما سبق في القسم الأول [أي الفرد المطلق] " [٤] .

١- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٠٨) .
٢- المصدر السابق (ص : ١١٨) .
٣- التقريب مع التدريب – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢١٢) .
٤- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١١٩) .

وقال أيضاً : " وإن لم تكن فيه [أي الراوي المنفرد] مخالفة، لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو، ولم يروه غيره، فينظر في هذا الراوي المنفرد : فإن كان عدلاً، حافظاً، موثوقاً بإتقانه، وضبطه، قبل ما انفرد به، ولم يقدح الانفراد فيه ... " [١] .

علاقة قوية بين العلة والأفراد؛ وهذه العلاقة تتمثل في أن التفرد من الأمور المعينة على التوصل إلى العلة، وتفرد الراوي – الذي لا يحتمل تفرده – ، أو كان ممن يحتمل تفرده أو لا يحتمل، لكنه خالف – في تفرده – من هو أرجح منه، فهذا – كله – يعد علة قادحة خفية – فتصبح على بابها – ، أما إن كان – المنفرد – ممن يحتمل تفرد، ولم يخالف غيره فالعلة هنا غير قادحة – فتصبح ليست على بابها، سواء أكانت خفية، أم ظاهرة – .

١– مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٠٨) .

بعض الأمثلة التي تمثل العلاقة بين العلة والأفراد :

المثال الأول – حديث تفرد بروايته راوٍ، ثقة، ولم يخالف فيها غيره من الثقات، فتصبح روايته مقبولة، لكنها معلولة بالتفرد، والتفرد – هنا – علة غير قادحة :

قال ابن أبي حاتم : " وسألتُ أبِي عَن حدِيثٍ، رواهُ عِيسى بن يُونُس، عن هاشِمِ بن برِيدٍ، عن عَبدِ اللهِ بن مُحمّدِ بن عَقِيلٍ، عن جابِرٍ ﷺ أنَّ رجُلاً سلّم على النَّبِيِّ ﷺ ، وهُو يبُولُ، فقال لهُ النَّبِيُّ ﷺ : " إذا رأيتنِي فِي هذِهِ الحالِ فلا تُسلِّم عليّ، فإنّك إن سلّمت عليّ لم أرُدّ عليك " [١] .

قال أبِي [أي أبو حاتم الرازي] : لا أعلمُ روى هذا الحديث أحدٌ، غير هاشِمِ بن البرِيدِ[٢] " [٣].

المثال الثاني – حديث تفرد بروايته راوٍ، ثقة، ولكنه خالف فيها غيره من الثقات، فتصبح روايته معلولة بعلةِ – خلاف التفرد – مخالفةِ الثقاتِ، وهي علة قادحة :

قال ابن أبي حاتم : " سألتُ أبي، عن حديثٍ، رواه حماد بن زيد، عن عَمْرو بن دينار، عن عوسجة – مولى ابن عباس ﷺ – : أن رجلاً توفي على عهد رسول الله ﷺ ، ولم يدع وارثاً إلا مولى، هو أعتقه الحديث . [٤]

فقلت له : فإن ابن عُيَينة، ومحمد بن مسلم الطائفي، يقولان : عن عوسجة، عن ابن عباس ﷺ، عن النبي ﷺ [٥] .

فقلت له : اللذين يقولان : ابن عباس محفوظ ؟ ، فقال : نعم، قصر حماد بن زيد " [٦] ، هذا مع كون حماد من أهل العدالة، والضبط، ولكنه رجَّح روايةَ من هم أكثر عدداً منه . [٧]

١- أخرجه – بهذا الإسناد – ابن ماجه في سننه، كتاب : الطهارة وسننها، باب (٢٧) الرجل يسلِّم عليه، وهو يبول، (ص : ٦٥)، حديث رقم : ٣٥٢ ، الحديث بهذا الإسناد: صحيح .

٢- قال العجلي : " هشام بن البريد كوفي، ثقة، وكان يتشيع " . الثقات للعجلي (٢ / ٣٢٧) .

٣- علل الحديث لابن أبي حاتم (١ / ٤٩٩) .

٤- هذا الحديث بهذا الإسناد أخرجه ابن أبي حاتم في كتاب : علل الحديث (٤ / ٥٦٣) ، الحديث بهذا الإسناد: ضعيف، للمخالفة .

٥- والحديث بهذا الإسناد أخرجه الترمذي في سننه، في كتاب الفرائض، باب (١٤) ميراث المولى الأسفل، (ص : ٥٥١)، حديث رقم : ٢١٠٦ ، وابن ماجه في سننه، في كتاب الفرائض، باب (١١) من لا وارث له، (ص : ٤٦٧)، حديث رقم : ٢٧٤١ ، وأحمد في مسنده (١ / ٢٢١) .

٦- علل الحديث لابن أبي حاتم (٤ / ٥٦٣) .

٧- قاله السخاوي في كتابه : فتح المغيث (١ / ١٩٧) .

المثال الثالث – حديث تفرد بروايته راوٍ ، غير ثقة، فتصبح روايته معلولة بعلة : التفرد مع عدم اتصافه بصفات يحتمل معها تفرده، سواء أخالف فيها غيره، أم لم يخالف :

قال ابن أبي حاتم الرازي : " وسألتُ أبِي عَن حدِيثٍ، رواهُ بُرد بن سنان، عنِ الزُّهرِيِّ، عن عُروة، عن عائِشة – رضي الله عنها – ، عنِ النَّبِيِّ ﷺ : أنّهُ كان يصلي، فاستفتحت الباب، فجاء النَّبِيّ ﷺ ففتح الباب، ومضى فِي صلاته " [1] .

قُلتُ لأبِي : ما حال هذا الحديث ؟ فقال أبِي : لم يرو هذا الحديث أحد عنِ النَّبِيِّ ﷺ غير برد، وهُو حدِيث منكر؛ ليس يَحْتَمِلُ الزُّهرِيّ مثل هذا الحديث ... " [2] .

قال ابن رجب الحنبلي : " واستنكره أبو حاتم الرازي، والجوزجاني؛ لتفرد برد به. وبرد : شامي قدري، وثقه ابن معين . وقال أحمد : صالح الحديث. وقال أبو زرعة : لابأس به. وقال أبو حاتم : كان صدوقاً " [3] .

المثال الرابع – حديث تفرد بروايته أهل بلد عن أهل بلد، وهذا التفرد مقبول، لكنه معلول بعلة التفرد، والتفرد – هنا – علة غير قادحة :

قال الحاكم النيسابوري : " حدثنا محمد بن علي بن عمر المذكر، قال : حدثنا أبو الأزهر، قال : حدثنا ابن أبي فديك، قال : أخبرنا الضحاك بن عثمان، عن أبي النضر، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، أن عائشة – رضي الله عنها – لما توفي سعد بن أبي وقاص ﷺ ، قالت : ادْخُلُوْا بِهِ المَسْجِدَ حَتَى أُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَأُنْكِرَ ذَلِكِ عَلَيْهَا، فَقَالَت : وَاللهِ لَقَد صَلَّى رَسَوْلُ اللهِ ﷺ عَلَى سُهَيْلِ بنِ بَيْضَاءَ، وَأَخِيْهِ، فِي المَسْجِدِ " [4] .

١– أخرجه – بهذا الإسناد – أبو داود في سننه، كتاب : الصلاة، باب (١٧٠) العمل في الصلاة، (ص : ١٥٧)، حديث رقم : ٩٢٢ ، والترمذي في سننه، كتاب : الصلاة عن رسول الله، باب (٣٠٩) ذكر ما يجوز من المشي، والعمل في صلاة التطوع، (ص : ١٦٨)، حديث رقم : ٦٠١ ، والنسائي في سننه، في كتاب : السهو، باب (١٤) المشي أمام القبلة خطى يسيرة، (ص : ٢٠٧)، حديث رقم : ١٢٠٦ ، وغيرهم ، الحديث بهذا الإسناد: ضعيف .

٢– علل الحديث لابن أبي حاتم (٢ / ٣٩٩) .

٣– فتح الباري لابن رجب (٦ / ٣٨٢) .

٤– أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب : الجنائز، باب (٣٤) الصلاة على الجنائز في المسجد، (١ / ٤٤١)، حديث حديث رقم : ١٠١ ، من طريق ابن أبي فديك، به ، الحديث بهذا الإسناد: ضعيف .

قال الحاكم : تفرد به أهل المدينة، ورواته كلهم مدنيون . وقد روي بإسناد آخر [1] : عن موسى بن عقبة، عن عبد الواحد بن حمزة، عن عبد الله بن الزبير، عن عائشة ﵂ ، وكلهم مدنيون، لم يشركهم فيه أحد " [2] .

١- أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب : الجنائز، باب (٣٤) الصلاة على الجنائز في المسجد، (١ / ٤٤١)، حديث حديث رقم : ١٠٠ ، من طريق : موسى بن عقبة، عن عبد الواحد بن حمزة، عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة .
٢- معرفة علوم الحديث (ص : ٣١٩ ، ٣٢٠) .

المبحث السابع

العلة وعلاقتها بالحديث المعلل [١]

لما كانت العلة تدخل في جميع أنواع علوم الحديث، وكان مدار جميع الأنواع حول علم العلل، لذا تحدثت عن هذا المبحث في مقدمة الرسالة، وفي جل مباحث الفصل الأول؛ لأن التوطئة به لا بد أن تكون في بدء الرسالة، لا سيما أن موضوع الرسالة يتمحور على علاقة العلة بأول اثنين وعشرين نوعاً، من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح – الخمسة والستين – ، في كتابه (معرفة أنواع علوم الحديث) [٢] ؛ لأن الرسالة جزء من مشروع تبنته كلية الشريعة، حيث وزعت الأنواع – الثلاثة والأربعين – على طالبين اثنين .

ومن هنا فلا حاجة إلى إعادة بحث ما يتعلق بالعلة وعلاقتها بالحديث المعلول، ومن أراد الإفادة فليرجع إلى : مقدمة الرسالة، والفصل الأول؛ ليتعرف ذلك.

١– وهو النوع الثامن عشر من أنواع علوم الحديث عند ابن الصلاح في مقدمته . مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٠) .

٢– المعروف بـ : مقدمة ابن الصلاح .

المبحث الثامن

العلة وعلاقتها بالحديث المضطرب [1]

تعريف الحديث المضطرب :

" هو الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر، مخالف له [مع تساوي الروايتين في القوة، وعدم إمكان الجمع، أو الترجيح [2]] " [3] .

شروط الحديث المضطرب :

يشترط في الحديث كي يكون مضطرباً شروطاً، هي [4] :

١- وجود الاختلاف المؤثر .

٢- اتحاد المخرج .

٣- أن تكون الأوجه متساوية .

٤- أن لا يمكن الجمع .

٥- أن لا يمكن الترجيح .

١- وهو النوع التاسع عشر من أنواع علوم الحديث عند ابن الصلاح في مقدمته . مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٤) .

٢- انظر إلى : اختصار علوم الحديث (ص : ٦٠) .

٣- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٤) .

٤- المقترب في بيان المضطرب (ص : ٢٨)، بترقيم المكتبة الشاملة .

العلاقة بين العلة والحديث المضطرب

ثَمَّ علاقة وثيقة قوية بين العلة والحديث المضطرب، تتمثل فيما يلي :

- **الاضطراب في الرواية من طرق التعرف إلى العلة، والكشف عنها .**

قال ابن الصلاح : " ويستعان على إدراكها [أي العلة] ... [بأمور] تنبه العارف بهذا الشأن على ... وهم واهم بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم به، أو يتردد فيتوقف فيه [والاضطراب دليل على وهم الراوي وعدم ضبطه [١]، وكذلك – الاضطراب – مما يتردد الناقد فيه فيتوقف عن الحكم عليه] ... " [٢] .

- **العلة والاضطراب يلتقيان في طرق معرفتهما، وفي ردِّ الحديث :**

يدرك الاضطراب بجمع طرق الحديث، والنظر في اختلاف رواته، وكذلك العلة، كما أن كلاً منهما يعد مردوداً .

- **الاضطراب يعد علة :**
  - **إما علة قادحة :**

الاضطراب علة قادحة، تحول بين اللفظ المضطرب وقبوله؛ وذلك للاختلاف في الروايات– المتساوية في القوة – ، والتضارب فيما بينها، مع عدم إمكان الجمع أو الترجيح.

قال ابن الصلاح : " والاضطراب موجب ضعف الحديث ... " [٣] .

وقال أيضاً : " قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث، ... المانعة من العمل به [كالاضطراب، فهو مانع من العمل بالروايات المضطربة] ... " [٤] .

قال ابن دقيق العيد : " وهو [أي الاضطراب] أحد أسباب التعليل عندهم [أي عند نقاد الحديث]، و [أحد] موجبات الضعف للحديث " [٥] .

١- انظر إلى : مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٤) .
٢- المصدر السابق (ص : ١٢١) .
٣- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٤) .
٤- المصدر السابق (ص : ١٢٣) .
٥- الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص : ٢٢) .

واضطراب الحديث من الراوي، قد يكون دليلاً على عدم ضبطه لمروياته، وعدم الضبط علة قادحة .

قال ابن الصلاح : " والاضطراب موجب ضعف الحديث؛ لإشعاره بأنه [أي الراوي] لم يضبط [أي مروياته] " [١] .

- **وإما علة غير قادحة :**

قد يطلق لفظ الاضطراب على الاختلاف في اسم الراوي الثقة، وهذا الاضطراب يعد علة، ولكنها غير قادحة؛ لا تؤثر في قبول الحديث .

قال علاء الدين مغلطاي : " [إن كان] الرجلان [أي الراويان المختلف فيهما] ثقتين، فلا يضر ؛ لأن الاختلاف كيف كان إلى ثقة " [٢] .

قال ابن حجر العسقلاني : " إن كان ذلك الرجل [الذي هو سبب الاضطراب؛ للاختلاف في اسمه] ثقة فلا ضير ... " [٣] .

وقال أيضاً : " فإن كانا [أي الراويان المختلف فيهما] ثقتين، فلا يضر الاختلاف عند الأكثر؛ بقيامك الحجة بكل منهما، فكيفما دار الإسناد كان عن ثقة ... " [٤] .

علاقة قوية بين العلة والاضطراب، فقد قال السيوطي : " المضطرب يجامع المعلل؛ لأنه قد تكون علته ذلك " [٥]، وهذه العلاقة تتمثل في أن الاضطراب من الطرق المعينة على الكشف عن العلة، وكذلك يتفقان في طرق الكشف عنهما، وفي رد الحديث المشتمل عليهما، والاضطراب يعد علة قادحة خفية – فتصبح على بابها – ، وقد يعد علة غير قادحة – كما بينت سابقاً – فتصبح ليست على بابها، سواء أكانت خفية، أم ظاهرة .

١- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٤) .
٢- اصلاح كتاب ابن الصلاح (ص : ١٤١) .
٣- النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٧٧٣) .
٤- المصدر السابق (٢ / ٧٨٢) .
٥- تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢٣١) .

بعض الأمثلة التي تبين العلاقة بين العلة والحديث المضطرب :

المثال الأول – حديث مضطرب في الإسناد، والاضطراب – هنا– يعد علة قادحة .

قال ابن حجر العسقلاني : " ووجدت أمثلة للمضطرب في " علل الدارقطني "[١]، ومنها:

حديث : " شَيَّبَتْنِي هُودٌ وَأَخَوَاتُهَا " [٢] .

اختلف فيه على أبي إسحاق السبيعي .

أ– فقيل عنه، عن عكرمة، عن أبي بكر ﷺ .

ب– ومنهم من زاد فيه ابن عباس – رضي الله عنهما – .

ج– وقال علي بن صالح : عن أبي إسحاق، عن أبي جحيفة، عن أبي بكر ﷺ .

د– وقال العلاء : عن أبي إسحاق، عن البراء عن أبي بكر – رضي الله عنهما – .

هـ– وقال زكريا بن إسحاق وعبد الرحمن بن سليمان : عن أبي إسحاق، عن أبي ميسرة، عن أبي بكر ﷺ .

و– وقيل : عن زكريا، عن أبي إسحاق، عن مسروق، عن أبي بكر ﷺ .

ز– وقال محمد بن سلمة : عن أبي إسحاق، عن مسروق، عن عائشة، عن أبي بكر ﷺ .

ح– وقيل عن يونس بن أبي إسحاق عن علقمة عن أبي بكر ﷺ .

ط– وقال عبد الكريم الخزاز : عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد البجلي، عن أبي بكر ﷺ .

ي– وقيل : عنه، عن عامر بن سعد، عن أبيه، عن أبي بكر ﷺ .

ك– وقال أبو شيبة النخعي : عن أبي إسحاق، عن مصعب بن سعد، عن أبيه، عن أبي بكرﷺ

ل– وقال أبو المقدام : عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود ﷺ " [٣].

نقل السيوطي تعليق الدارقطني على هذا الحديث فقال : " قال الدارقطني : هذا مضطرب؛ فإنه لم يروَ إلا من طريق أبي إسحاق، وقد اختلف عليه فيه، على نحو عشرة أوجه : فمنهم من رواه مرسلاً، ومنهم من رواه موصولاً، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر ﷺ ، ومنهم من جعله من مسند سعد ﷺ ، ومنهم من جعله من مسند عائشة – رضي الله عنها – ، وغير

١– انظر إلى : علل الدارقطني (١ / ١٩٣ – ٢١١) .

٢– أخرجه الترمذي في سننه، كتاب : تفسير القرآن، باب (٥٦) من سورة الواقعة، (ص : ٨٥٨)، حديث رقم : ٣٢٩٧ ، وغيره الكثير .

٣– النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٧٧٤ – ٧٧٦) .

ذلك، ورواته ثقات [أي أن جميع رواة طرق ذلك الحديث ثقات، لكنه معلول بالاضطراب] ، لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض، والجمع متعذر " [١] .

المثال الثاني – حديث مضطرب في المتن، والاضطراب – هنا – يعد علة قادحة .

قال السيوطي : " أحسن مثال لذلك [أي للحديث المضطرب في المتن] حديث البسملة " [٢].

وحديث البسملة كما نقله السيوطي في تدريب الراوي هو : " ... ما انفرد به مسلم في صحيحه، من رواية الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعي، عن قتادة، أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك ﷺ، أنه حدثه، قال : " صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ ﷺ ، فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِالْحَمْد لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا يَذْكُرُونَ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ، وَلَا فِي آخِرِهَا " [٣] .

ثم رواه [أي مسلم في صحيحه] من رواية الوليد، عن الأوزاعي، أخبرني إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة، أنه سمع أنسا ﷺ يذكر ذلك . [٤]

وروى مالك في الموطأ : عن حميد، عن أنس ﷺ قال : " صليت وراء أبي بكر وعمر وعثمان فكلهم كان لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وزاد فيه الوليد بن مسلم عن مالك صليت خلف رسول الله ﷺ [٥] " [٦] .

قال ابن عبد البر تعليقاً على هذا الحديث : " اختلف عليهم [أي على الرواة] في لفظه اختلافاً كثيراً، مضطرباً، متدافعاً ... " [٧] .

١- تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢٢٩ ، ٢٣٠) .

٢- المصدر السابق (ص : ٢٣١) .

٣- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب : الآذان، باب (٨٩) ما يقول بعد التكبير، (١ / ١٩٤)، حديث رقم : ٧٤٣ ، ومسلم في صحيحه، كتاب : الصلاة، باب (١٣) حجة من قال : لا يجهر بالبسملة، (١ / ١٩٥)، حديث رقم : ٥٠ ، وأبو داود في سننه، كتاب : الصلاة، باب (١٢٥) من لم ير الجهر بـ "بسم الله الرحمن الرحيم "، (ص / ١٣٥)، حديث رقم : ٧٨٢ ، و الترمذي في سننه، كتاب : الصلاة، باب (٧٠) ما جاء في افتتاح القراءة بـ " الحمد لله رب العالمين "، (ص: ٧٥)، حديث رقم : ٢٤٦ ، وغيرهم ، الحديث بهذا الإسناد: صحيح .

٤- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب : الصلاة، باب (١٣) حجة من قال : لا يجهر بالبسملة ، (١ / ١٩٥)، حديث رقم : ٥٢ .

٥- أخرجه مالك في الموطأ، كتاب : الصلاة، باب (٦) العمل في القراءة، (١ / ٥٢)، حديث رقم : ٣٠ .

٦- تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢١٨) .

٧- التمهيد لابن عبد البر (٢ / ٢٣٠) .

وقال أيضاً عن هذا الحديث : " وهذا اضطراب، لا يقوم معه حجة ... " [١] .

المثال الثالث – حديث مضطرب بسبب الاختلاف في اسم أحد الرواة الثقات .

قد يطلق لفظ الاضطراب على الاختلاف في اسم الراوي الثقة، وهذا الاضطراب يعد علة، ولكنها غير قادحة، لا تؤثر في قبول الحديث .

سئل الدارقطني عن : حديث عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ﷺ ، عن النبي ﷺ قال : " مَنْ تَصَبَّحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ عَجْوَةً، عَلَى الرِّيْقِ، لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ سُمٌّ " [٢] .

فقال الدارقطني : " يرويه هاشم بن هاشم، واختلف عنه؛ فرواه : أبو أسامة، عن هاشم بن هاشم، عن عامر بن سعد، عن سعد. وخالفه ابن نمير؛ فرواه عن : هاشم، عن عائشة بنت سعد، عن أبيها. وكلاهما [أي عامر بن سعد [٣] ، وعائشة بنت سعد [٤]] ثقة، ولعل هاشماً سمعه منهما، والله أعلم " [٥] .

١- التمهيد لابن عبد البر (٢ / ٢٣٠) .

٢- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب : الأطعمة، باب (٤٣) العجوة، (٣ / ٥٢٥)، حديث رقم : ٥٤٤٥ ، وفي كتاب : الطب، باب (٥٢) الدواء بالعجوة للسحر، (٤ / ٥٤)، حديث رقم : ٥٧٦٨ ، ٥٧٦٩ ، وكذلك في باب (٥٦) شرب السم والدواء به ... (٤ / ٥٦)، حديث رقم : ٥٧٧٩ ، ومسلم في صحيحه، في كتاب : الأشربة، باب (٢٧) فضل تمر المدينة، (٢ / ٣٠٠)، حديث رقم : ١٥٤ ، ١٥٥ ، الحديث بهذا الإسناد: ضعيف؛ للاضطراب فيه .

٣- قال ابن حجر العسقلاني : " عامر بن سعد بن أبي وقاص، الزهري، المدني، ثقة ..." . تقريب التهذيب (ص : ٢٦٩) .

٤- قال ابن حجر العسقلاني : " عائشة بنت سعد بن أبي وقاص الزهرية، المدنية. ذكرها ابن حبان في الثقات ... قلت : : وقال العجلي : تابعية، مدنية، ثقة، ... " . تهذيب التهذيب ابن حجر (١٢ / ٣٨٦ ، ٣٨٧) .

٥- علل الدارقطني (٤ / ٣٣٧ ، ٣٣٨) .

المبحث التاسع

العلة وعلاقتها بالحديث المدرج [١]

تعريف الحديث المدرج [٢] :

قسّم ابن الصلاح الحديث المدرج إلى أقسام أربعة، مع تعريف كل قسم منها :

القسم الأول : " ما أدرج في حديث رسول الله ﷺ ، من كلام بعض رواته، بأن يذكر الصحابي، أو من بعده، عقيب ما يرويه من الحديث، كلاماً من عند نفسه، فيرويه مَنْ بَعْدَهُ موصولاً بالحديث، غير فاصل بينهما بذكر قائله، فيلتبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الحال، ويتوهم أن الجميع عن رسول الله ﷺ " [٣] .

القسم الثاني : " أن يكون متن الحديث – عند الراوي له – بإسناد، إلا طرفاً منه، فإنه عنده بإسناد ثانٍ، فيدرجه مَنْ رواه عنه على الإسناد الأول، ويحذف الإسناد الثاني، ويروي جميعه بالإسناد الأول " [٤] .

القسم الثالث : " أن يدرج في متن حديث، بعض متن حديث آخر، مخالف للأول في الإسناد " [٥] .

القسم الرابع : " أن يروي الراوي حديثاً عن جماعة، بينهم اختلاف في إسناده، فلا يذكر الاختلاف فيه، بل يدرج روايتهم على الاتفاق " [٦] .

١- وهو النوع العشرون من أنواع علوم الحديث عند ابن الصلاح في مقدمته . مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٦) .

٢- لم يذكر ابن الصلاح تعريفاً عاماً للحديث المدرج، لكنه قسمه أقساماً، مع ذكر تعريف لكل قسم، وتعريف الحديث المدرج هو : الحديث الذي فيه زيادة ليست من أصله . انظر إلى : الباعث الحثيث (ص : ٦٢) .

٣- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٦) .

٤- المصدر السابق (ص : ١٢٧) .

٥- المصدر السابق (ص : ١٢٧) .

٦- المصدر السابق (ص : ١٢٨) .

شروط الحديث المدرج :

شرط القسم الأول : إدراج أحد رواة الحديث كلاماً من عنده، في حديث رسول الله ﷺ ، ويرويه مَنْ بعده موصولاً بحديث النبي ﷺ .

شرط القسم الثاني : رواية حديث مدرج فيه طرف حديث – وهذا الطرف مروي بإسناد آخر – بإسناد الحديث الأصل .

شرط القسم الثالث : رواية حديث مدرج فيه بعض متن حديث، مخالف لإسناد الأول .

شرط القسم الرابع : إدراج اتفاق الرواة في رواية حديث، مع أن الأصل الاختلاف .

العلاقة بين العلة والحديث المدرج

هناك علاقة وثيقة، قوية بين العلة والحديث المدرج، تتمثل فيما يلي :

- **الإدراج في الحديث من الأمور المعينة على إدراك العلة :**

قال ابن الصلاح : " ويستعان على إدراكها [أي العلة] بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك، تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث [حيث من أقسام الإدراج دخول حديث في حديث] " (١) .

- **يلتقي الإدراج مع العلة في أن كلاً منهما يتم اكتشافه بالتخريج، وجمع الطرق .**

قال علي الشحود : " وبالتخريج يمكن مقارنة الروايات، بما يبين الإدراج " (٢).

- **الإدراج يعد علة :**
  - **إما قادحة :**

تعمد الإدراج يعد علة قادحة، تقدح في قبول رواية الراوي؛ لكونه نسب قولاً ليس من قول الناسب إليه .

قال ابن الماوردي : " من عرف بتدليس متون الأحاديث [أي بالإدراج (٣)] فهذا مطرح الأحاديث، مجروح العدالة، وهو ممن يحرف الكلم عن مواضعه، فكان بالتكذيب أحق " (٤) .

قال السمعاني : " وأما من يدلس في المتون (٥) ، فهذا مطرح الحديث، مجروح العدالة، وهو ممن يحرف الكلم عن مواضعه، وإن كان ملحقاً بالكذابين، ولم يُقبل حديثه " (٦) .

١- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٠ ، ١٢١) .

٢- المفصل في أصول التخريج (١ / ١٢٣) .

٣- قال الزركشي : " أما تدليس المتون فهو : الذي يسميه المحدثون المدرج " . النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢ / ١١٣) .

٤- الحاوي الكبير للماوردي (١٦ / ٩٤) .

٥- قال الزركشي : " أما تدليس المتون فهو : الذي يسميه المحدثون المدرج " . النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢ / ١١٣) .

٦- قواطع الأدلة في الأصول (١ / ٣٤١) .

الإدراج يعد علة قادحة، تقدح في قبول اللفظ المدرج في حديث النبي ﷺ .

قال ابن الصلاح : " فيلتبس الأمر فيه [أي في الحديث المدرج] على من لا يعلم حقيقة الحال، ويتوهم أن الجميع عن رسول الله ﷺ " [١] .

قال حمزة الميلباري : " أما الاختلاف المؤثر [في صحة الرواية] ... فيكون ضمن مصطلح من المصطلحات التالية : زيادة الثقة، الشاذ، المنكر، المعلول، المصحف، المقلوب، المدرج، سواء أكان ذلك في السند، أم في المتن " [٢] .

قال محمود الطحان : " إذا كان سبب الطعن في الراوي مخالفته للثقات، ... فينتج عن مخالفته للثقات ... المُدْرَج ... " [٣] .

الإدراج – بناءً على القسم الثاني [٤] ، والثالث [٥] – يعد علة قادحة؛ حيث يعد عدم معرفتنا بسند اللفظ المدرج سبباً من أسباب رد ما أُدرج؛ لإمكانية كونه – أي ذلك السند الساقط – مردوداً، وكذلك إذا سمع الراوي الحديث من شيخه، إلا طرفاً منه فيسمعه بواسطة عن شيخه، فيرويه تاماً بحذف الواسطة، فهذه علة قادحة أيضاً، ولو اتفق الإسنادان، فجهلنا بالواسطة هي العلة هنا . [٦]
[٦]

الإدراج – بناءً على القسم الرابع [٧] – يعد علة قادحة أيضاً؛ لأنه قد يكون – عدم إدراجهم – اختلاف الرواة في الإسناد سبب رد الحديث وعدم قبوله.

١– مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٦) .
٢– الحديث المعلول قواعد وضوابط (ص : ١٧) .
٣– تيسير مصطلح الحديث (ص : ٥٤) .
٤– وهو : " أن يكون متن الحديث عند الراوي له بإسناد، إلا طرفا منه، فإنه عنده بإسناد ثان، فيدرجه مَنْ رواه عنه على الإسناد الأول، ويحذف الإسناد الثاني، ويروي جميعه بالإسناد الأول " . مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٧) .
٥– وهو : " أن يدرج في متن حديث، بعض متن حديث آخر، مخالف للأول في الإسناد " . مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٧) .
٦– انظر إلى : مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٧)، تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢٣٥) .
٧– وهو : " أن يروي الراوي حديثاً عن جماعة، بينهم اختلاف في إسناده، فلا يذكر الاختلاف فيه، بل يدرج روايتهم على الاتفاق " . مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٨) .

- **وإما غير قادحة :**

إذا ظهر الإدراج وبان [١] ، أصبح الحديث المدرج معلولاً، لكنه بعلة غير قادحة؛ فمعرفة اللفظ المدرج سبب من أسباب درء العلة – أقصد علة الإدراج في الحديث – .

الإدراج له علاقة وثيقة بالعلة، وهذه العلاقة متمثلة في أن الإدراج من الأمور المعينة على الكشف عن العلة، وكذلك فهما – الإدراج والعلة – يلتقيان في طرق التعرف إليهما، والكشف عنهما، علاوة على أن الإدراج يعد علة قادحة خفية – فتصبح على بابها – ، وقد يعد علة غير قادحة – كما بين سابقاً – فتصبح على غير بابها، سواء أكانت خفية، أم ظاهرة .

١– طرق معرفة الإدراج هي : ورود اللفظ المدرج منفصلاً في رواية أخرى، أو بنص الراوي عليه، أو بنص بعض الأئمة المطلعين، أو باستحالة أن يكون مما قاله النبي ﷺ . انظر إلى : تدريب الراوي (ص : ٢٣١) .

بعض الأمثلة التي تبين العلاقة بين العلة والحديث المدرج :

المثال الأول – حديث مدرج في متنه كلام لأحد رواته، فوهم مَن بعده فرواه متصلاً بلفظ رسول الله ﷺ ، فأصبح معلولاً بعلة قادحة .

قال أبو داود : " حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي، حدثنا زهير، حدثنا الحسن بن الحر، عن القاسم بن مخيمرة، قال : أخذ علقمة بيدي، فحدثني أن عبد الله بن مسعود أخذ بيده، وأن رسول الله ﷺ أخذ بيد عبد الله، فعلمه التشهد في الصلاة، فذكر مثل دعاء حديث الأعمش : " إِذَا قُلْتَ هَذَا، أَوْ قَضَيْتَ هَذَا، فَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتَكَ، إِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ " [١] .

قال الدارقطني : " فأدرجه بعضهم عن زهير في الحديث، ووصله بكلام النبي ﷺ ، وفصله شبابة، عن زهير، وجعله من كلام عبد الله بن مسعود ﷺ ، وقوله أشبه بالصواب، من قول من أدرجه في حديث النبي ﷺ ؛ لأن ابن ثوبان رواه عن الحسن بن الحر كذلك، وجعل آخره من قول ابن مسعود ﷺ ،ولاتفاق حسين الجعفي، وابن عجلان، ومحمد بن أبان، في روايتهم عن الحسن بن الحر، على ترك ذكره في آخر الحديث، مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة، وعن غيره عن عبد الله بن مسعود ﷺ ، على ذلك، والله أعلم " [٢] .

قال السيوطي : " فقوله : إذا قلت إلى آخره [٣] ، وصله زهير بن معاوية بالحديث المرفوع في رواية أبي داود [٤] هذه، وفيما رواه عنه أكثر الرواة " [٥] .

المثال الثاني – حديث مدرج في متنه طرفٌ من متن حديث آخر – له إسناد غير إسناد الحديث المُدْرَجِ فيه – ، فالإدراج هنا علة قادحة؛ لعدم العلم بإسناد ذلك الطرف المُدْرَجِ .

قال ابن الصلاح : " مثاله : حديث ابن عيينة، وزائدة بن قدامة، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل بن حجر : في صفة صلاة رسول الله ﷺ ، وفي آخره : " أَنَّهُ جَاْءَ فِيْ

١– أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب : الصلاة، باب (١٨٣) التشهد، (ص : ١٦٥)، حديث رقم : ٩٧٠ ، الحديث بهذا الإسناد: ضعيف؛ للشذوذ .

٢– سنن الدارقطني (٢ / ١٦٥) .

٣– أي قول : " إِذَا قُلْتَ هَذَا، أَوْ قَضَيْتَ هَذَا، فَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتَكَ، إِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ " .

٤– أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب : الصلاة، باب (١٨٣) التشهد، (ص : ١٦٥)، حديث رقم : ٩٧٠ ،

٥– تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢٣٢) .

الشِّتَاْءِ، فَرَآهُمْ يَرْفَعُوْنَ أَيْدِيْهِمْ مِنْ تَحْتِ الثِّيَاْبِ " (١) . والصواب : رواية من روى عن عاصم بن كليب – بهذا الإسناد – صفة الصلاة خاصة (٢) ، وفصل ذكر رفع الأيدي عنه، فرواه عن عاصم، عن عبد الجبار بن وائل، عن بعض أهله، عن وائل بن حجر (٣) " (٤) .

قال السيوطي : " ... فقوله ثم جئتهم ... إلى آخره، ليس هو بهذا الإسناد، وإنما أدرج عليه، وهو من رواية عاصم، عن عبد الجبار بن وائل، عن بعض أهله، عن وائل. وهكذا رواه مبيناً زهير ابن معاوية، وأبو بدر شجاع بن الوليد، فميزا قصة تحريك الأيدي، وفصلاها من الحديث، وذكرا إسنادهما .

قال موسى بن هارون الحمَّال : وهما أثبت ممن يروي رفع الأيدي تحت الثياب، عن عاصم، عن أبيه، عن وائل " (٥) .

المثال الثالث – حديث مدرج في إسناده، بأن يكون الحديث مروياً بأسانيد مختلفة، فيدرج أحد الرواة هذا الحديث، فيرويه بالاتفاق، وهذه علة قادحة أيضاً؛ لعدم الضبط في الإسناد .

قال الإمام البخاري : " حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيلَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ ؟ ، قَالَ : أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا، وَهُوَ خَلَقَكَ، قُلْتُ : ثُمَّ أَيٌّ، قَالَ : أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ؛ خَشْيَةَ أَنْ يَأْكُلَ مَعَكَ، قَالَ : ثُمَّ أَيٌّ، قَالَ : أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ " وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ " (٦) " (٧) .

١– أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب : الصلاة، باب (١١٧) رفع اليدين في الصلاة، (ص : ١٢٦)، حديث رقم : ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، والدارمي في سننه، في كتاب : الصلاة، باب (٩٢) صفة صلاة رسول الله ﷺ ، (١ / ٣٣٢ ، ٣٣٣)، حديث رقم : ١٣٥٧ ، الحديث بهذا الإسناد: ضعيف .

٢– أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب : الصلاة، باب (١١٧) رفع اليدين في الصلاة، (ص : ١٢٥ ، ١٢٦)، حديث رقم : ٧٢٦ .

٣– أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب : الصلاة، باب (١١٧) رفع اليدين في الصلاة، (ص : ١٢٥)، حديث رقم : ٧٢٥.

٤– مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٧) .

٥– تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢٣٦) .

٦– سورة الفرقان (آية : ٦٨) .

٧– أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب (٢٠) قتل الولد خشية أن يأكل معه، (٤ / ١٠٣)، حديث رقم : ٦٠٠١ ، وفي كتاب : تفسير القرآن، باب (٣) قوله تعالى : فلا تجعلوا لله أنداداً، (٣ / ٢٢٠)، حديث رقم : ٤٤٧٧ ، وفي كتاب : الحدود، باب (٢٠) إثم الزناة، (٤ / ٢٩٥)، حديث رقم : ٦٨١١ ، وفي كتاب : التوحيد، باب (٤٠) =

قال ابن الصلاح " ... واصل إنما رواه عن أبي وائل، عن عبد الله، من غير ذكر عمرو بن شرحبيل بنيهما. والله أعلم " [1] .

=قول الله تعالى : فلا تجعلوا لله أنداداً، (٤ / ٤٨٤)، حديث رقم : ٧٥٢٠ ، ومسلم في كتاب : الإيمان، باب (٣٧) كون الشرك أقبح الذنوب، وبيان أعظمها بعده، (١ / ٦٢)، حديث رقم : ١٤١ ، ١٤٢ ، الحديث بهذا الإسناد: ضعيف .

١- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٨) .

المبحث العاشر

العلة وعلاقتها بالحديث الموضوع [١]

تعريف الحديث الموضوع :

" هو [الحديث] المختلق، المصنوع [المكذوب على رسول الله ﷺ] [٢] " [٣] .

شروط الحديث الموضوع :

هو نسبة الحديث إلى رسول الله ﷺ كذباً، وزوراً . [٤]

١- وهو النوع الحادي والعشرون من أنواع علوم الحديث عند ابن الصلاح في مقدمته . مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٩) .

٢- قال ابن الجوزي : " فكل حديث رأيته يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع، فلا تتكلف اعتباره " . الموضوعات لابن الجوزي (١ / ١٠٦) .

٣- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٩) .

٤- طرق معرفة الحديث الموضوع كثيرة، منها : إقرار الواضع – وضعه – على نفسه، وركاكة ألفاظه، وفساد معناه، أو مجازفة فاحشة، أو مخالفة لما ثبت في الكتاب والسنة الصحيحة، وغيرها الكثير . انظر إلى : مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٩ ، ١٣٠)، اختصار علوم الحديث (ص : ٦٥)، النكت على كتاب ابن الصلاح (ص : ٨٤٥ – ٨٤٧)، تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢٣٩ – ٢٤١).

العلاقة بين العلة والحديث الموضوع

هناك علاقة وثيقة بين العلة والحديث الموضوع، تتمثل فيما يلي :

- **الحديث الموضوع، معلول بعلة قادحة :**

حيث إن العلم بوضع الحديث يجعله مردوداً، غير مقبول، بل ولا يحّل العمل به، اعتقاداً بنسبته إلى النبي ﷺ .

قال ابن الصلاح : " اعلم أن الحديث الموضوع، شرّ الأحاديث الضعيفة ... " (١) .

وقال النووي : " وهو [أي الحديث الموضوع] شرُّ الضعيف " (٢) .

- **رواية الحديث الموضوع معلولة بعلة قادحة :**

لا تصح رواية الحديث الموضوع، للعالم بحكمه – سواء أعلم أن الحديث الذي يرويه مكذوب، بأن كان من أهل العلم بهذه الصنعة، أم لم يكن من أهلها، فأخبره العالم الثقة بها (٣) – إلا مبيناً لوضعه، وليس للاستدلال به على أمر شرعي .

قال مسلم : " واعلم – وفقك الله تعالى – أن الواجب على كل أحد، عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين، أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه، والسَّتَاْرَة في ناقليه، وأن يتقي منها ما كان منها من أهل التهم، والمعاندين من أهل البدع " (٤) .

قال ابن الصلاح : " ولا تحل روايته [أي الحديث الموضوع] لأحد على حاله، في أي مكان كان، إلا مقروناً ببيان وضعه " (٥) .

وقال النووي : " وتحرم روايته [أي رواية الحديث الموضوع] مع العلم به، في أي معنىً كان، إلا مبيناً [قال السيوطي : أي مقروناً ببيان وضعه] (٦) " (٧) .

١- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٩) .
٢- التقريب مع التدريب – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢٣٩) .
٣- انظر إلى : كلام أحمد شاكر في كتابه : الباعث الحثيث (ص : ٦٨) .
٤- مقدمة صحيح مسلم (١ / ١٠) .
٥- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٩) .
٦- تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢٣٩) .
٧- التقريب مع التدريب – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢٣٩) .

وقال ابن كثير : " فلا تجوز روايته [أي الحديث الموضوع] لأحد من الناس، إلا على سبيل القدح فيه؛ ليحذره من يغتر به من الجهلة، والعوام، والرعاع " [١] .

- **من رُمِيَ بالوضع فروايته معلولة بعلة قادحة :**

لا تقبل رواية من يضع الأحاديث على رسول الله ﷺ ، لأي سبب كان وضعه؛ وذلك لكونه كذّاباً على رسول الله ﷺ [٢] ، ولو كان ظاهر سبب وضعه الخير – كما ادعى بعض الوضّاعين – ، وذلك كما فعلت الكرامية [٣] ، فالغاية لا تبرر الوسيلة .

قال النووي : " وجوزت الكرامية الوضع في الترغيب والترهيب " [٤] .

وقال ابن كثير : " ومنهم [أي من الوضاعين] متعبدون، يحسبون أنهم يحسنون صنعاً، يضعون أحاديث فيها ترغيب وترهيب، وفي فضائل الأعمال؛ ليعمل بها. وهؤلاء طائفة من الكرَّامية وغيرهم، وهم من أشر ما فعل هذا، لما يحصل بضررهم من الغرر على كثير ممن يعتقد صلاحهم، فيظن صدقهم، وهم شرّ من كل كذاب في هذا الباب " [٥].

وكذلك فإن روايتهم – أي الوضاعين – معلولة بعلة قادحة، تحول بين الحديث وقبوله، فمن شروط قبول الرواية : إسلام الراوي؛ حيث إن بعض أهل العلم رأى أن تعمد الكذب على رسول الله ﷺ مخرج من الإسلام، فبهذا كل من وضع الحديث روايته مردودة؛ بخروجه من الإسلام – كما رأى بعض أهل العلم – .

قال السيوطي : " بل بالغ أبو محمد الجويني [والد إمام الحرمين] ، فجزم بتكفير واضع الحديث " [٦]، وفي الحقيقة لا يعد كافراً، إلا إذا استحلّ ذلك .

وقال أحمد شاكر : " وقد جزم الشيخ محمد أبو الجويني – والد إمام الحرمين – بتكفير من وضع حديثاً على رسول الله ﷺ قاصداً إلى ذلك، عالماً بافترائه. وهو الحق " [٧] .

١- اختصار علوم الحديث (ص : ٦٥) .

٢- قال رسول الله ﷺ : " مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ ". أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١ / ١٠) .

٣- الكرامية : " قوم من المبتدعة، نسبوا إلى : محمد بن كرام السجستاني، المتكلم " . تدريب الراوي (ص : ٢٤٧) .

٤- التقريب مع التدريب – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢٤٧) .

٥- اختصار علوم الحديث (ص : ٦٥ ، ٦٦) .

٦- تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢٤٧) .

٧- الباعث الحثيث (ص : ٦٦) .

- **من لم يتعمد الوضع فروايته للحديث الذي وضع فيه معلولة بعلة قادحة – وهي : علة الوضع – ، أما في غيرها فليست معلولة بالوضع .**

كأن يسوق الإسناد فَيَعْرِض له عارض، فيقولَ كلاماً مِنْ قِبَل نفسه، فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو من متنُ ذلك الإسناد؛ فيرويه عنه كذلك . (١)

قال ابن الصلاح : " وربما غلط غالط، فوقع في شبه الوضع من غير تعمد ... " (٢).

- **قد يكون الحديث موضوعاً – أي معلولاً بعلة قادحة – وذلك في نسبة لفظه إلى رسول الله ﷺ ، وليس في معناه .**

كأن يروي أحد الرواة حديثاً بالمعنى، فلا يتقن روايته باللفظ – كما ورد عن رسول الله ﷺ – ، فيرويه بالمعنى، ويصرح بأنه من لفظ رسول الله ﷺ .

قال ابن حجر العسقلاني : " إن صرح الراوي بأن هذا [أي الرواية بالمعنى] صيغة لفظ الحديث، وكانت تخل بالفصاحة، أو لا وجه لها في الإعراب، دل على ذلك [أي على الوضع] " (٣) .

الحديث الموضوع هو رأس أنواع الحديث المعلة بعلة قادحة، وقد تكون – هذه العلة القادحة – خفية – فتصبح على بابها – ، وقد تكون ظاهرة – فتصح ليست على بابها – ، ومن رمي به – أي بالوضع – فروايته معلولة بعلة قادحة – أيضاً – .

١- انظر إلى : نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ص : ١١٥) .

٢- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٣١) .

٣- النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٨٤٤) .

بعض الأمثلة التي تبين العلاقة بين العلة والحديث الموضوع :

المثال الأول – حديث موضوع – أي معلول بأمّ العلل القادحة – ؛ لأنه مخالف للأصول، خارج عن دواوين الإسلام من المسانيد، والكتب المشهورة .

قال الحاكم النيسابوري : " حدثني أبو بكر أحمد بن المؤمل بن الحسن بن عيسى، قال حدثنا الفضل بن محمد الشعراني، قال حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد، قال حدثنا عبيد بن إسحاق الضبي، الكوفي، قال حدثنا سيف بن عمر التميمي، قال : كنت عند سعد بن طريف، فجاء ابنه من الكُتَّاب، فقال : مَاْلَكَ، قال : ضربني المعلم، فقال : لأخزينهم اليوم .

حدثني عكرمة، عن ابن عباس ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ مُعَلِّمُو صِبْيَاْنِكُمْ شِرَاْرِكُمْ، أَقَلُّهُمْ رَحْمَةً لِلْيَتِيْمِ، وَأَغْلَظُهُمْ عَلَى المِسْكِيْنِ " [١] .

فهذا حديث مخالف لما في الأصول؛ ففيها رفع قيمة العلم، وعلو شأنه وأهله، لذا يعد موضوعاً .

المثال الثاني – حديث موضوع – أي معلول بأم العلل القادحة – ، لمخالفته العقل :

قال ابن الجوزي : " قال حدثنا زكريا بن يحيى الساجي، قال حدثنا الربيع بن سليمان، قال حدثنا الشافعي، قال : قيل لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم : حدثك أبوك، عن جدك، أن رسول الله ﷺ قال : " إن سفينة نوح طافت بالبيت سبعاً، وصلَّت خلف المقام ركعتين ؟ ، قال : نعم " [٢] .

قال السيوطي : " [وهذا الحديث] من المخالف للعقل " [٣] .

المثال الثالث – حديث موضوع – أي معلول بأمّ العلل القادحة – ، وضعه الراوي؛ محتسباً بذلك الأجر عند الله ﷻ :

قال الحاكم النيسابوري : " سمعت أبا على الحافظ، يقول : سمعت محمد بن يونس المقري، يقول : سمعت جعفر بن أحمد بن نصر يقول : سمعت أبا عمار المروزي، يقول : قيل لأبي عصمة : من أين لك عن عكرمة، عن ابن عباس ﷺ في فضائل القرآن سورة، سورة،

١- المدخل إلى كتاب الإكليل (ص : ٥٦) ، الحديث بهذا الإسناد: موضوع .

٢- الموضوعات لابن الجوزي (١ / ١٠٠) ، الحديث بهذا الإسناد: موضوع .

٣- تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢٤٢) .

وليس عند أصحاب عكرمة هذا ؟ ، فقال : إني قد رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقه أبى حنيفة، ومغازي محمد بن إسحاق، فوضعت هذا الحديث؛ حسبةً " [١] .

قال السيوطي : " [وهذا الحديث] من أمثلة ما وُضِعَ حسبة [أي احتساباً للأجر عند الله ﷻ ، وترغيباً للناس على عمل الخير، وترك المعاصي] " [٢] .

المثال الرابع – حديث موضوع – أي معلول بأم العلل القادحة – ، هو في الأصل من كلام أحد الحكماء :

قال السيوطي : " كحديث : " المعدة بيت الداء، والحمية رأس الدواء " . لا أصل له من كلام النبي ﷺ ، بل هو كلام بعض الأطباء، قيل : إنه الحرث بن كلدة، طبيب العرب " [٣] .

قال العراقي : " فهذا من كلامِ بعضِ الأطباءِ ، لا أصلَ له عن النبيِّ ﷺ " [٤] .

١- المدخل إلى كتاب الإكليل (ص : ٥٤) .

٢- تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢٤٦) .

٣- المصدر السابق (ص : ٢٤٩) ، الحديث بهذا الإسناد: موضوع .

٤- شرح التبصرة والتذكرة (ص : ٩٧) .

المبحث الحادي عشر

العلة وعلاقتها بالحديث المقلوب [١]

تعريف الحديث المقلوب :

هو ما بُدِّل فيه راوٍ براوٍ آخر في طبقته [٢] ، أو أُخذ إسناد متن فرُكب على متن آخر [٣]، أو بُدل الأصل المشهور في متنه بما لا يشتهر [٤] .

شروط الحديث المقلوب :

رواية الحديث بغير ما تُعُوْرِفَ عليه، وذلك بإبدالٍ في السند، أو المتن .

١- وهو النوع الثاني والعشرون من أنواع علوم الحديث عند ابن الصلاح في مقدمته . مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٣٣) .

٢- وهذا الجزء من التعريف، فُهِمَ من مثال ابن الصلاح الذي مثل به عند ذكر الحديث المقلوب، فقال : " المقلوب هو : نحو حديث مشهور عن سالم، جعل عن نافع؛ ليصير بذلك غريباً، مرغوباً فيه " . المصدر السابق (ص : ١٣٣) .

٣- انظر إلى : تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢٥٤) .

٤- انظر إلى : النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٨٦٤) .

العلاقة بين العلة والحديث المقلوب

ثَمَّ علاقة وثيقة قوية بين العلة والحديث المقلوب، تتمثل فيما يلي :

- **الحديث المقلوب يعد معلولاً بعلة قادحة :**

وقد عدّ البلقيني القلب علة، حيث نقل السيوطي قوله – بعد أن مثّل للقلب في المتن بحديثٍ – : " فالرواية بخلاف ذلك مقلوبة، قال : إلا أن ابن حبان، وابن خزيمة لم يجعلا ذلك من المقلوب، وجمعا [أي الحديثين] ... ومع ذلك فدعوى القلب لا تبعد، ولو فتحنا باب التأويلات لاندفع كثير من علل الحديث " [1] .

قال ابن حجر العسقلاني : " كل [حديث] مقلوب لا يخرج عن كونه معللاً، أو شاذاً ... " [2] .

وقال السخاوي : " [المقلوب] : وهو من أقسام الضعيف " [3] .

- **يتفق الحديث المقلوب مع العلة في بعض طرق الكشف عن كل منهما :**

حيت يتم الكشف عن الحديث المقلوب عن طريق : جمع طرقة، والنظر في اختلافها، كما الحال في طرق الكشف عن العلة .

قال ابن الصلاح : " ويستعان على إدراكها [أي العلة] بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك " [4] .

وقال ابن حجر العسقلاني : " لأنه [أي الحديث المقلوب] إنما يظهر أمره بجمع الطرق، واعتبار بعضها ببعض، ومعرفة من يوافق ممن يخالف ... " [5] .

١- تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢٥٣) .

٢- النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٨٧٤) .

٣- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (ص : ٢٠٩) .

٤- مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٢٠) .

٥- النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٨٧٤) .

- **رواية راوي الحديث المقلوب تعد معلولة بعلة قادحة – إن قصد ذلك، ولم يكن قصده الاختبار – :**

قال ابن دقيق العيد : " وقد يطلق على راويه [أي راوي الحديث المقلوب] أنه يسرق الحديث " [١] .

وقال علاء الدين مغلطاي : " وقد يطلقون [أي المحدثون] على راوي المقلوب بأنه يسرق الحديث ... " [٢] .

وقال ابن حجر عن فعل بعض الوضّاعين في الحديث المقلوب : " فممن كان يفعل ذلك [أي القلب في الأحاديث] عمداً؛ لقصد الإغراب، على سبيل الكذب : حماد بن عمر النصيبي ... " [٣] .

وقال السيوطي : " وممن كان يفعل ذلك [أي قلب أسانيد الأحاديث] من الوضاعين : حماد بن عمر النصيبي ..." [٤] . فدل هذا على القدح في رواية من تعمد القلب .

وقال العراقي والمناوي : " هذا [أي القسم الثاني من أقسام الحديث المقلوب وهو : أن يؤخذ إسناد متن فيجعل على متن آخر وبالعكس] قد يقصد به الإغراب فيكون كالوضع " [٥] .

- **قلب الأسانيد لاختبار الرواة لا يعد علة قادحة :**

حيث كان من عادة المحدثين اختبار أشياخهم؛ للتأكد من ضبطهم لمروياتهم، وإتقانهم لها، كما حصل مع البخاري وغيره [٦] .

قال ابن حجر العسقلاني : " وممن كان يفعل ذلك [أي قلب الأحاديث] ؛ لقصد الامتحان : كان شعبة يفعله كثيراً؛ لقصد اختبار حفظ الراوي، فإن أطاعه على القلب عرف أنه غير حافظ، وإن خالفه عرف أنه ضابط " [٧] .

١- الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص : ٢٦) .
٢- إصلاح كتاب ابن الصلاح (ص : ١٤٦) .
٣- انظر إلى : النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٨٦٤) .
٤- تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢٥٣) .
٥- شرح التبصرة والتذكرة (ص : ٩٩)، اليواقيت والدرر (٢ / ٩٠) .
٦- انظر إلى : بحث منشور لـ أ. د. محمد مصطفى نجم، والذي بعنوان : نَظْمُ عِقْدِ أَهَمِّ غَرَائِبِ الْمُحَدِّثِينَ وَنَوَادِرِهِمْ وَفَوَائِدِهِمْ ، (ص : ١٠ ، ١١) .
٧- النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٨٦٦) .

- **قلب الإسناد من غير قصد من الراوي لا يعد علة قادحة فيه، وإن كان الحديث المقلوب معلولاً بعلة قادحة :**

قال السيوطي : " قد يقع القلب غلطاً، لا قصداً " [١] .

وقد عد الشيخ أحمد شاكر هذا القلب بأنه خطأ من بعض الرواة، فقال : " أما القلب في الإسناد، فقد يكون خطأً [من غير قصد] من بعض الرواة في اسم الراوي، أو نسبه " [٢] . حيث فهم من كلامه : أنه لا يعده علة قاحة .

- **من طرق درء علة القلب في الأحاديث : الجمع، أو التوفيق، ونحو ذلك .**

إذا ما صح تأويل الأحاديث المقلوبة، فإن هذا سبب في درء العلة القادحة عنها.

قال السيوطي نقلاً عن البُلْقِيْنِي : " ومع ذلك فدعوى القلب لا تبعد، ولو فتحنا باب التأويلات، لاندفع كثير من علل الحديث " [٣] .

القلب في الحديث له علاقة وثيقة بالعلة، وهذه العلاقة تتمثل في أن كل منهما – أي القلب والعلة – يتفقان في بعض طرق الكشف عن كل منهما، وكذلك – تتمثل – في أن الحديث المقلوب يعد معلولاً بعلة قادحة خفية – فهي على بابها – ، وقد تكون غير قادحة – كما بينت سابقاً – فتصبح ليست على بابها سواء أكانت خفية، أم ظاهرة .

١- تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢٥٥) .

٢- الباعث الحثيث (ص : ٧٣) .

٣- تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢٥٣) .

بعض الأمثلة التي تبين العلاقة بين العلة والحديث المقلوب :

المثال الأول – حديث مقلوب في متنه – والقلب علة قادحة – :

قال الطبراني : " حدثنا إبراهيم، قال حدثنا علي بن عثمان اللاحقي، قال حدثنا حماد بن سلمة، عن أيوب، وهشام، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة ﷺ ، عن النبي ﷺ ، وحماد، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة ﷺ ، قال : قال رسول الله ﷺ : " ذروني ما تركتكم؛ فإنما أهلك من كان قبلكم، اختلافهم على أنبيائهم، فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأْتُوه، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوْهُ، مَا اسْتَطَعْتُمْ " [١] .

قال أحمد شاكر فيما معناه : وهذا مثال للحديث المقلوب في المتن، فإن الحديث المعروف هو غير ذلك – كما في الصحيحين – : " فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ " [٢] . [٣]

المثال الثاني – حديث مقلوب من قبل أحد الرواة الوضاعين – والقلب هنا علة قادحة – :

حديثٌ : رواهُ عمرُو بنُ خالدٍ الحرانيُّ، عن حمّادِ بنِ عمرٍو النَّصِيْبِيِّ، عن الأعمشِ، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرةَ ﷺ مرفوعاً : " إذا لَقِيتُم المشركينَ في طريقٍ، فلا تبدؤوهم بالسلامِ، ... الحديث " [٤] .

قال الحافظ العراقي : " فهذا حديثٌ مقلوبٌ. قلبهُ : حمّادُ بنُ عمرٍو – أحدُ المتروكينَ [٥] – فجعلَهُ عن الأعمشِ، وإنّما هو معروفٌ بسهيلِ بن أبي صالحٍ، عن أبيهِ، عن أبي هريرةَ ﷺ . هكذا رواهُ مسلمٌ في صحيحهِ [٦] من روايةِ شُعبةَ، والثوريِّ، وجريرِ بنِ عبدِ الحميدِ، وعبدِ العزيزِ

١- أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٣ / ١٣٥) ، الحديث بهذا الإسناد: ضعيف؛ للقلب .

٢- أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب : الاعتصام بالكتاب والسنة، باب (٢) الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ ، (٤ / ٤٢٢)، حديث رقم : ٧٢٨٨ ، ومسلم في صحيحه، في كتاب : الحج ، باب (٧٣) فرض الحج مرة في العمر، (١ / ٦٣٥)، حديث رقم : ٤١٢ ، وفي كتاب : الفضائل ، باب (٣٧) توقيره ﷺ ، وترك إكثار سؤاله ... ، (٢ / ٤٣٥)، حديث رقم : ١٣٠ ، الحديث بهذا الإسناد: صحيح .

٣- انظر إلى : الباعث الحثيث (ص : ٧٣) .

٤- أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط من طريق : حماد بن عمرو النصيبي، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ ، عن رسول الله ﷺ ، (٦ / ٢٦٢) ، الحديث بهذا الإسناد: ضعيف .

٥- انظر إلى : لسان الميزان (٣ / ٢٧٤) .

٦- أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب : السلام، باب (٤) النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام، (٢ / ٣٥٤ ، ٣٥٥)، حديث رقم : ١٣ .

ابنِ محمدٍ الدَّراوَرْدِيِّ، كلُّهم عن سُهَيْلٍ. قال أبو جعفرٍ العُقيليُّ : لا يحفَظُ هذا من حديثِ الأعمشِ، إنَّما هذا حديثُ سُهيلِ بنِ أبي صالحٍ، عن أبيهِ " [1] .

وقال الطبراني : " لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا حماد بن عمرو، تفرد به عمرو بن خالد الحراني " [2] .

المثال الثالث – حديث مقلوب خطأً – من غير قصد – ، فرواية هذا الراوي – غير هذا الحديث – ليست معلولة علة قادحة :

قال ابن الصلاح : " ومن أمثلته [أي الحديث المقلوب] : ما رويناه عن إسحاق بن عيسى الطباع، قال : حدثنا جرير بن حازم، عن ثابت، عن أنس ﷺ قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " إِذَا أُقِيمَتْ الصَّلَاةُ، فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي " [3] .

قال إسحاق بن عيسى : فأتيت حماد بن زيد، فسألته عن الحديث، فقال : وهم أبو النضر، إنما كنا جميعاً في مجلس ثابت البناني، وحجاج بن أبي عثمان معنا، فحدثنا حجاج الصواف : عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه : أن رسول الله ﷺ قال : " إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني "[4] . فظن أبو النضر أنه فيما حدثنا ثابت، عن أنس . أبو النضر هو : جرير بن حازم، والله أعلم " [5] .

وقال السيوطي : " فهذا حديث انقلب إسناده على جرير، وهو ليحيى بن أبي كثير، عن عبد الله ابن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ ، هكذا رواه الأئمة الخمسة، وهو عند مسلم، والنسائي، من رواية : حجاج بن أبي عثمان الصواف، عن يحيى. وجرير إنما سمعه من حجاج؛ فانقلب عليه.

وقد بين ذلك حماد بن زيد فيما رواه أبو داود في المراسيل : عن أحمد بن صالح، عن يحيى بن حسان، عنه [أي حماد بن زيد] ، قال كنت أنا وجرير عند ثابت، فحدث حجاج، عن يحيى بن

١– شرح التبصرة والتذكرة (ص : ٩٨) .

٢– المعجم الأوسط (٦ / ٢٦٢) .

٣– هذا الحديث بهذا السند أخرجه ابن الصلاح في مقدمته (ص : ١٣٣) ، الحديث بهذا الإسناد: ضعيف؛ للقلب .

٤– أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الآذان، باب (٢٢) متى يقوم الناس إذا رأوا الإمام عند الإقامة، (١ / ١٦٩)، حديث رقم : ٦٣٧ ، وكذلك في باب (٢٣) لا يسعى إلى الصلاة مستعجلاً، وليقم بالسكينة، (١ / ١٦٩)، حديث رقم : ٦٣٨ ، ومسلم في صحيحه، في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب (٣٠) متى يقوم الناس للصلاة، (١ / ٢٧٨)، حديث رقم : ١٥٦ .

٥– مقدمة ابن الصلاح (ص : ١٣٣) .

أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه [1] . فظن جرير أنه إنما حدث ثابت، عن أنس " [2] .

١- المراسيل لأبي داود (ص : ١٠٧) .

٢- تدريب الراوي – تحقيق الشبراوي – (ص : ٢٥٥) .



الحمد لله كما يحب ربي أن يُحمد، والصلاة والسلام على النبي الأحمد، والرضا عن ساداتي آل النبي، والصحابة، ومن سار على دربهم الممجد، وبعد :

فإن الله – سبحانه وتعالى – قد تفضل عليّ بنعمة إتمام هذا البحث الموسوم بـ : " العلة وعلاقتها بعلوم الحديث " ، وامتن عليّ ببركةٍ، وخيرٍ، ونعمٍ، ذللت لي كل الصعاب، ويسرت ليس كل عسر، فله الحمد قبل ذلك، وله الحمد بعد ذلك، وله الحمد في كل وقت وحين .

هذا ختام بحثي بين أيديكم، عكفت على كتابته آخذاً بالأسباب المادية والمعنوية، قارناً ذلك بالتوكل على الله ﷻ ، والاستعانة به سبحانه، راجياً منه القبول، فبدأت أستقرأ من كتب الأصول – ما استطعت إلى ذلك سبيلاً – ، مستنبطاً من كلام السادة العلماء ﷿ ما يخدم بحثي، ويثريه، فسطرت بعضاً مما توصلت إليه – مما له علاقة ببحثي – في متن بحثي، وتركت جزءاً؛ خشية الإطالة؛ فقانون الجامعة لا يسمح بالإطالة .

بدأت بالكتابة وأنا متيقن أن كل عمل ابن آدم يشوبه الخلل، والزلل – إلا من عصمه الله ﷻ – ، كيف لا؛ وقد أبى الله إلا إن يجعل كتابه أصح كتاب، لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه، فما كان في هذا البحث من توفيق، وسداد فهو من الله وحده – فالفضل له سبحانه، ولا فضل لغيره إلا بفضله – ، وما كان من زلل أو خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله منه براء؛ وهذا اقتداءٌ بغلام موسى ﵇ عندما نسب الشر للشيطان فقال : " وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ " [١] ؛ تأدباً مع مولانا سبحانه .

وقد توصلت بعد هذا البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، أهمها :

١- سورة الكهف (آية : ٦٣) .

أهم النتائج التي توصلت إليها :

١- جل من جاء بعد ابن الصلاح - من السادة العلماء المصنفين في علوم الحديث - ، اعتمدوا في تعريف العلة، على تعريفه للحديث المعلّ .

٢- بدأ علم العلل بمفهومه الواسع، منذ ولادة الأحاديث - أي منذ عصر الصحابة ﷺ - .

٣- ظهر في كل عصر من العصور من يحمل لواء الذب عن أحاديث رسول الله ﷺ ، ويبين عللها الظاهرة والخفية، القادحة وغير القادحة؛ إتماماً لوعد الله، وتنفيذاً له : { إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ }[١] .

٤- لا بد من إتقان علوم الحديث كلها، لمن أراد أن يتكلم في علم العلل .

٥- علماء الحديث لم يتقيدوا بما اصطلحوه من تعريف للعلة، بل أطلقوها على كل ضعف أو خلل في الأحاديث، سواء كان قادحاً أو غير قادح، ظاهراً أو خفياً .

٦- العلاقة بين العلة، وتخريج الأحاديث علاقة وثيقة؛ فالتخريج من الطرق الرئيسة للوصول إلى الكشف عن العلة، وبيانها .

٧- علاقة العلة بعلوم الحديث، لا تقتصر على بعض الأنواع، بل هناك علاقة وثيقة بين العلة وجل أنواع علوم الحديث، وهذه العلاقة قد تكون علاقة طردية متلازمة، أو علاقة عكسية، أو كليهما .

٨- قد يرتقي الحديث المعلول بعلة قادحة - أي الحديث المردود - ، إلى درجة الحديث المعلول بعلة غير قادحة - أي المقبول - ؛ وذلك بوصل انقطاع إسناده، أو جمع بين طرقه المختلفة، أو نحو ذلك من الطرق التي يرتقي بها الحديث .

٩- السبب الرئيس لرد أي حديث، وجعله خارج دائرة القبول، هو : وجود علة قادحة في الحديث .

١٠- المخالفة في الحديث الشاذ لا تكون مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، أو جمع من الثقات فحسب، بل قد تكون مخالفة الصدوق لمن هو أصدق منه، أو جمع من الصدوقين، ونَدَر من بحث الثاني، أو تكلم عنه .

١١- المتابعات والشواهد من الطرق - الرئيسة - الموصلة إلى الكشف عن العلة، وبيانها .

١- سورة الحجر (آية : ٩) .

أهم التوصيات التي أوصي الباحثين بها :

١- الانتماء إلى أهل الحديث؛ فهم الفرقة الناجية، وأهل الحق، وفرسان الإسلام .

٢- البحث في أصول الحديث؛ فكثير من الفوائد الحديثية ما زالت مغمورة بين ثنايا تلك الكتب، تحتاج إلى من يظهرها .

٣- دراسة العلة وعلاقتها بعلوم الحديث، وتطبيق هذه الدراسة على كتب أصول الحديث المتنوعة.

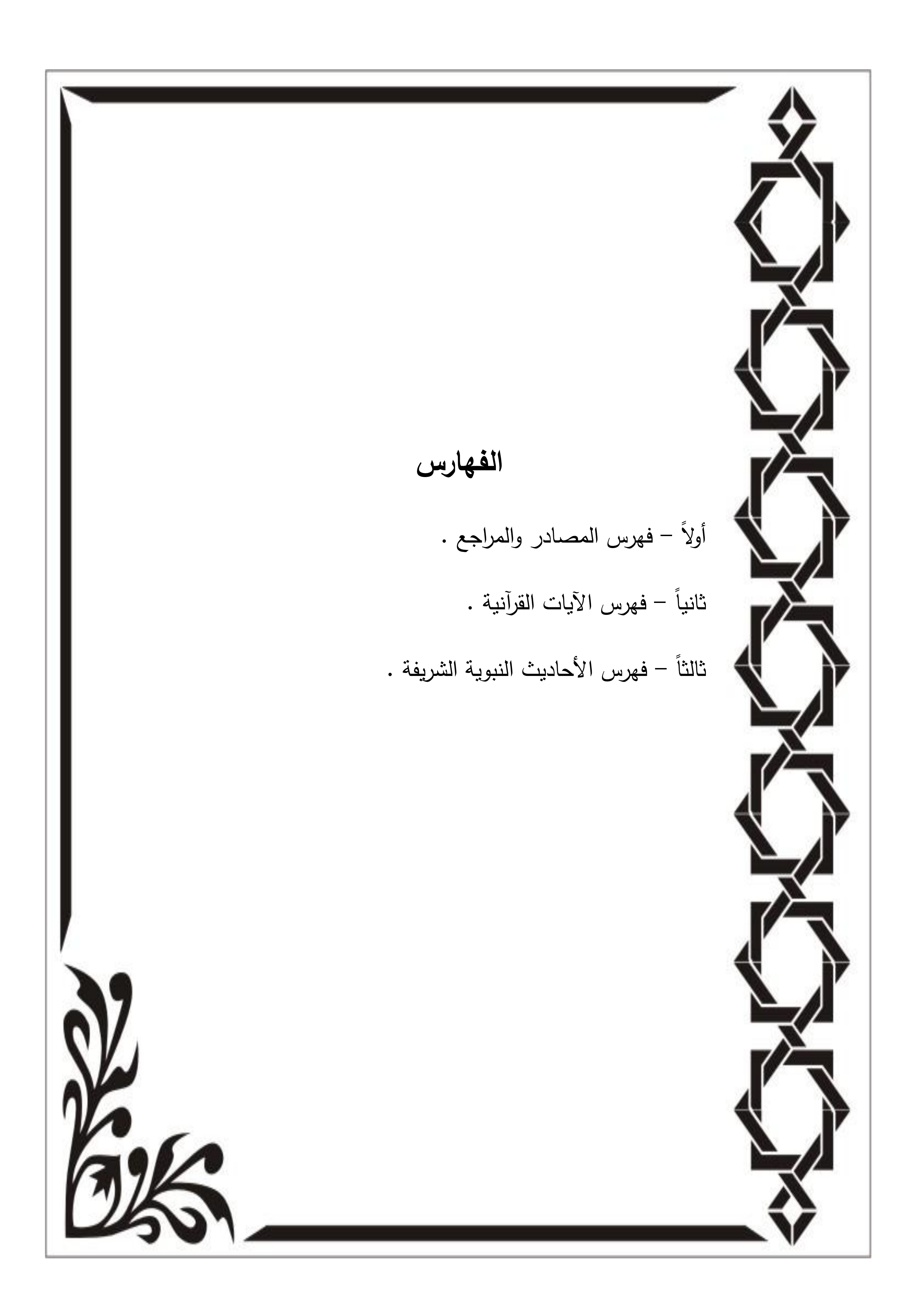
٤- الاهتمام بكتب الحديث – بشتى أنواعها – ، دراسة، وتحليلاً، وتفصيلاً، وشرحاً .

٥- القيام ببحوث ودراسات تثري المكتبة الإسلامية الحديثية .

٦- البحث في العلاقة بين العلة والتخريج، فقد سطرت نبذة يسيرة توضح هذه العلاقة، وهناك الكثير مما يكتب في هذا الموضوع لم أذكره – اختصاراً – .

٧- البحث في العلة بين الإطلاق والاصطلاح من حيث أقسامها .

وصلى الله على سيدي رسول الله، ما ذكره الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون، وآخر دعائي أن الحمد لله رب العالمين .



الفهارس

أولاً – فهرس المصادر والمراجع .

ثانياً – فهرس الآيات القرآنية .

ثالثاً – فهرس الأحاديث النبوية الشريفة .



ترتيب المصادر والمراجع حسب الأحرف الهجائية :

م	المصادر والمراجع
١-	**القرآن الكريم**
٢-	**الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير**، الحافظ أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم الجوزقاني الهمذاني – المشهور بالإمام الجوزقاني – ، تحقيق : عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الصميعي للنشر والتوزيع .
٣-	**أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء** – رسالة ماجستير – ، ماهر ياسين فحل المولى، إشراف : أ. د. هاشم جميل عبد الله، قدمت هذه الرسالة إلى مجلس قسم الفقه وأصوله في جامعة صدام للعلوم الاسلامية، وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في العلوم الاسلامية، تخصص : فقه مقارن، ١٩٩٩م .
٤-	**الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة**، محمد بن بَهَادر بن عبد الله الزركشي– المشهور بالإمام الزركشي – ، تحقيق : سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٩٧٠م .
٥-	**الإحكام في أصول الأحكام**، علي بن أحمد بن حزم الأندلسي أبو محمد – المشهور بابن حزم – ، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ .
٦-	**اختصار علوم الحديث**، أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي– المشهور بابن كثير – ، تحقيق : أحمد شاكر، مكتبة دار التراث، ٢٠٠٣م .
٧-	**أدب المفتي والمستفتي**، عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الشهرزوي – المشهور بابن الصلاح – ، تحقيق : موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم ، ١٤٠٧هـ .
٨-	**الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني – المشهور بأبي يعلى الخليلي – ، تحقيق : محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، ١٤٠٩ هـ .
٩-	**الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة** – المعروف بالموضوعات الكبرى – ، نور الدين علي بن محمد بن سلطان – المشهور بالملّا علي القاري – ، تحقيق : محمد الصباغ، دار الأمانة / مؤسسة الرسالة ، ١٩٧١م .
١٠-	**إصلاح كتاب ابن الصلاح**، علاء الدين مغلطاي، تحقيق : محي الدين البكاري،

	المكتبة الإسلامية، ٢٠٠٧م .
١١-	**الأعلام،** خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي – المشهور بالزركلي – ، دار العلم للملايين، الطبعة : الخامسة عشر، ٢٠٠٢ م .
١٢-	**الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح،** تقي الدين ابن دقيق العيد، دار الكتب العلمية، ١٩٨٦م .
١٣-	**ألفية العراقي في علوم الحديث (التبصرة والتذكرة)،** أبو الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي– المشهور بالحافظ العراقي – ، تحقيق : ماهر ياسين الفحل .
١٤-	**الأم،** محمد بن إدريس الشافعي– المشهور بالإمام الشافعي – ، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م .
١٥-	**الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث** – للحافظ ابن كثير – ، أحمد شاكر، مكتبة دار التراث، ٢٠٠٣م .
١٦-	**البداية والنهاية،** أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي– المشهور بابن كثير – ، تحقيق : علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٨ م .
١٧-	**البرهان في أصول الفقه،** إمام الحرمين، أبو المعالي الجويني، تحقيق : صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٧ م .
١٨-	**تاج العروس من جواهر القاموس،** محمد بن محمد بن عبد الرزّاق الحسيني – الملقّب بمرتضى الزَّبيدي – ، تحقيق : مجموعة من المحققين، دار الهداية.
١٩-	**تاريخ الأدب العربي،** كارل بروكلمان، نقله إلى العربية : عبد الحليم النجار، الطبعة الخامسة، دار المعارف .
٢٠-	**تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام،** الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي – المشهور بالإمام الذهبي – ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
٢١-	**التاريخ الكبير،** أبو عبد الله، إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري– المشهور بالإمام البخاري – ، دار الكتب العلمية، ١٩٨٦.
٢٢-	**تاريخ بغداد،** أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي– المشهور بالخطيب البغدادي – ، دار الكتب العلمية .
٢٣-	**تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل،** أبو القاسم، علي

	بن الحسن بن هبة الله – المشهور بابن عساكر – ، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م .
٢٤-	**تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي،** الحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق : محمد أيمن الشبراوي، دار الحديث، ٢٠٠٤م .
٢٥-	**تذكرة الحفاظ،** الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي – المشهور بالإمام الذهبي –، وتحقيق : زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م .
٢٦-	**تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس،** الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق : عاصم القريوتي، الطبعة الأولى، مكتبة المنار .
٢٧-	**تقريب التهذيب،** الحافظ ابن حجر العسقلاني، ضبط : صدقي العطار، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٩٩٥ م .
٢٨-	**تقريب النووي مع تدريب الراوي** – ضمن كتاب تدريب الراوي، للإمام السيوطي – ، تحقيق : محمد أيمن الشبراوي، دار الحديث، ٢٠٠٤م .
٢٩-	**التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث،** حسن محمد المشاط، تحقيق : فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، ١٩٩٦م .
٣٠-	**التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد،** أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي – المشهور بابن عبد البر – ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوى، و محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة المغرب، ١٣٨٧ هـ .
٣١-	**التمييز،** مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري أبو الحسين – المشهور بالإمام مسلم – ، تحقيق : محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، ١٤١٠ هـ .
٣٢-	**تهذيب التهذيب،** أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني – المشهور بابن حجر العسقلاني – ، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٩٨٤ م .
٣٣-	**تهذيب الكمال،** يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي – المشهور بالإمام المزي – ، تحقيق : بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠ م .
٣٤-	**تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته،** ابن القيم، تحقيق : إسماعيل مرحبا، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧ م .
٣٥-	**توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الآثار،** أبو إبراهيم، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن

	محمد – المشهور بالأمير الصنعاني – ، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م .
٣٦-	**تيسير مصطلح الحديث**، محمود الطحان، مكتبة المعارف، الطبعة العاشرة، ٢٠٠٤م.
٣٧-	**الثقات**، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي – المشهور بابن حبان – ، تحقيق : السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، الطبعة الأولى ، ١٩٧٥م .
٣٨-	**جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم**، زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي – المشهور بابن رجب الحنبلي – ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط، إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧م .
٣٩-	**جامع بيان العلم وفضله**، أبو عمر، يوسف بن عبد الله النمري القرطبي – المشهور بابن عبد البر – ، تحقيق : أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، مؤسسة الريان / دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م .
٤٠-	**الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي – المشهور بالخطيب البغدادي – ، تحقيق د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، ١٤٠٣هـ .
٤١-	**الجرح والتعديل**، الإمام عبد الرحمن بن أبى حاتم الرازي – المشهور بابن أبي حاتم – ، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى .
٤٢-	**جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام**، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله – المشهور بابن قيم الجوزية – ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط، عبد القادر الأرنؤوط، دار العروبة، ١٩٨٧ م .
٤٣-	**الحاوي في فقه الشافعي**، أبو الحسن، علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي – المشهور بالماوردي – ، دار الكتب العلمية، الطبعة : الأولى، ١٩٩٤م .
٤٤-	**الحديث المعلول، قواعد وضوابط**، حمزة عبدالله المليباري، الطبعة الثانية .
٤٥-	**حاشية الشيخ عطية الأجهوري على شرح الشيخ محمد الزرقاني، على المنظومة البيقونية**، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي وشركاه .
٤٦-	**حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥ هـ .
٤٧-	**دلائل النبوة**، جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي، تحقيق : عامر حسن صبري،

	دار حراء، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ .
٤٨-	**سنن ابن ماجه،** محمد بن يزيد القزويني – المشهور بالإمام ابن ماجه – ، دار الفجر للتراث، الطبعة الثانية، ٢٠١٣م .
٤٩-	**سنن أبي داود،** سليمان بن الأشعث السجستاني – المشهور بالإمام أبي داود – ، دار الفجر للتراث، الطبعة الثانية، ٢٠١٣م .
٥٠-	**سنن الترمذي،** محمد بن عيسى الترمذي – المشهور بالإمام الترمذي – ، دار الفجر للتراث، الطبعة الثانية، ٢٠١٣م .
٥١-	**سنن الدارقطني،** أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني – المشهور بالإمام الدارقطني – ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ م .
٥٢-	**سنن الدارمي،** عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي السمرقندي – المشهور بالإمام الدارمي – ، دار الحديث، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م .
٥٣-	**السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي،** أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني – المشهور بأبي بكر البيهقي – ، مجلس دائرة المعارف، الطبعة الأولى، ١٣٤٤ هـ .
٥٤-	**السنن الكبرى،** أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني – المشهور بالإمام النسائي – ، تحقيق : حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م .
٥٥-	**سنن النسائي،** أحمد بن شعيب النسائي، دار الفجر للتراث، ٢٠١٠م .
٥٦-	**سير أعلام النبلاء،** الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي – المشهور بالإمام الذهبي – ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة التاسعة، ١٩٩٣ م .
٥٧-	**شذرات الذهب في أخبار من ذهب،** عبد الحي بن أحمد العكري الدمشقي، دار الكتب العلمية .
٥٨-	**شرح التبصرة والتذكرة،** أبو الفضل، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي– المشهور بالحافظ العراقي – ، تحقيق : ماهر ياسين الفحل، مكتبة المشكاة .
٥٩-	**شرح علل الترمذي،** ابن رجب الحنبلي، تحقيق : همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م .
٦٠-	**الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية،** إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق : محمد

	زكريا يوسف، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠ م .
٦١-	**صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان،** محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، تحقيق : شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.
٦٢-	**صحيح ابن خزيمة،** أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري – المشهور بالإمام ابن خزيمة – ، تحقيق : محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ١٩٧٠ م .
٦٣-	**صحيح البخاري،** أبو عبد الله، إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري – المشهور بالإمام البخاري – ، شركة القدس للنشر، الطبعة الثانية، ٢٠١٣م .
٦٤-	**صحيح مسلم،** مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري – المشهور بالإمام مسلم – ، دار الفجر للتراث، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م .
٦٥-	**الصلة في تاريخ أئمة الأندلس،** أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال – المشهور بالإمام ابن بشكوال – ، تحقيق : السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، ١٩٥٥م.
٦٦-	**الطبقات الكبرى،** محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري – المشهور بالإمام ابن سعد – ، تحقيق : إحسان عباس، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٦٨ م.
٦٧-	**طبقات الحفاظ،** عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي أبو الفضل – المشهور بالإمام جلال الدين السيوطي – ، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣ هـ .
٦٨-	**طبقات الحنابلة،** محمد بن أبي يعلى أبو الحسين، تحقيق : محمد حامد الفقي، دار المعرفة .
٦٩-	**طبقات الشافعية الكبرى،** الإمام تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي – المشهور بالإمام السبكي – ، تحقيق : محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ .
٧٠-	**طبقات الشافعية،** أبو بكر، بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة – المشهور بابن قاضي شبهة – ، تحقيق : الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ .
٧١-	**العبر في خبر من غبر،** الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي – المشهور بالإمام الذهبي – ، تحقيق : محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية .

٧٢-	**العلة وأجناسها عند المحدثين**، مصطفى باحو، دار الضياء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م .
٧٣-	**العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل رواية المروذي**، أحمد بن حنبل، تحقيق : وصي الله بن محمد عباس، الدارس السلفية، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م .
٧٤-	**علل الحديث**، الإمام عبد الرحمن بن أبى حاتم الرازي – المشهور بابن أبي حاتم – ، تحقيق : سعد بن عبد الله الحميد .
٧٥-	**العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، تأليف الشيخ الإمام الحافظ أبو الحسن على بن عمر ابن أحمد بن مهدي الدارقطني – المشهور بالإمام الدارقطني – ، دار طيبة، الطبعة الأولى، ١٩٨٥ م .
٧٦-	**علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد**، حمزة عبد الله المليباري، الموسوعة الشاملة .
٧٧-	**الغاية في شرح الهداية في علم الرواية** – ابن الجزري – ، السخاوي، تحقيق : أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ٢٠٠١ م .
٧٨-	**غرر الفوائد المجموعة، في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة**، يحيى بن علي بن عبد الله بن علي بن مفرج، أبو الحسين، رشيد الدين القرشي الأموي النابلسي ثم المصري – المشهور بالرشيد العطار – ، تحقيق : محمد خرشافي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ .
٧٩-	**فتح الباري شرح صحيح البخاري**، أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني – المشهور بابن حجر العسقلاني – ، دار المعرفة، طبعة مزيدة بفهرس أبجدي – هكذا مدون على الغلاف، ولكن الصواب أنه مفهرس هجائي، وليس أبجدي – بأسماء صحيح البخاري .
٨٠-	**فتح الباري**، زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي – المشهور بابن رجب الحنبلي – ، تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ .
٨١-	**فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي – المشهور بالإمام السخاوي – ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ .
٨٢-	**الفتن**، نعيم بن حماد المروزي، تحقيق : سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ .
٨٣-	**الفروسية**، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالرحمن أبو بكر بن أيوب الزرعي

	– المعروف بابن قيم الجوزية – ، تحقيق : مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، دار الأندلس، ١٩٩٣م .
٨٤-	**الفقيه والمتفقه**، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي – المشهور بالخطيب البغدادي – ، تحقيق : أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي، ١٤٢١هـ .
٨٥-	**القاموس المحيط**، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثامنة، ٢٠٠٥ م .
٨٦-	**قواطع الأدلة في الأصول**، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي – المشهور بابن السمعاني – ، تحقيق : محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م .
٨٧-	**الكامل في ضعفاء الرجال**، عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني – المشهور بابن عدي – ، تحقيق : يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨ م .
٨٨-	**الكفاية في علم الرواية**، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي – المشهور بالخطيب البغدادي – ، تحقيق : أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية .
٨٩-	**لسان العرب**، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري – المشهور بابن منظور – ، دار صادر.
٩٠-	**لسان الميزان**، أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني – المشهور بابن حجر العسقلاني – ، تحقيق : دائرة المعرف النظامية – الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦ م .
٩١-	**مجموع الفتاوى**، تقي الدين أبو العباس، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني – المشهور بابن تيمية – ، تحقيق : أنور الباز، عامر الجزار، دار الوفاء، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٥ م .
٩٢-	**المجموع شرح المهذب**، الإمام أبو زكريا محي الدين بن شرف النووي، دار الفكر .
٩٣-	**مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين**، نافذ حسين حماد، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩م .
٩٤-	**المدخل إلى فهم علم العلل**، حاتم العوني – حيث هذا الكتاب هو بمثابة محاضرات

ألقاها، فقام أحد تلاميذه وهو : أبو همام السعدي بتفريغه، وتهذيبه، وأجاز الشريف حاتم طباعته – ، الطبعة الثانية، ١٤٣١ هـ .	
المدخل إلى كتاب الإكليل، محمد بن عبد الله بن حمدويه أبو عبد الله الحاكم – المشهور بالحاكم النيسابوري –، تحقيق : فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة .	٩٥-
المراسيل، سليمان بن الأشعث السجستاني أبو داود – المشهور بالإمام أبي داود – ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ .	٩٦-
المستدرك على الصحيحين، أبوعبد الله، الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري – المشهور بالحاكم النيسابوري – ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا، دار المعرفة، دار الكتب العلمية، ١٩٩٠م .	٩٧-
مسند أحمد بن حنبل، أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني – المشهو بالإمام أحمد – ، تحقيق : السيد أبو المعاطي النوري، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م .	٩٨-
البحر الزخار، أبو بكر، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار – المشهور بالإمام البزار – ، تحقيق : محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن ، ١٤٠٩ هـ .	٩٩-
مسند الشهاب، محمد بن سلامة بن جعفر أبو عبد الله القضاعي – المشهور بابن حكمون القضاعي – ، تحقيق : حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦ م .	١٠٠-
مسند أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، الإمام الحافظ أبو بكر، محمد بن محمد بن سليمان الباغندي – المشهور بأبي بكر الباغندي – ، تحقيق : محمد عوامة، مؤسسة علوم القرآن .	١٠١-
معالم السنن – شرح سنن أبي داود – ، أبو سليمان، أحمد بن محمد الخطابي البستي، المطبعة العلمية، ١٩٣٢ م .	١٠٢-
المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني – المشهور بالإمام الطبراني – ، تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، ١٤١٥ هـ .	١٠٣-
المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني – المشهور بالإمام الطبراني – ، تحقيق : حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية، ١٩٨٣ م .	١٠٤-

١٠٥-	**معجم مقاييس اللغة**، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م .
١٠٦-	**معرفة علوم الحديث**، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري – المشهور بالحاكم النيسابوري – ، تحقيق : أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م .
١٠٧-	**المغني في الضعفاء**، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي – المشهور بالإمام الذهبي – ، تحقيق : نور الدين عتر .
١٠٨-	**المفصل في أصول التخريج ودراسة الأسانيد**، علي نايف الشحود.
١٠٩-	**المقترب في بيان المضطرب**، أحمد بن عمر بن سالم بازمول .
١١٠-	**مقدمة ابن الصلاح**، عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الشهرزوي – المشهور بابن الصلاح – ، تحقيق : عبد الله المنشاوي، دار الحديث، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م .
١١١-	**مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري** – المسماة بهدي الساري – ، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني – المشهور بابن حجر العسقلاني – ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، محب الدين الخطيب، دار المعرفة، ١٣٧٩ هـ .
١١٢-	**مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها**، الإمام أبو بكر، محمد بن جعفر بن سهل بن شاكر السامري الخرائطي، تحقيق : عبد الله بن بجاش بن ثابت الحميري، مكتبة الرشد، ٢٠٠٦ م .
١١٣-	**منهج النقد في علوم الحديث**، نور الدين عتر، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٩٩٧م .
١١٤-	**الموضوعات**، الإمام أبو الفرج، عبدالرحمن بن على بن الجوزي القرشى – المشهور بابن الجوزي – ، تحقيق : عبدالرحمن محمد عثمان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٦٦ م .
١١٥-	**موطأ مالك**، مالك بن أنس – المشهور بالإمام مالك – ، تحقيق : هاني الحاج، المكتبة التوقيفية .
١١٦-	**ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي – المشهور بالإمام الذهبي – ، تحقيق : علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ١٩٩٥ م .
١١٧-	**نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر** (مطبوع ضمن كتاب سبل السلام)، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني – المشهور بابن حجر

	العسقلاني – ، تحقيق : عصام الدين الصبابي، عماد السيد، دار الحديث، ٢٠٠٧م.
١١٨-	**نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، في مصطلح أهل الأثر**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني – المشهور بابن حجر العسقلاني – ، تحقيق : عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ .
١١٩-	**نظم عقد أهم غرائب المحدثين، ونوادرهم وفوائدهم** – بحث منشور – ، أ. د. محمد مصطفى نجم، ٢٠١٢ م .
١٢٠-	**النكت على كتاب ابن الصلاح**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني – المشهور بابن حجر العسقلاني – ، تحقيق : ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م .
١٢١-	**النكت على مقدمة ابن الصلاح**، محمد بن بَهَادر بن عبد الله الزركشي– المشهور بالزركشي – ، تحقيق : زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، ١٩٩٨م .
١٢٢-	**النهاية في غريب الحديث والأثر**، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري – المشهور بابن الأثير – ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، ١٩٧٩م .
١٢٣-	**الوافي بالوفيات**، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق : أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، ٢٠٠٠م .
١٢٤-	**وفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان**، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان – المشهور بابن خلكان – ، تحقيق : إحسان عباس، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٠٠م .
١٢٥-	**اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر**، عبد الرؤوف المناوي، تحقيق : المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد، ١٩٩٩م.



ترتيب الآيات حسب الحروف الهجائية :



فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

ترتيب الأحاديث حسب ترتيب الحروف الهجائية :

ملحوظة :

إن لم يكن للحديث رقم في مصدره، ذكرت رقم الجزء، والصفحة التي يوجد فيها .

م	طرف الحديث	المصدر	رقم الحديث	رقم الصفحة
١-	" أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ ... " .	سنن الترمذي، وغيره .	٣١١٣	٩٧
٢-	" أَحِبَّ مَنْ أَحَبَّهُ ... " .	السنن الكبرى، للنسائي.	٧/٤٤٤	١١٣
٣-	" أحبب حبيبك هوناً ... " .	سنن الترمذي .	١٩٩٧	٦٦
٤-	" أَحْبِبْ حَبِيبَكَ هَوْنًا... " .	سنن الترمذي .	١٩٩٧	١٦٠
٥-	" ادْخُلُوْا بِهِ المَسْجِدَ حَتَى ... "	صحيح مسلم .	٩٧٣	١٧٥
٦-	" إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ... " .	صحيح البخاري، وغيره.	٦٢٤٥	١٧
٧-	" إِذَا أُقِيمَتْ الصَّلَاةُ ... " .	صحيح البخاري، وغيره.	٦٣٨	٢٠٣
٨-	" إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ أَخَاهُ ... " .	المراسيل .	ص:٤٩٦	١١٨
٩-	" إذا رأيتني فِي هذِهِ ... " .	سنن ابن ماجه .	٣٥٢	١٧٤
١٠-	" إِذَا سَهَا أَحَدُكُمْ ... " .	سنن الترمذي، وغيره .	٣٩٨	٨٣
١١-	" إِذَاْ صُمْتَ، فَلْيَصُمْ ... " .	معرفة علوم الحديث .	ص:١٥١	١٠٨
١٢-	" إذا لَقِيتُم المشركينَ في ... " .	المعجم الأوسط .	٦/٢٦٢	٢٠٢
١٣-	" إِذَا وَقَعَتْ الْفَأْرَةُ ... " .	سنن أبي داود، وغيره .	٣٨٤٢	١٤٧
١٤-	" إِذَا وَقَعَتْ الْفَأْرَةُ فِي ..."	سنن أبي داود، وغيره .	٣٨٤٢	١٦٦
١٥-	" اسْتَكْثِرِ مِنَ الإِخْوَانِ... " .	تاريخ دمشق .	٦٣/٣٩٠	١١٢
١٦-	" اسْقِ يَا زُبَيْرُ ... " .	صحيح البخاري، وغيره.	٢٣٦٠	١٠٢
١٧-	" اشتريها؛ فإنما الولاء لمن ...".	المعجم الأوسط .	٤/١٦٧	٨٨
١٨-	" أفطر الحاجِمُ " .	سنن أبي داود، وغيره.	٢٣٦٧ - ٢٣٧١	٩٦، ١٢٤
١٩-	" البيعان بالخيار... " .	صحيح البخاري، وغيره.	٢١٠٧	٥٢
٢٠-	" الشّهرُ تِسعٌ وعِشرُون ... " .	علل الحديث، لابن أبي حاتم، وغيره .	٣/٤٥	١١٩،١٦١

٢١-	" الصلاة في أول وقتها ... "	صحيح ابن حبان، وغيره.	١٤٧٩	١٦٦
٢٢-	" إن العبد ليعمل بعمل ... " .	معرفة علوم الحديث .	ص:١٩٤	١٣١
٢٣-	" إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ ... " .	سنن أبي داود، وغيره .	٤٧٠٣	١٠٣
٢٤-	" أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ ... " .	صحيح البخاري .	١٩٤٠	٩٦
٢٥-	" أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي ...".	سنن الترمذي، وغيره .	٤٧١	١٤٠
٢٦-	" أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا ... " .	صحيح البخاري، وغيره.	٦٠٠١	١٩٠
٢٧-	" أَنَّ رَجُلاً تُوُفِّيَ عَلَىْ عَهْدِ ... ."	سنن الترمذي، وغيره .	٢١٠٦	١٤٦،١٧٤
٢٨-	" أن رسول الله ﷺ أخذ بيد ... "	سنن أبي داود	٩٧٠	١٨٩
٢٩-	" أنَّ رسول الله ﷺ لم يضرِبِ... ."	علل الحديث، لابن أبي حاتم .	٤٠٦/٣	١١٨
٣٠-	" إن سفينة نوح طافت ... " .	الموضوعات .	١٠٠/١	١٩٦
٣١-	" إِنَّ مِنْ أَفْضَلِ أَيَّامِكُمْ ... " .	سنن أبي داود، وغيره .	١٠٤٦	٧٧
٣٢-	" إن وليتموها أبا بكر ... " .	المستدرك على الصحيحين .	١٤٢/٣	٩٧
٣٣-	" أَنْتُمْ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا... " .	صحيح البخاري، وغيره.	٥٠٦٣	١٤٠
٣٤-	" إِنَّكُمْ مَحْشُورُونَ رِجَالاً ... " .	سنن الترمذي، وغيره .	٣١٤٣	٨٢
٣٥-	" أَنَّهُ جَاْءَ فِيْ الشِّتَاْءِ ... " .	سنن أبي داود، وغيره .	٧٢٧	١٨٩
٣٦-	" أنّهُ كان يصلي ... " .	سنن أبي داود، وغيره .	٩٢٢	١٧٥
٣٧-	" تُبعثُ الأيّامُ على هيئتِها ... " .	علل الحديث، لابن أبي حاتم .	٥٦٣/٢	٩٢
٣٨-	" تخيّرُوا لِنُطفِكُم " .	سنن ابن ماجه .	١٩٦٨	٨٧
٣٩-	" ثَلاثٌ مَن كُنَّ فِيهِ ... " .	مسند البزار، وغيره .	٢٣٢/٤	١٠٨
٤٠-	" ذروني ما تركتكم ... " .	المعجم الأوسط .	١٣٥/٣	٢٠٢
٤١-	" رأيتُ رسُول اللهِ ﷺ يسألُ... ".	صحيح البخاري .	٦٧٧٥	١٢٦
٤٢-	" سَاقِي الْقَوْمِ آخِرُهُمْ ... " .	مسند أحمد بن حنبل .	٣٠٥/٥	٩٢
٤٣-	" سَتكُونُ عَلَيكُم أُمَراءُ ... " .	مسند أحمد بن حنبل .	٢٨،٢٩/٣	١٢٥
٤٤-	" شَيَّبَتْنِي هُودٌ ... " .	سنن الترمذي، وغيره .	٣٢٩٧	١٨١
٤٥-	" صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ ... " .	صحيح البخاري، وغيره.	٧٤٣	،٥٣

				١٨٢
٤٦-	" صليت وراء أبي بكر ... " .	موطأ مالك .	٣٠	١٨٢
٤٧-	" طَلَبُ الحَدِيْثِ فِيْ الصِّغَرِ...".	السنن الكبرى، للبيهقي.	ص:٣٧٥	١١٣
٤٨-	" فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ ... " .	صحيح البخاري، وغيره.	٧٢٨٨	٢٠٢
٤٩-	" فلان في النار ... " .	مسند أحمد بن حنبل .	٢٣٠/٣	١٤٢
٥٠-	" قال الله ﷻ : " ابتلي عبدي المؤمن ... " .	علل الحديث، لابن أبي حاتم .	٥٤٩/٣	٨٨
٥١-	" كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ ... ".	سنن أبي داود، وغيره .	١٩	١٥١
٥٢-	" كُلُوا الْبَلَحَ بِالتَّمْرِ ... " .	سنن ابن ماجه .	٣٣٣٠	١٥٢
٥٣-	" لا نفقة لك ... " .	صحيح مسلم .	١٤٨٠	١٢٤
٥٤-	" لا نكاح إلا بولي ... " .	الكفاية .	ص:٤٠٩	١٦٧
٥٥-	" لا يشكر الله من ... "	سنن أبي داود، وغيره .	٤٨١١	ت
٥٦-	" لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ ... " .	صحيح مسلم، وغيره .	١٦٦٢	١٣١، ١٦٠
٥٧-	" ليس أحد منكم ينجيه ... " .	صحيح مسلم .	٧١-٧٨	٦٥
٥٨-	" لَيْسَ فِيْمَا دُوْنَ خَمْسَةِ ... " .	موطأ مالك .	٣٦	١٣٣
٥٩-	" لَيَنْهَكَنَّ أَحَدُكُمْ أَصَابِعَهُ ... " .	علل الحديث، لابن أبي حاتم .	٢ /٢٢	١٠٩
٦٠-	" مثل أمتي مثل المطر ... " .	سنن الترمذي .	٢٨٦٩	٦٥
٦١-	" مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِقَبْرَيْنِ ... " .	صحيح البخاري، وغيره.	٢١٨	٧٦
٦٢-	" مُعَلِّمُو صِبْيَانِكُمْ شِرَارُكُمْ ... "	المدخل إلى الإكليل	ص:٥٦	١٩٦
٦٣-	" من أفضل أيامكم يوم ... " .	سنن أبي داود، وغيره .	١٠٤٧	٤٦
٦٤-	" مَن أَقَامَ الصَّلاَةَ ... " .	المعجم الكبير .	١٣٦/١٢	١٥٣
٦٥-	" مَنْ تَصَبَّحَ بِسَبْعِ ... "	صحيح البخاري، وغيره.	٥٤٤٥	١٨٣
٦٦-	" مَنْ جَلَسَ مَجْلِساً ... " .	معرفة علوم الحديث .	٢٧٣	٨٦
٦٧-	" مَنْ ضَحِكَ فِيْ صَلاَتِهِ ... " .	سنن الدارقطني .	٣١٥/١	١٠٤
٦٨-	" هَلْ تَدْرُونَ مِمَّ أَضْحَكُ ... " .	صحيح مسلم .	٢٩٦٩	١٣٢
٦٩-	" وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا ... " .	صحيح البخاري، وغيره.	٢٣٧٩	١٠٣
٧٠-	" يا أَيُّها النّاسُ ، تُوبُوا ... " .	علل الحديث، لابن أبي	٧٢٠/٣	٨٧

		حاتم .		
٧١-	" يَا عَجَبًا لِابْنِ عَمْرٍو ... " .	صحيح مسلم .	٤٩٨	١٨
٧٢-	" يقال للرجل يوم القيامة ... " .	معرفة علوم الحديث .	ص:١٩٧	١٣٢
٧٣-	" يَهْزِمُ السُّفْيَانِي الجَمَاعَةَ ... ".	الفتن .	ص:١٧٨	١١٢